الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسييروعلوم تجارية
شعبة: مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

محددات كفاءة البنوك الإسلامية و أثرها على أدائها الاقتصادي

إعداد الطالب(ة):
◉ **بالة عبد المالك**

إشراف الأستاذ (ة):
أ.د عقون عبد السلام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
رحيم حسين	أستاذ	جامعة محمد البشير الابراهيمي	رئيساً
عقون عبد السلام	أستاذ	جامعة محمد البشير الابراهيمي	مشرفاً ومقرراً
بوعافية سمير	أستاذ	جامعة محمد البشير الابراهيمي	ممتحناً
ملالة إيمان	أستاذ محاضراً	جامعة محمد البشير الابراهيمي	ممتحناً
العيفة عبد الحق	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف 01	ممتحناً
فضيلي سمية	أستاذ محاضراً	جامعة محمد بوضياف مسيلة	ممتحناً

السنة الجامعية:2025/2024

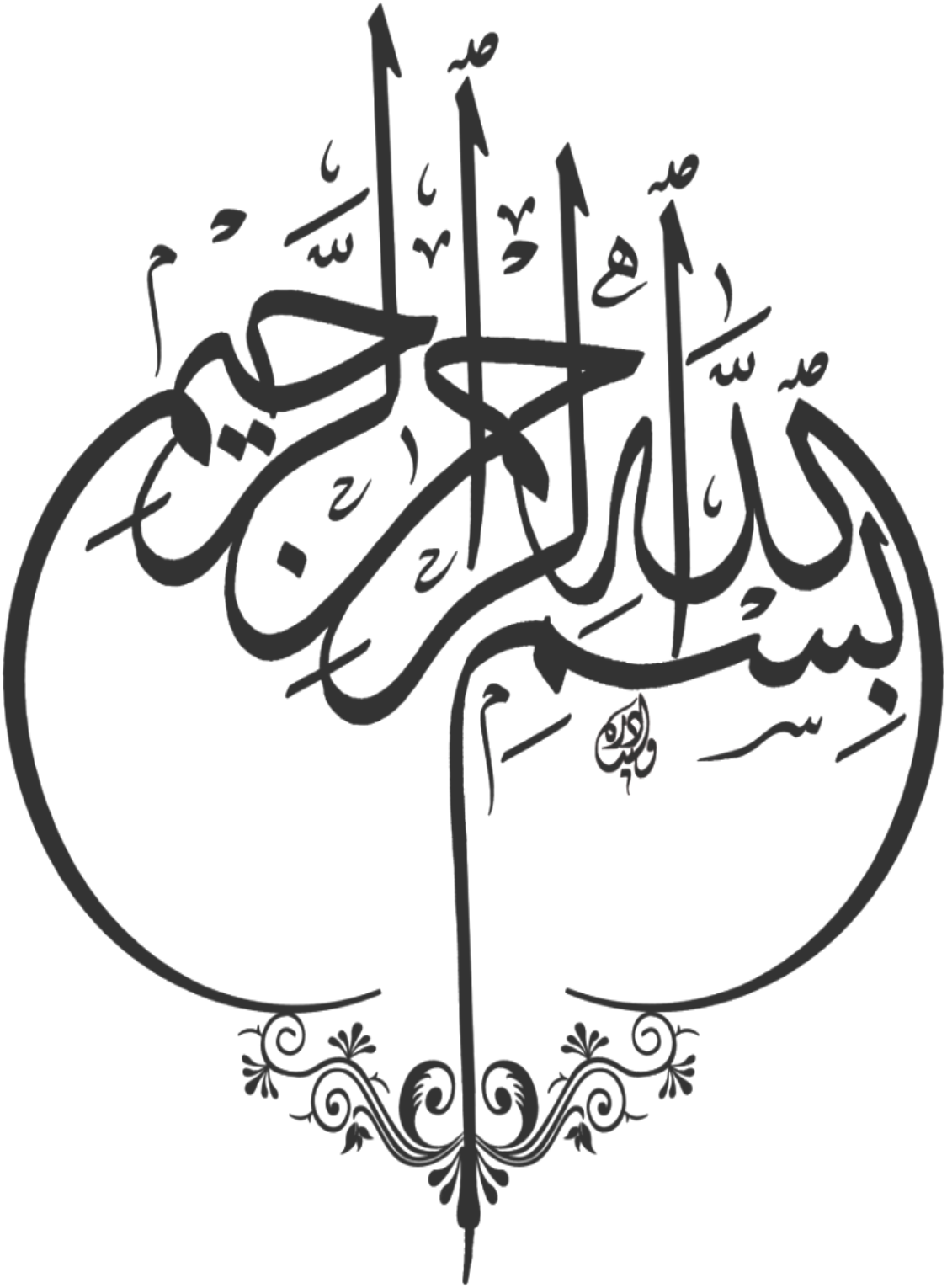
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله عز وجل

الذي أمدنا بالقوة والصبر وأنار عقولنا وثبت خطانا حتى وصلنا إلى مبتغانا وأنجزنا مذكرة تخرجنا، فالحمد لله حمدا كثيرا.

اعترافا بالفضل لذويه

وعملا بقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ **سورة الرحمان الآية 60**

يجب علينا أن نجزل الثناء، ونسدي الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل: **عقون عبد السلام** الذي سدد خطانا على طريق البحث بتوجيهاته.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل من قدم لنا المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني تقديم الشكر للأستاذين ركابي صدام ونعيجة فهيم اللذان كانا من المشجعين الدائمين لإتمام هذا العمل، والأستاذ شويخي سفيان على تدقيقه اللغوي للأطروحة، والأساتذة المناقشين على تصويبهم لهذه الأطروحة، وأساتذتي الأكاديميين و المحنكين من الابتدائي إلى نهاية المسار التعليمي.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وعلى آله وصحبه ومن والاه

وجد الإنسان على وجه البسيطة ولم يعش بمعزل عن باقي البشر، وفي جميع مراحل الحياة يوجد أناس يستحقون منا الشكر، وأولى الناس بالشكر هما من قال فيهما سبحانه وتعالى:

﴿**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ سورة الإسراء الآية23

وقوله عز وجل

﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾ سورة الإسراء الآية 24

فلهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء، فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة.

أهدي ثمرة جهدي إلى منبع فخري وعزتي وسندي في الحياة "**إخوتي**" و**أصدقائي**" و**جميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون** ولهم الفضل الكبير في إنجازي لهذا العمل.

وإلى كل من ساهم معي في انجاز هذا العمل.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع سائلا الله عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا.

الملخص:

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير كفاءة البنوك الإسلامية على أدائها الاقتصادي وأهم العوامل المؤثرة فيها خلال الفترة من 2014-2022، حيث تم قياس الكفاءة باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة التي بلغت 08 بنوك (2 جزائرية ، 3 سعودية، 3 إماراتية)، تم اختيار البنوك تنشط في بيئات مختلطة، وقد تم تحديد مدخلين تتمثل في الودائع والأصول ومخرج واحد يتمثل في الناتج الصافي، وتم تحليل أداء البنوك الاقتصادي باستعمال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ، ليتم بعدها تحديد أهم محددات كفاءة البنوك الإسلامية باستخدام طريقة المركبات الأساسية وعن طريق نماذج البانل، كذلك قياس أثر محددات كفاءة البنوك الإسلامية على أدائها الاقتصادي.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود عدة محددات داخلية تتحكم في كفاءة البنوك الإسلامية وذو تأثير إيجابي ككفاية رأس المال، السيولة والربحية وحجم البنك، وتأثير سلبي يتمثل في المخاطر الائتمانية، كذلك توصلنا لتأثير محددين خارجين على كفاءة البنوك الإسلامية، تأثير إيجابي متمثل في نمو الناتج المحلي وتأثير سلبي متمثل في التضخم، كما تبين وجود أثر بين محددات كفاءة البنوك الإسلامية وأثرها على أدائها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: كفاءة البنوك الإسلامية، محددات الكفاءة، الأداء الاقتصادي، نماذج البانل.

Résumé

Résumé *:*

Cette étude vise à connaître l'effet de l'efficience des banques islamiques sur leur performance économique, ainsi que les principaux facteurs influents sur cette efficience pendant la période 2014–2022. L'efficience a été mesurée en s'appuyant sur différentes données issues des rapports annuels des banques choisies (2 algériennes, 3 saoudiennes et 3 émiraties), soit un total de 8 banques opérant dans des environnements variés. Deux variables ont été retenues : une d'entrée représentée par les dépôts et les actifs, et une de sortie représentée par le résultat net. La performance économique des banques a été analysée à l'aide d'un ensemble d'indicateurs financiers pour identifier les déterminants principaux de l'efficience des banques islamiques. La méthode DEA (Data Enveloppement Analyses) a été utilisée pour mesurer cette efficience, ainsi que l'impact de ces déterminants sur la performance économique des banques.

L'étude conclut à l'existence de plusieurs déterminants internes influençant la performance des banques islamiques. L'étude a également révélé l'existence de plusieurs déterminants internes influençant l'efficience des banques islamiques, avec un effet positif du ratio de solvabilité, de la liquidité et de la taille de la banque. En revanche, un effet négatif a été constaté pour le risque de crédit. Par ailleurs, deux déterminants externes ont été identifiés : la croissance du PIB, qui exerce un effet positif, et l'inflation, qui a un effet négatif. Cela confirme l'existence d'un lien entre les déterminants de l'efficience et la performance économique des banques islamiques.

Mots clés : *Banques islamiques, déterminants de l'efficience, performance économique, modèles DEA .*

Abstract:

This study aims to identify the impact of Islamic banks' efficiency on their economic performance and the most influential factors affecting efficiency during the period 2014–2022. Efficiency was measured using various data extracted from annual reports of the selected banks (2 Algerian, 3 Saudi, and 3 Emirati banks), making a total of 8 banks operating in different environments. One input and one output were defined, represented respectively by deposits and assets, and net income. The economic performance of the banks was analyzed using a set of financial ratios to determine the main efficiency determinants of Islamic banks. The DEA (Data Envelopment Analysis) method was used to measure efficiency, and the impact of these determinants on the banks' economic performance was also assessed. The study found the existence of several internal determinants influencing the performance of Islamic banks.

The study also found the existence of several internal determinants that influence the efficiency of Islamic banks, with a positive impact from capital adequacy, liquidity, and bank size. On the other hand, a negative effect was observed from credit risk. Additionally, the study found two external determinants affecting the efficiency of Islamic banks: GDP growth, which had a positive impact, and inflation, which had a negative effect. This confirms the existence of a relationship between efficiency determinants and the economic performance of Islamic banks.

Keywords: *Islamic banks, efficiency determinants, economic performance, DEA models*

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
قائمة المحتويات	**I.**
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	**VII.**
مقدمة	**أ – ك**
الفصل الأول: ماهية كفاءة البنوك الإسلامية	
تمهيد	**13**
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	**14**
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية	**14**
أولا: نشأة البنوك الإسلامية	**14**
ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية	**15**
ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية	**16**
المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية	**17**
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي	**19**
أولا: صيغ التمويل الإسلامي قصير الأجل في البنوك الإسلامية	**19**
1) المرابحة	**19**
2) السلم	**22**
3) القرض الحسن	**24**
ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي متوسط الأجل في البنوك الإسلامية	**24**
1) الإجارة	**24**
2) البيع الآجل	**27**
3) الاستصناع	**27**
ثالثا: صيغ التمويل الإسلامي طويل الأجل	**29**
1) المضاربة	**29**
2) المشاركة	**34**
المبحث الثاني: كفاءة البنوك الإسلامية	**36**
المطلب الأول: ماهية الكفاءة المصرفية	**36**
أولا: تعريف كفاءة البنوك الإسلامية	**36**
ثانيا: أهداف كفاءة البنوك الإسلامية	**37**
المطلب الثاني: أنواع الكفاءات في البنوك الإسلامية	**37**
أولا: الكفاءة الإنتاجية	**37**
ثانيا: كفاءة الحجم ووفوراته	**40**

ثالثا: كفاءة النطاق	**41**
رابعا: كفاءة تخصيص الموارد	**41**
خامسا: الكفاءة في الاستثمار	**41**
سادسا: الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	**42**
المطلب الثالث: العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء	**43**
أولا: الفعالية	**43**
ثانيا: الترابط بين الكفاءة والفعالية	**43**
ثالثا: كيفية قياس الفعالية والأداء	**43**
رابعا: الأداء	**44**
المبحث الثالث: محددات كفاءة البنوك الإسلامية	**46**
المطلب الأول: محددات كفاءة البنوك الإسلامية	**46**
أولا: العوامل الداخلية المحددة لكفاءة البنوك الإسلامية	**46**
ثانيا العوامل الخارجية المحددة لكفاءة البنوك الإسلامية	**48**
المطلب الثاني: الطرق المعلمية واللامعلمية لقياس الكفاءة البنوك الإسلامية	**49**
أولا: صعوبة تحليل الكفاءة في المؤسسات البنكية	**49**
ثانيا: أسلوب التحليل التطويقي للبيانات	**49**
ثالثا: طريقة حد التكلفة العشوائية	**51**
رابعا: طريقة الحد السميك	**52**
خامسا: طريقة تحليل التوزيع الحر	**53**
المطلب الثاني: الطرق التحليلية لقياس كفاءة البنوك الإسلامية	**54**
أولا: طريقة النسب المالية	**54**
ثانيا: نموذج CAMLES	**55**
خلاصة الفصل:	**62**
الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء الاقتصادي للبنوك الاسلامية	
تمهيد الفصل	**64**
المبحث الأول: ماهية الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية	**65**
المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي	**65**
أولا: تعريف الأداء	**65**
ثانيا: أهمية وأهداف الأداء	**66**
ثالثا: تعريف الأداء البنكي والعوامل المؤثرة فيه	**67**
رابعا: معايير تقييم الأداء	**69**
المطلب الثاني: مفهوم الأداء الاقتصادي ومؤشرات تقييمه	**71**
أولا: مفهوم الأداء الاقتصادي	**71**
ثانيا: مستويات الأداء الاقتصادي	**72**

ثالثا: قياس الأداء الاقتصادي	73
رابعا: مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي	73
المطلب الثالث: مجالات تقييم الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية وأهدافه	75
أولا: مجالات تقييم الأداء الاقتصادي	75
ثانيا: أهداف تقييم الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامي	75
المبحث الثاني: مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية	77
المطلب الأول: قراءة في مفهوم الأداء المالي في البنوك الإسلامية	77
أولا: تعريف الأداء المالي في البنوك الإسلامية	77
ثانيا: خصائص الأداء المالي في البنوك الإسلامية	78
ثالثا: أهداف الأداء المالي وأهميته في البنوك الإسلامية	78
رابعا: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية	79
المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية	81
أولا: تعريف الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية	81
ثانيا: أبعاد الأداء الاجتماعي وخصائصه	82
ثالثا: أهداف الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية	83
رابعا: الخدمات الاجتماعية للبنوك الإسلامية	83
خامسا: مؤشرات الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية	84
المطلب الثالث: الأداء التنموي للبنوك الإسلامية	85
أولا: أهداف الأداء التنموي للبنوك الإسلامية	85
ثانيا: أهمية الأداء التنموي للبنوك الإسلامية	86
ثالثا: مؤشرات الأداء التنموي للبنوك الإسلامية	87
رابعا: معايير تقييم الأداء التنموي	87
خامسا: معوقات الأداء التنموي للبنوك الإسلامية	88
المبحث الثالث: طرق تحليل وقياس الأداء في البنوك الإسلامية	89
المطلب الأول: التحليل العمودي والأفقي للأداء المالي في البنوك الإسلامية	89
أولا: الهدف من التحليل العمودي والأفقي للأداء المالي في البنوك الإسلامية	89
ثانيا: محددات التحليل العمودي والأفقي لقائمة المركز المالي	89
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية المتعلقة بمعيار الربحية	94
أولا: مؤشرات قياس كفاية رأس المال	94
ثانيا: مؤشرات الأداء المتعلقة بمعدل الربحية	95
المطلب الثالث: الأدوات الحديثة لقياس وتقييم الأداء الاقتصادي	96
أولا: تعاريف بطاقة الأداء المتوازن	96
ثانيا: خصائص بطاقة الأداء المتوازن	97
ثالثا: أهداف بطاقة الأداء المتوازن	97

رابعا: أبعاد بطاقة الأداء المتوازن	**98**
لوحة القيادة	**100**
أولا: تعريف لوحة القيادة	**100**
ثانيا: خصائص لوحة القيادة	**101**
ثالثا: أبعاد لوحة القيادة	**101**
رابعا: أنواع لوحة القيادة	**101**
خلاصة الفصل الثاني	**103**
الفصل الثالث: قياس كفاءة وأداء البنوك الإسلامية محل الدراسة	
تمهيد	**105**
المبحث الأول: تقديم الدراسة التطبيقية لكفاءة البنوك الإسلامية	**106**
المطلب الأول: التعريف بالبنوك محل الدراسة	**106**
أولا: بنك البركة الجزائري	**106**
ثانيا: بنك السلام الجزائري	**106**
ثالثا: بنك الراجحي السعودي	**107**
رابعا: بنك إنماء السعودي	**107**
خامسا: بنك البلاد السعودي	**108**
سادسا: بنك الشارقة الإسلامي	**109**
سابعا: بنك أبوظبي الإسلامي	**109**
ثامنا: بنك دبي الإسلامي	**110**
المطلب الثاني: خطوات الدراسة	**110**
أولا: مراحل تقديم الدراسة الخاصة بكفاءة البنكية الإسلامية	**110**
ثانيا: البرامج المستخدمة في الدراسة	**110**
ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة	**111**
رابعا: متغيرات دراسة كفاءة البنوك الإسلامية محل الدراسة	**111**
المبحث الثاني: قياس كفاءة البنوك الإسلامية	**113**
المطلب الأول: قياس كفاءة البنوك الجزائرية	**113**
أولا: بنك البركة الجزائري	**113**
ثانيا: مصرف السلام الجزائري	**115**
ثالثا: مقارنة كفاءة البنوك الجزائرية	**116**
المطلب الثاني: قياس كفاءة البنوك السعودية	**117**
أولا: بنك الراجحي	**117**
ثانيا: بنك إنماء	**118**
ثالثا: بنك البلاد	**120**
رابعا: مقارنة كفاءة البنوك السعودية	**121**

المطلب الثالث: قياس كفاءة البنوك الإماراتية	**122**
أولا: بنك الشارقة	**122**
ثانيا: بنك أبوظبي	**123**
ثالثا: بنك دبي الإسلامي	**125**
رابعا: مقارنة كفاءة البنوك الإماراتية	**127**
خامسا: مقارنة كفاءة البنوك محل الدراسة	**127**
المطلب الرابع: تحليل محددات كفاءة البنوك الإسلامية	**129**
أولا: المحددات الداخلية لكفاءة البنوك الإسلامية	**129**
ثانيا: المحددات الخارجية لكفاءة البنوك الإسلامية	**130**
المبحث الثاني: تحليل الأداء الاقتصادي للبنوك محل الدراسة	**132**
المطلب الأول: تحليل الأداء الاقتصادي للبنوك الجزائرية	**132**
أولا: بنك البركة الجزائري	**132**
ثانيا: مصرف السلام الجزائري	**134**
المطلب الثاني: تحليل الأداء الاقتصادي للبنوك السعودية	**137**
أولا: بنك الراجحي	**137**
ثانيا: بنك إنماء	**139**
ثالثا: بنك البلاد	**140**
المطلب الثالث: تحليل الأداء الاقتصادي للبنوك الإماراتية	**144**
أولا: بنك الشارقة	**144**
ثانيا: بنك أبوظبي	**145**
ثالثا: بنك دبي الإسلامي	**148**
خلاصة الفصل:	**151**
الفصل الرابع: أثر محددات كفاءة البنوك الإسلامية على الأداء الاقتصادي	
تمهيد	**153**
المبحث الأول: أثر المحددات الاقتصادية على كفاءة البنوك	**154**
المطلب الأول: مدخل نظري للتحليل عن طريق المركبات الأساسية	**154**
أولا: تعريف التحليل عن طريق المركبات الأساسية	**154**
ثانيا: جدول المعطيات الأساسية	**155**
ثالثا: شروط التحليل عن طريق المركبات الأساسية	**156**
المطلب الثاني: ماهية بيانات البا نل	**157**
أولا: تعريف وأهمية بيانات البا نل	**157**
ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل	**160**
ثالثا: أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات البانل	**162**
المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة	**165**

أولا: الإطار الزماني والمكاني للدراسة	**165**
ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار استقرار السلاسل الزمنية	**167**
ثالثا: تقدير النموذج وتحليل النتائج	**172**
المبحث الثاني: أثر محددات الكفاءة على الأداء الاقتصادي	**180**
المطلب الأول: تقدير النموذج	**180**
أولا: اختبار التجانس	**180**
ثانيا: الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد	**181**
المطلب الثاني: اختبارات تحديد النموذج الملائم	**181**
أولا: تحديد نوع الأثر بين متغيرات الدراسة	**182**
ثانيا: اختبار جودة النموذج المختار	**184**
خلاصة الفصل	**186**
خاتمة عامة	**188**
قائمة المراجع	**193**
قائمة الملاحق	**209**

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	نشأة البنوك الإسلامية	15
02-01	مقارنة بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة	21
03-01	كيفية قياس الكفاءة والفعالية	44
04-01	نسبة قياس جودة الأصول	46
05-01	الفرق بين طريقة تحليل البيانات وطريقة الحد التكلفة العشوائية	52
06-01	طريقة النسب المالية	55
07-01	طريقة تقييم المصارف	56
08-01	تصنيف جودة الأصول	58
09-01	كفاءة الإدارة	59
10-01	نسب الربحية حسب **CAMLES**	60
11-01	السيولة حسب **CAMLES**	60
12-01	درجات تصنيف الحساسية لمخاطر السوق	61
13-01	المعايير الواجب توفرها هيئة مختصة في الرقابة الشرعية	61
01-02	قائمة المركز المالي	90
02-02	وثيقة خارج الميزانية	91
03-02	جدول حسابات النتائج	91
04-02	جدول تدفقات الخزينة	93
01-03	البنوك محل الدراسة	111
02-03	مخرجات ومدخلات الدراسة لقياس كفاءة البنوك الاسلامية	112
03-03	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	112
04-03	دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة عن طريق معامل بيرسون	112
05-03	كفاءة بنك البركة الجزائري بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة	113
06-03	أسباب واقتراحات كفاءة بنك البركة الجزائري	114
07-03	كفاءة بنك السلام بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة	115
08-03	كفاءة بنك السلام	115
09-03	مقارنة كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية	116
10-03	كفاءة بنك الراجحي بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة	117
11-03	أسباب واقتراحات لتطوير كفاءة بنك الراجحي	118

12-03	كفاءة بنك انماء بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة	**118**
13-03	أسباب واقتراحات لتطوير كفاءة بنك انماء	**119**
14-03	كفاءة بنك البلاد بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة	**120**
15-03	أسباب و اقتراحات لتطوير كفاءة بنك البلاد	**121**
16-03	مقارنة كفاءة البنوك السعودية	**121**
17-03	كفاءة بنك الشارقة الإسلامي بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة	**122**
18-03	أسباب و اقتراحات لتطوير كفاءة بنك الشارقة الإسلامي	**123**
19-03	كفاءة بنك أبوظبي الإسلامي بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة	**123**
20-03	أسباب و اقتراحات لتطوير كفاءة بنك أبوظبي الإسلامي	**124**
21-03	كفاءة بنك دبي الإسلامي بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة	**125**
22-03	أسباب و اقتراحات لتطوير كفاءة بنك دبي الإسلامي	**126**
23-03	مقارنة كفاءة البنوك الإماراتية	**127**
24-03	مقارنة كفاءة البنوك محل الدراسة	**127**
25-03	مقارنة متوسط كفاءة البنوك محل الدراسة	**128**
26-03	المحددات الداخلية لكفاءة البنوك	**129**
27-03	متوسطات نسب محددات كفاءة البنوك الاسلامية	**129**
28-03	المحددات الخارجية لكفاءة البنوك السلامية	**130**
29-03	متوسطات نسب محددات الخارجية كفاءة البنوك الاسلامية	**131**
30-03	مؤشرات الأداء	**132**
31-03	المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري	**132**
32-03	المؤشرات المالية لبنك السلام الجزائري	**134**
33-03	المؤشرات المالية لبنك الراجحي	**137**
34-03	المؤشرات المالية لبنك انماء السعودي	**139**
35-03	المؤشرات المالية لبنك البلاد السعودي	**141**
36-03	المؤشرات المالية لبنك الشارقة الإسلامي	**143**
37-03	المؤشرات المالية لبنك ابوظبي الإسلامي	**146**
38-03	المؤشرات المالية لبنك دبي الاسلامي	**148**
01-04	معطيات المركبات الاساسية	**155**
02-04	بيانات سلاسل زمنية مقطعية مجمعة: بيانات اقتصادية لبعض الدول	**155**
03-04	التعريف بمتغيرات الدراسة	**165**

04-04	نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب للكفاءة	**166**
05-04	نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب للأداء الاقتصادي	**166**
05-04	نسب متغيرات الأداء	**166**
06-04	نسب متغيرات الكفاءة	**167**
07-04	الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة	**168**
08-04	نتائج الاستقرارية	**171**
09-04	اختبار التجانس ل **Hsiao**	**173**
10-04	نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة	**174**
11-04	نموذج الأثر الثابت	**174**
12-04	نموذج الأثر العشوائي	**174**
13-04	نتائج تقديرات المربعات الصغرى	**175**
14-04	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	**178**
15-04	اختبار التجانس ل **Hsiao**	**180**
16-04	نتائج معامل تظخم التباين للمتغيرات المستقلة	**181**
17-04	الأثر الثابت للاداء	**184**

ثانيا: قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أهداف البنك الإسلامي	**18**
02-01	رسم توضيحي لعقد المرابحة	**20**
03-01	رسم توضيحي لخطوات عقد المرابحة	**21**
04-01	رسم توضيحي لعقد السلم	**23**
05-01	رسم توضيحي لعقد الإجارة في بنك إسلامي	**25**
06-01	رسم توضيحي لسير عملية الاستصناع	**28**
07-01	رسم توضيحي لعقد المضاربة	**30**
08-01	رسم توضيحي لعقد المشاركة	**34**
09-01	رسم بياني توضيحي للكفاءة الإنتاجية	**39**
10-01	رسم توضيحي يوضح الكفاءة الحجمية	**41**
11-01	العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء	**45**

12-01	تمثيل وحدات اتخاذ القرار بيانيا	**50**
13-01	الكفاءة حسب التوجه المدخلي	**50**
14-01	طرق قياس كفاءة البنوك الإسلامية	**53**
01-02	توضيح الأداء	**66**
02-02	أبعاد الأداء الإجتماعي	**83**
03-02	بطاقة الأداء المتوازن وكيفية تأثر الأبعاد بينها في البنوك الإسلامية	**99**
01-03	كفاءة بنك البركة	**134**
02-03	كفاءة بنك السلام	**136**
03-03	كفاءة بنك الراجحي	**138**
04-03	كفاءة بنك إنماء	**140**
05-03	كفاءة بنك البلاد	**142**
06-03	كفاءة البنوك السعودية	**145**
08-03	كفاءة بنك الشارقة	**145**
09-03	كفاءة بنك ابوظبي	**147**
10-03	كفاءة بنك دبي	**149**
02-04	التمثيل البياني لمستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة 2014-2022	**169**
03-04	التمثيل البياني للفروق الاولى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2014-2022	**170**
04-04	اختبارات التجانس ل 1986 **Hsiao**	**172**
05-04	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	**178**
06-04	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	**184**

مقدمة:

مقدمة:

يُعد الجهاز البنكي حجر الأساس في الحياة الاقتصادية لأي دولة، حيث يلعب دورًا حيويًا كوسيط مالي بين الجهات التي تمتلك فائضًا في الأموال وتلك التي تعاني من عجز تمويلي. ومن خلال هذا الدور، يسهم الجهاز البنكي في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو أفضل الاستخدامات الممكنة، بما يتوافق مع القوانين والأنظمة السائدة.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت البنوك تُعدّ من المؤشرات الرئيسية التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي للدول. فكلما زادت قدرات البنوك واتسع نطاق نشاطها المالي، انعكس ذلك بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي العام للدولة.

ولأهمية الدور الذي تؤديه البنوك، تحرص الحكومات في مختلف أنحاء العالم على مراقبة أدائها ووضع السياسات والأنظمة التي تضمن استقرارها وسلامة عملها. ويهدف ذلك إلى حماية النظام البنكي من المخاطر المحتملة، والحفاظ على دوره المحوري في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي.

وأمام عجز سائر الحلول في مواجهة الأزمات المالية المختلفة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، برزت الأهمية إلى الالتفات والعودة إلى المنهج الإسلامي المتكامل والقادر على مواجهة كل الأزمات، خاصة بعد أن أثبت الاقتصاد الإسلامي نجاحه كنموذج عالمي واستطاع لفت انتباه الغرب للوقاية من هذه الأزمات خاصة بعدما استطاع النموذج تأكيد فرضية أن الأزمات العالمية ليست أزمات سيولة بل أزمات في الفكر والنظام.

وعلى خطى هذا النموذج ظهرت البنوك الإسلامية وشهدت انطلاقة سباقة ونهضة واسعة في مختلف دول العالم سواء الإسلامية أو غير الإسلامية حيث عملت هذه الأخيرة على بناء أعمدتها والخوض في مختلف أنواع العمل المصرفي المتوافقة مع أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية وفي هذا الإطار حققت نجاحاً معتبراً في مجال نشاطها، وذلك من خلال تقديم باقة من الخدمات المصرفية في قالب إسلامي يوافق صيغ بعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تنتجها البنوك التقليدية، حيث تقدم البنوك الإسلامية التمويل وفقا لصيغ تمويلية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تقوم على مبدأ المشاركة وهو ما يجعل الاستثمار حقيقياً وليس مجرد استثمار مالي (الاقتصاد الحقيقي)، ومنه تحول دور البنوك من الوساطة المالية إلى الشمولية مما يمكنها من القيام بأنشطة أخرى كالتأمين... وغيرها مما يحتم عليها الاستفادة من بعض المزايا كمنتجات مالية جديدة مبتكرة، وتكنولوجيا المعلومات مع التركيز على كفاءة الأداء، إذ أن قدرة البنك على توفير موارده بكفاءة عالية يعد من

المرتكزات الأساسية، وهو ما تهدف إليه جميع البنوك، كما تسعى كل البنوك لتحسين قدرتها التنافسية والرفع من كفاءة أدائها لضمان البقاء والاستمرارية، وتتمثل كفاءة البنوك في مدى قدراتها على إيجاد التوازن بين تحقيق الربحية والاحتفاظ بالسيولة وتقليل المخاطر والتكاليف، وإن تقييم كفاءة البنوك والعمل على مراقبة نشاطها أمرا ضروري، فقياس كفاءة هذه الأخيرة يكمن من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومحاولة تصحيح الانحرافات، وقدرتها على البقاء ضمن البيئة التنافسية مع نظيرتها من البنوك.

وفي نفس السياق وعلى الرغم من النجاح والتطور الذي حققته البنوك الإسلامية إلا أنها تواجه تحديات ومنافسة شديدة من قبل البنوك التقليدية التي فتحت فروع للمنتجات الإسلامية، وحتى تستطيع البقاء والاستمرارية يجب عليها تقديم خدماتها بكفاءة عالية خاصة في ظل التطور التكنولوجي وأن الغرض من المنافسة هو الاستغلال الأمثل للموارد، وهذا ما دعا الكثير إلى الاهتمام الأكاديمي والمهني بدراسة أداء هذه البنوك وتحليل مدى كفاءتها مقارنةً بالبنوك التقليدية. إذ تُعد كفاءة البنوك الإسلامية أحد العوامل الجوهرية التي تؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، وفي تعزيز دورها في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

وتتأثر هذه الكفاءة بعدة محددات داخلية وخارجية، مثل حجم البنك، وجودة الإدارة، ومستوى الابتكار المالي، وبيئة التنظيم الرقابي، ودرجة المنافسة في السوق، وغيرها. ويؤدي فهم هذه المحددات إلى تقديم رؤى أعمق لصانعي السياسات والمستثمرين حول سبل تطوير القطاع المصرفي الإسلامي وتعزيز أدائه الاقتصادي.

وانطلاقًا من كل ما تقدم، تهدف هذا الدراسة إلى البحث محددات كفاءة البنوك الإسلامية وتحليل أثرها على أدائها الاقتصادي، من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الكفاءة التشغيلية والربحية والاستقرار المالي، وكذلك على دور العوامل المؤسسية والبيئية في تشكيل هذه العلاقة.

1. الإشكالية:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد مستوى كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية مقارنة بباقي البنوك الإسلامية العربية من دول أخرى تنشط في بيئات مصرفية إسلامية بحتة أو مختلطة، وكذا تحديد أهم المحددات التي تؤثر على كفاءة البنوك الإسلامية وحجم الأثر الناجم عنها على الأداء الاقتصادي، لمساعدة هذه البنوك وخاصة البنوك الإسلامية الجزائرية في معرفة العوامل الإيجابية

وتعزيزها والتخفيف من العوامل السلبية لضمان استمرار مسيرة هذه البنوك ونجاحها في تحقيق أهدافها، وعليه تتبلور معالم إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

كيف تؤثر محددات كفاءة البنوك الإسلامية على أدائها الاقتصادي؟

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

أ. هل هناك تباين في كفاءة البنوك الإسلامية محل الدراسة؟

ب. ماهي المحددات التي تؤثر على كفاءة البنوك الإسلامية؟

ج. هل تؤثر محددات كفاءة البنوك الإسلامية على أدائها الاقتصادي؟

2. فرضيات الدراسة:

المطالعات المختلفة المتعلقة بالموضوع، وكإجابات أولية على الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات الموالية لتكون كتوجيه لمسار الدراسة وهي:

أ. لا يوجد تباين في درجات الكفاءة للبنوك الإسلامية محل الدراسة؛

ب. هناك مجموعة من المحددات الداخلية متعلقة بنشاط البنك، وأخرى متعلقة بالاقتصاد الكلي تتحكم في مستوى كفاءة البنوك الإسلامية

ج. تؤثر محددات كفاءة البنوك الإسلامية على أدائها الاقتصادي.

3. أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

لكل طالب مجموعة من المبررات والأسباب التي تدفعه إلى اختيار موضوع الدراسة والبحث فيه ومن الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار موضوع الدراسة على النحو التالي:

أ. الأسباب والدوافع الموضوعية:

☜يعتبر موضوع محددات الكفاءة من أهم المواضيع في الاقتصاد بالأخص في القطاع البنكي ومن المتطلبات الأساسية وخاصة في ظل التكنولوجيا التي يشهدها العالم؛

☜محاولة الإلمام بمفاهيم الكفاءة في البنوك وما يشملها من محددات ومؤشرات وطرق قياسها؛

☜التعرف على مدى كفاءة البنوك في ظل تعايشها مع التحولات الراهنة التي ضربت القطاع المصرفي ومدى تأثرها بالأزمات المالية العالمية؛

☜التمكن من الأساليب والطرق الكمية في المجال المالي والبنكي.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية متغيرات الدراسة المتمثلة في الكفاءة والبنوك الإسلامية التي توسعت في السنوات الأخيرة في الدول العربية وفي العامل ككل، حيث أصبحت هذه الأخيرة محل اهتمام من طرف الدارسين والخبراء في العام، حيث أن الكفاءة تقيس مدى نجاح البنك في استغلال موارده بطريقة مثلى، كما أن دراسة محددات كفاءة البنوك الإسلامية أصبحت أمرا ضروريا من أجل بقاء البنوك واستمرارها خاصة في ظل تغيير بيئة عملها فدراسة محددات كفاءة البنوك يمكننا من معرفة النقائص وتداركها، وعليه فإن نجاح هذه البنوك في أداء دورها الاقتصادي بشكل سليم وفعال لن يتحقق إلا بالرقابة عليها وقياس كفاءتها.

5. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- التعريف بالكفاءة المصرفية وأنواعها وطرق قياسها مع توضيح طريقة قياسها ومحدداتها، وباعتبارها أيضا الطريقة المستخدمة في الدراسة؛
- التعرف على محددات كفاءة البنوك الإسلامية الناشطة في دول العالم العربي؛
- تحديد العوامل المؤثرة على كفاءة البنوك الإسلامية؛
- معرفة مدى تأثر الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية بمحددات الكفاءة في البنوك الإسلامية؛

6. منهج الدراسة:

لتكون الدراسة وفقا لمنهج البحث العلمي المتفق عليه ارتئينا تقسيمها إلى جزئين الجزء الأول التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة وقد قسم إلى فصلين، أما الجزء الثاني فقد خصص إلى الدراسة التطبيقية، وعليه فقد استخدمنا المناهج والأدوات الآتية الذكر:

- **المنهج الوصفي:** من خلال عرض المفاهيم الأساسية وقراءة في مصطلحات الدراسة الخاصة بمحددات الكفاءة، البنوك الإسلامية، والأداء الاقتصادي.
- **المنهج التحليلي:** تم الاستعانة به جزئيا في الجزء النظري في تحليل بعض المبادئ والمؤشرات، وكلياً في الجانب التطبيقي من خلال تحليل المعطيات وتبويب البيانات المجمعة من مختلف المواقع الخاصة بالبنوك محل الدراسة.
- **أما عن مصادر جمع البيانات:** فقد كانت بدرجة أولى البيبلوغرافيا والمادة العلمية المتوفرة في المكاتب سواء كتب، قواميس، أطروحات، رسائل ماجيستير، مقالات، وبعض المواقع الإلكترونية كل

هذا كان أداة أو وسيلة لإثراء الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية للبنوك محل الدراسة، واستخدمت البرامج الإحصائية التالية لقياسها: تحليل مغلف البيانات، PCA، EVIEWS.

7. حدود ومتغيرات الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مجالات (حدود) مكانية وأخرى زمنية وهي:

1.7: الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك الإسلامية موزعين على بيئتين مختلفتين وهما البيئة الجزائرية على (02) بنكين هما بنك البركة وبنك السلام، وعلى مجموعة من البنوك في الشرق الأوسط هم (03) من السعودية بنك الراجحي وبنك إنماء وبنك البلاد، و(03) بنوك من دولة الإمارات العربية المتحدة وهم بنك الشارقة وبنك أبو ظبي وبنك دبي، بإجمالي (08) بنوك إسلامية.

2.7: الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة (2013 -2022) لكن ونظراً لشح وغياب بعض المعطيات تمت الدراسة القياسية على الفترة الممتدة بين (2014-2022).

3.7: نموذج الدراسة:

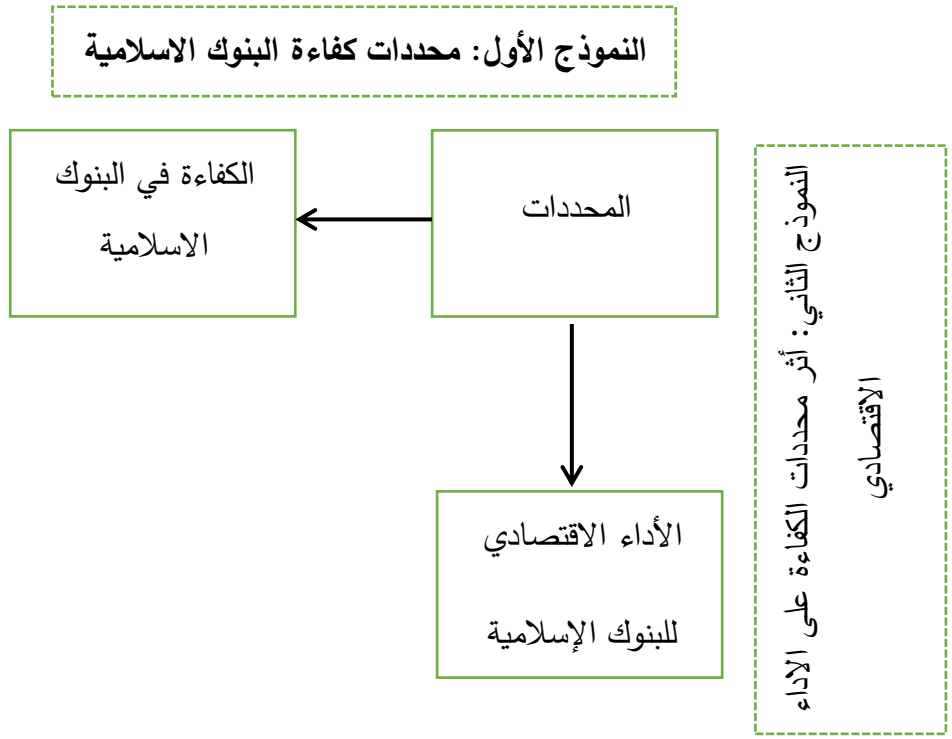

الدراسات السابقة:

تُعدّ الدراسات السابقة ركيزة أساسية في أي بحث علمي، إذ تُسهم في بلورة الإطار النظري والمنهجي للدراسة، وتُساعد الباحث على فهم ما تم إنجازه في مجال الموضوع محل الدراسة، وتحديد أوجه القصور أو الفجوات البحثية التي يمكن أن يسدها البحث الحالي. كما تمكِّن الباحث من الاستفادة من المناهج والأدوات المستخدمة، ومقارنة النتائج، وبناء فرضيات مدروسة.

وفي هذا السياق، شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من الباحثين بدراسة كفاءة البنوك الإسلامية، نظرًا لتطور هذا القطاع وانتشاره في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية. وتنوّعت تلك الدراسات في مناهجها وأهدافها، فبعضها ركز على تحليل الكفاءة التشغيلية باستخدام نماذج كمية مثل تحليل البيانات المقطعية(DEA) ، والبعض الآخر تناول أثر محددات الكفاءة على الأداء المالي أو الاقتصادي للبنك، أو مقارنة الكفاءة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

وفيما يلي، سيتم عرض ومناقشة مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، والتي تتناول المحاور التالية:

1.8: الدراسات العربية:

أ. دراسة شوقي بورقبة، بعنوان: "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم الاقتصادية، بجامعة سطيف، للموسم الجامعي 2013-2014م.

هدفت هذه الدراسة لمقارنة كفاءة البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية، من خلال استخدامه لمجموعة من النسب المالية والطرق القياسية لقياس وتحليل الكفاءة لعينة من البنوك مكونة من 32 بنك خلال الفترة بين (2000 -2008) وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها: المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية في استغلال الموارد المتاحة والتحكم في التكاليف.

ب. دراسة جعدي شريفة، بعنوان:" قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة بين 2006-2012م"، وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم، في تخصص دراسات مالية واقتصادية، بجامعة ورقلة، خلال الموسم الجامعي 2013-2014م.

هدفت هذه الدراسة لقياس الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر ومدى قدرتها على التحكم الجيد في تكاليفها، حيث تم استخدام الجانب التحليلي من خلال استخدام مجموعة من

المؤشرات والجانب القياسي من خلال استخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية، وتم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها أن البنوك محل الدراسة تتمتع بالكفاءة من حيث الاحلال بين مدخلاتها إلا أنها تتحكم بتكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها.

ج.**دراسة ساعد ابتسام، بعنوان:" دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي الإسلامي- التجربة الماليزية نموذجا"، وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم، تخصص نقود وتمويل، بجامعة بسكرة، للموسم الجامعي 2016-2017م.**

هدفت هذه الدراسة للوقوف على خصائص وركائز آليات التمويل الإسلامي ودورها في الرفع من الكفاءة التمويلية، من خلال تحليل تطبيق آليات التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الماليزي، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن صيغ التمويل الإسلامي البديل المناسب للتمويل الربوي إذا اعتمدت على صيغ المشاركات أكثر من صيغ المُداينات، وأن البنوك التقليدية مجتمعة أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية من حيث والتكلفة والأرباح بسبب حجمها الذي يفوق 70 من النظام المصرفي الماليزي.

د. **دراسة بانة محمود وليد الناصر، بعنوان:" محددات الكفاءة المصرفية في المصارف العربية باستخدام منهج DEA وتحليل TOBIT"، وهي عبارة عن ورقة بحثية (مقال) منشور في مجلة جامعة البعث، في مجلدها 45 وعددها 11 الصادر في ماي 2023.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة المصارف على عينة من 35 مصرف في ثمانية أسواق عربية الامارات السعودية والكويت البحرين قطر وفلسطين خلال فترة 2010-2019 وتوصلت النتائج أن كُلًّا من القروض إلى الودائع، والعائد على حقوق الملكية، والنفقات التشغيلية إلى الإيرادات، لها تأثير طردي ذو دلالة إحصائية إلى الكفاءة.

هـ.**دراسة حمزة مقاتل، بعنوان:" صناديق الاستثمار كآلية لتعزيز أداء البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك الراجحي خلال الفترة (2002-2020) مع متطلبات إنشاء صناديق استثمار إسلامية بالجزائر"، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة تيبازة، 2023.**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تعزيز أداء البنوك الإسلامية وتمت هذه الدراسة على بنك الراجحي وصناديقه الاستثمارية وابرازها على أدائه خلال فترة

الدراسة عن طريق حساب مختلف مؤشراته والقيام بدراسة قياسية لمعرفة هذا التأثير وتم التوصل إلا أن صناديق الاستثمار تلعب دورا محوريا في تعزيز وتحسين مختلف مستويات الأداء.

و. **دراسة سلطاني الهاشمي، بعنوان:" تأثير مقررات لجنة بازل على أداء البنوك الإسلامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د، في تخصص مالية المؤسسة، بجامعة معسكر، للموسم الجامعي 2022-2023م.**

هدفت هذه الدراسة إلا معرفة تأثير لجنة بازل 3 على أداء البنوك الإسلامية من خلال دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية للفترة بين 2015-2022 وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد وتم التوصل إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية راس المال على العائد على متوسط إجمالي الأصول، وعلاقة عكسية بين تغطية السيولة على العائد على إجمالي حقوق الملكية، بينما لا يوجد أي تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية على أداء البنوك الإسلامية.

2.8: الدراسات الأجنبية:

أ. دراسة كل من:"RAMI OBEIDA ET JAMEL JOUINT " بعنوان:

"DETERMINANTS OF OPERATIONAL EFFICIENCY IN THE ARAB BANKING SECTOR",2021.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي العربي عن طريق استخدام بيانات البانل وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الربحية حجم البنك يتفاعل بشكل كبير مع كفاءة المصارف التشغيلية، أن معدلات الفائدة والتضخم تتفاعل سلبيا مع كفاءة المصارف.

ب.دراسة **ABDUS SAMAD، بعنوان:**

"DETERMINANTS OF EFFICIENCY OF THE ISLAMIC BANKS OF BANGLADESH 2008-2012", 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى الكفاءة الفنية الثابتة والمتغيرة والحجمية في دولة بنغلادش للفترة 2012-2018 باستخدام تحليل مغلف البيانات وكذلك معرفة العوامل المؤثرة على الكفاءة من خلال استعمال نموذج توبيت وتم التوصل إلا أن الكفاءة مرتبطة وبشكل إيجابي بكفاية راس المال وعدد فروع البنك ومرتبطة بشكل سلبي بجودة القروض الرديئة ومطالبات السيولة الأعلى وحجم البنك.

ج.دراسة كل من:**"NABILAH ROZZANI ET RASHIDAH ABDUL RAHMAN " بعنوان:**

"DETERMINANTS OF BANK EFFICIENCY CONVENTIONAL VERSUS ISLAMIC",2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على كفاءة البنوك التقليدية والإسلامية مع التركيز على البنوك في ماليزيا تمت الدراسة على 19 بنكا تقليديا و16 بنكا إسلاميا وتم التوصل إلى أن كفاءة الربح متشابهة لحد كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية وأن تأثير حجم البنك وانخفاض المصاريف ومخاطر الإئتمان ذات تأثير إيجابي طردي على كفاءة البنوك الإسلامية بينما بالنسبة للبنوك الإسلامية تكون أفضل مع انخفاض المصاريف فقط.

3.8: مناقشة الدراسات السابقة (مساهمة الدراسة):

يتضح من استعراض الدراسات السابقة تنوعها من حيث الزمان والمكان والمنهجية، حيث ركزت بعضها على الكفاءة التشغيلية، وأخرى على الكفاءة التمويلية، أو على العلاقة بين الكفاءة وبعض محدداتها، وهو ما يشكل أساساً مهماً لدراسة العلاقة بين محددات الكفاءة والأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية. وفيما يلي مجموعة من النقاط التي تختلف وتتفق فيها الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

- تنوع الأساليب المستخدمة: من النسب المالية إلى الأساليب القياسيةSFA ، DEA، TOBIT؛
- تنوع البيئة الجغرافية (الجزائر، السعودية، الإمارات..) مما يدعم فكرة المقارنة والتعميم.
- وجود إجماع نسبي على أن الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية تتأثر بعدة محددات منها:
  - الهيكل التمويلي (صيغ التمويل)
  - السياسات التشغيلية (التحكم في التكاليف)
  - البيئة التنظيمية (كفاية رأس المال، متطلبات بازل)
  - الحجم والاستثمار المؤسسي
- وتأتي الدراسة الحالية لتسد ثغرة في الأدبيات من خلال الربط المباشر بين **محددات الكفاءة المختلفة** و**الأداء الاقتصادي** للبنوك الإسلامية، بشكل متكامل، باستخدام نموذج تحليلي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة البيئة المصرفية الإسلامية ومتغيراتها النوعية والكمية.

9. صعوبات الدراسة:

يمتاز كل بحث علمي حديث بمجموعة من التحديات والصعوبات وفي دراستنا الحالية واجهتنا جملة من الصعوبات والعوائق التي يمكن تصنيفها إلى صعوبات منهجية، وبيانية، وميدانية، نوجزها كما يلي:

☜صعوبات تتعلق بجمع البيانات المالية الدقيقة: تمثلت أبرز التحديات في صعوبة الحصول على بيانات مالية مفصلة ودقيقة لبعض البنوك الإسلامية؛

☜تباين أساليب القياس بين البنوك الإسلامية: تختلف البنوك الإسلامية في طرق تسجيلها للمعاملات المالية بحسب المدارس الفقهية المعتمدة أو التفسيرات الخاصة للمعايير المحاسبية الإسلامية؛

☜غياب بعض المؤشرات غير المالية (النوعية): بعض المحددات الهامة للكفاءة، مثل كفاءة الإدارة، وجودة الحوكمة، ومدى استقلالية الرقابة الشرعية يصعب قياسها كمياً بدقة، لكونها تتطلب دراسات ميدانية أو أدوات قياس خاصة (كالاستبيانات أو المقابلات)، وهو ما لم يكن ممكنًا في إطار هذه الدراسة.

☜اختلاف بين النظم المصرفية والتنظيمية للدول: أدت الفروقات في البيئة التنظيمية والتشريعية من بلد إلى آخر (مثل تطبيق مقررات بازل، أو نوعية الرقابة المصرفية) إلى تباين في ظروف عمل البنوك، مما شكّل صعوبة في المقارنة الموضوعية بين البنوك من دول مختلفة ضمن نفس النموذج التحليلي.

☜صعوبة الوصول إلى بعض الدراسات السابقة المحكمة: واجهت الدراسة أيضًا بعض الصعوبات في الوصول إلى المصادر العلمية المحكمة والمحدثة، خاصة تلك المنشورة في مجلات محلية أو بلغات أجنبية، وهو ما تطلب جهدًا مضاعفًا في البحث والتوثيق والاستعانة بعدد من القواعد الإلكترونية المختلفة.

10. هيكل الدراسة:

تم تقسيم دراستنا هذه إلى أربعة فصول فصلين نظريين وفصلين تطبيقيين كما يلي حيث جاء في:

الفصل الأول: المعنون بـ: الإطار النظري لكفاءة البنوك الإسلامية الذي خصص لمعرفة الأبجديات النظرية للبنوك الإسلامية ونشأتها، كذلك تم التطرق إلى محددات كفاءة البنوك الإسلامية وأساليب القياس المعتمدة في الكفاءة.

الفصل الثاني: بعنوان: الإطار النظري للأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية تم التطرق فيه إلى الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية وأبرز تقسيمات الأداء الاقتصادي وطرق ونماذج قياس الأداء في البنوك الإسلامية.

الفصل الثالث: بعنوان: قياس كفاءة وأداء البنوك الإسلامية حيث تم في هذا الفصل التطبيقي تحليل كفاءة البنوك الإسلامية محل الدراسة عن طريق تحليل مختلف البيانات كذلك تحليل الأداء الاقتصادي للبنوك باستعمال مؤشرات مالية، وتحليل لمحددات كفاءة البنوك الإسلامية.

الفصل الرابع: بعنوان: أثر محددات كفاءة البنوك الإسلامية على الأداء الاقتصادي إذ تم التطرق في هذا الفصل إلى تبيين أهم محددات كفاءة البنوك الإسلامية عن طريق استعمال المركبات الأساسية في اختيار الكفاءة وعن طريق نماذج البانل في تحديد أهم المحددات، كذلك تم تحديد أثر محددات كفاءة البنوك الإسلامية باستخدام نماذج البانل.

الفصل الأول:

الإطار النظري لكفاءة البنوك الإسلامية

تمهيد:

لقيت البنوك الإسلامية رواجًا واسعًا، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، حيث شهدت في هذه الفترة البنوك التقليدية خسائر ضخمة، مقارنة مع نظيراتها الإسلامية، ولم تتأثر البنوك الإسلامية بهذه الأزمة كثيرا، وهذا راجع إلى عدم تعاملها بالفوائد الربوية أخذًا وعطاءً، واعتمادها على صيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تشارك عملاءها في الربح والخسارة، لهذا لقيت إقبالًا متزايدًا من طرف العديد من العملاء، وللمحافظة على هؤلاء العملاء يجب على البنك ترشيد نفقاته والزيادة في جودة منتجاته وهذا ما يعرف بالكفاءة البنكية.

هذا وأصبحت مسألة كفاءة البنوك الإسلامية موضع دراسة وتحليل من قبل الباحثين والممارسين على حد سواء، لما لها من دور محوري في ضمان استمرارية هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية.

وتُقاس الكفاءة في البنوك الإسلامية من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوظيفها في قنوات استثمارية تحقق عائداً مناسباً مع المحافظة على مبادئ العدالة والمشاركة في المخاطر، إضافةً إلى مدى نجاحها في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تلبي حاجات المتعاملين وتواكب التطورات التكنولوجية في القطاع المالي. كما يُنظر إلى الكفاءة من زاويتين أساسيتين :الكفاءة التشغيلية التي تعكس حسن استخدام الموارد وتقليل التكاليف، والكفاءة المالية التي تقيس قدرة البنك على تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة.

إن دراسة كفاءة البنوك الإسلامية لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل البعد الاجتماعي والأخلاقي، حيث تهدف هذه المؤسسات إلى المساهمة في التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر تمويل المشاريع المنتجة ودعم الفئات المهمشة. ومن ثم، فإن تقييم كفاءتها يمثل أداة أساسية لفهم مدى نجاحها في التوفيق بين متطلبات الربحية والالتزام بالمبادئ الشرعية، وبين التوسع في السوق وتحقيق الأهداف التنموية. واستناداً إلى كل ما سبق سنتناول من خلال هذا الفصل مايلي:

- **المبحث الأول:** ماهية البنوك الإسلامية
- **المبحث الثاني:** قياس كفاءة البنوك الإسلامية
- **المبحث الثالث:** محددات كفاءة البنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية حديثة النشأة مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث لقيت رواجا واسعا في مختلف الدول الإسلامية والأجنبية، ذلك لما تقدمه من منتجات تساهم في النمو الاجتماعي بواسطة مختلف الصيغ الشرعية، لهذا كانت محط اهتمام العديد من الباحثين.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

بدأت نشأة البنوك الإسلامية وتطورها في العصر الحديث عبر التسلسل الزمني التالي:

❖ 1940م: بدأت الفكرة في ماليزيا عن طريق صناديق الادخار بدون فائدة.

❖ 1950م: في هذه السنة ظهرت بطريقة أخرى تتمثل في نقل الودائع على المزارعين دون استفادة أصحاب الودائع من أي عائد سوى أجور إدارية تغطى بها تكلفة القرض، لكن نتيجة لعدم وجود العمال المؤهلين أغلقت المؤسسة أبوابها[1]

❖ 1963م، حيث تم إنشاء ما يسمى بنوك الادخار المحلية التي أُقيمت بمدينة "ميت غمر" بجمهورية مصر العربية والتي أسسها الدكتور "أحمد النجار" وقد استمرت هذه التجربة حوالي أربع سنوات، وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، إذ يُعد أول بنك يستند في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذاً وعطاءاً، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس البنكي بالدرجة الأولى.

❖ثم وقد جاء الاهتمام بإنشاء بنوك إسلامية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام1973، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية.

❖ وجاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975 والمتمثل في بنك دبي الإسلامي، ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلى أكثر من 267 بنك على مستوى العالم بحجم أعمال يصل إلى 250 مليار دولار، وهذا بخلاف فروع أو ما يعرف بنوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية على مستوى العالم.[2]

[1] محمد حمود فهد بشير، **محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت**، ص12.

[2] شوقي بورقبة، **التمويل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص89.

❖ 1970-1975: وسميت بمرحلة التأسيس الفعلي حيث في هذه المرحلة شهدت إنشاء مجموعة من البنوك مثل بنك ناصر الاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، بنك دبي الإسلامي. بالإضافة إلى العديد من البنوك الأخرى.

❖ 1981-1989: حيث انتشرت البنوك الإسلامية بمختلف التسميات كبنوك المشاركة والبنوك التمويلية في الدول الغربية مثل المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي القسم التركي من جزيرة قبرص، دار المال الإسلامي جنيف 1981، المصرف الإسلامي الدولي في الدنمارك.

❖ 1989 إلى يومنا هذا: ما يعرف بمرحلة الانتشار الواسع حيث في هذه المرحلة تم إنشاء معايير خاصة بالبنوك الإسلامية من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حيث في هذه الفترة تجاوز عدد البنوك الإسلامية 170 مصرفًا. يمكن تلخيص نشأة البنوك الإسلامية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): نشأة البنوك الإسلامية

السنة	النشأة
1940	ظهور صناديق الادخار بدون فائدة في ماليزيا
1950	ظهور هذه البنوك في باكستان
1963	ظهور بنوك الادخار في مصر
1970-1975	مرحلة التأسيس الفعلي
1981-1989	مرحلة الانتشار
1989-يومنا هذا	مرحلة الانتشار الواسع

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على ما سبق.

ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان كما أن القوانين المنظمة لها اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما بنكا، وفيما يلي استعراض لأهم التعريفات:

تعريف1: عرف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي- الربا- أخذاً وعطاءاً، فالبنك الإسلامي يتلقى من العملاء ودائعهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، ومن ناحية أخرى فإنه حين يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية

أو تجارية فإنه لا يُقرض أحداً، مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسار.[1]

تعريف2: كما عرف على أنه:"مؤسسة مالية تهدف إلى الربح، من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور، على أساس القرض أو المضاربة أو استثمار جميع الأموال المتاحة، من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال"[2].

تعريف3: كما تعرف على أنها "مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.[3]

من التعاريف سابقة الذكر يمكن القول أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تقوم على الوساطة المالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ومنه نستخلص ما يلي:

- البنوك الإسلامية مؤسسة مالية مصرفية لا تتعامل بالربا المحرمة؛
- تلتزم بتطبيق قواعد الشريعة في مختلف نشاطاتها ومعاملاتها؛
- الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية تحقيق المصلحة الاجتماعية.

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

تمتاز البنوك الإسلامية بمجموعة من المميزات وسمات إذا أنها تمارس أعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن البنوك التقليدية، من بين هذه الخصائص نذكر:

- الامتناع عن التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا بأي شكل من الأشكال أو تحت أي ظرف من الظروف؛
- التزام البنوك الإسلامية في كل معاملاتها بقاعدة الحلال والحرام، فلا يجوز للبنوك الإسلامية أن تقدم خدمات أو تمويل أنشطة محرمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما لا يجوز لها أيضا أن توظف أموالها في جوانب محظورة أو منهي عنه؛
- الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات والمتمثلة في:
  - عدم التعامل بالاحتكار وحبس السلع عن المستهلك عند احتياجه لها ثم بيعها بسعر أعلى وقت ندرتها؛
  - عدم الغش والترويج المزيف في المعاملات؛

[1] حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية**، دار الهندوسية، مصر، 2009، ص214.

[2] عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، طبعة الأولى، دار البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص74.

[3] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص11.

- عدم التعامل بالرشوة؛
- عدم الخوض في المنافسة غير المشروعة؛

☜الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم: وهي تعني أن من ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه، أي لا يمكن استحقاق الربح (الغنم) إلا بتحمل المخاطرة(الغرم)؛

☜التزامها بقاعدة الخراج بالضمان: والتي يقصد بها من ضمن أصل جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد.[1]

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

للبنوك مجموعة من الأهداف تختلف في طبيعتها لكنها تصب في معنى واحد وهو القيام بأعمال مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تقسيمها إلى:

1. **أهداف شرعية:** تتمثل في: [2]
   - ☜ إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية؛
   - ☜ عدم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً؛
   - ☜ استيعاب وتطبيق الوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية للمال.
2. **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل الأهداف الاجتماعية بالأساس فيما يلي:[3]
   - ☜ تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع؛
   - ☜ اعتبار العمل مصدرًا للكسب بدل الكسل الناتج عن التعاملات الربوية؛
   - ☜ توجيه الاستثمار إلى إنتاج السلع والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
   - ☜ تشجيع الأفراد على القيام بمشاريع من خلال توفير مجوعة من الصيغ.
3. **الأهداف المالية:** بما أن البنك الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بالوساطة المالية بين صاحب رأس المال وطالب التمويل على أساس مبدأ المشاركة، فإن نجاح تلك البنوك يعتمد على تحقيق بعض الأمور في المجال المالي أهمها:

☜جذب أصحاب رؤوس الأموال وتجميع الفوائض المالية من أجل تنميتها وتعتبر عملية الإيداع المصدر الرئيسي لأموال المصرف الإسلامي؛

☜توظيف الأموال التي تم جذبها في مشاريع استثمارية قائمة على مبدأ الشريعة؛

---

[1] عبد الناصربراني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص112.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004، ص89.

[3] شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي مع البنوك الإسلامية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد1، أفريل 2020، ص 186.

☜تحقيق الأرباح وهي العوائد المتوقعة من عمليات الاستثمار وهي بمثابة الهدف النهائي في البنوك الإسلامية[1].

4. **أهداف خاصة بمتعاملي البنك:** للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة، يجب أن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها وهي على نحو التالي:[2]

☜ تقديم الخدمات البنكية: من أهم أهداف البنوك الإسلامية العمل في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية والتمويلية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وتلبية جميع احتياجات المتعاملين بحيث توفر لهم المنتجات البديلة للمنتجات التقليدية؛

☜توفير التمويل للمستثمرين: حيث تقوم البنوك الإسلامية بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية بطرق شرعية للراغبين فيها؛

☜توفير الأمان للمودعين: البنوك الإسلامية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة فهي لا تضمن لأصحاب الودائع لا عائد محدد ولا حتى أصل الوديعة فهي تتوخى الحذر من اختيار المشروعات ذات العائد المناسب من أجل كسب ثقة المودعين.

أما باقي الأهداف يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): أهداف البنوك الإسلامية

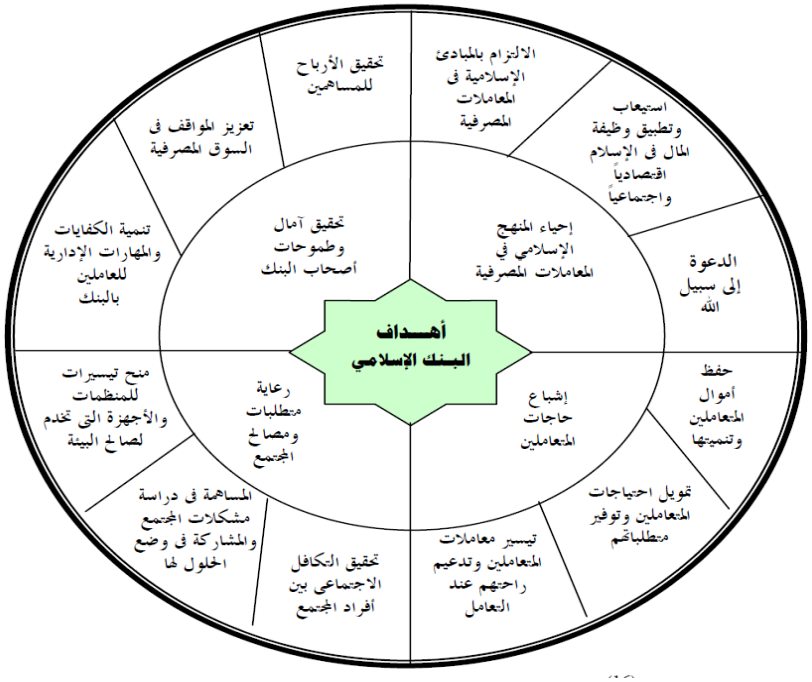

المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004.

[1] نعيم نصر داود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص50.

[2] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص20.

المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

أولا: صيغ التمويل الإسلامي قصير الأجل في البنوك الإسلامية

سيتم التطرق إلى صيغ التمويل الإسلامي قصير الأجل في البنوك الإسلامية من خلال النقاط التالية:

1) المرابحة

أ. **مفهوم المرابحة:** هي عملية البيع بمثل رأس مال المبيع، والذي يشمل ثمن السلعة وما تكبد فيها من مصروفات مع زيادة ربح معلوم عليها، وهي العملية التي تلجأ إليها البنوك الإسلامية في تمكين العملاء من شراء سيارات أو العقارات والسلع وغيرها[1].

المرابحة من الربح، يقال ربح في تجارته، الربح في التجارة الكسب فيها. والربح بالكسر والتحريك اسم ما ربحه. ورابحته على سلعته أي أعطيته ربحا. وبيع المرابحة هو البيع برأس المال مع زيادة معلومة[2]. والشكل التالي يوضح سير عملية عقد المرابحة:

الشكل رقم (01-02) خطوات عقد المرابحة

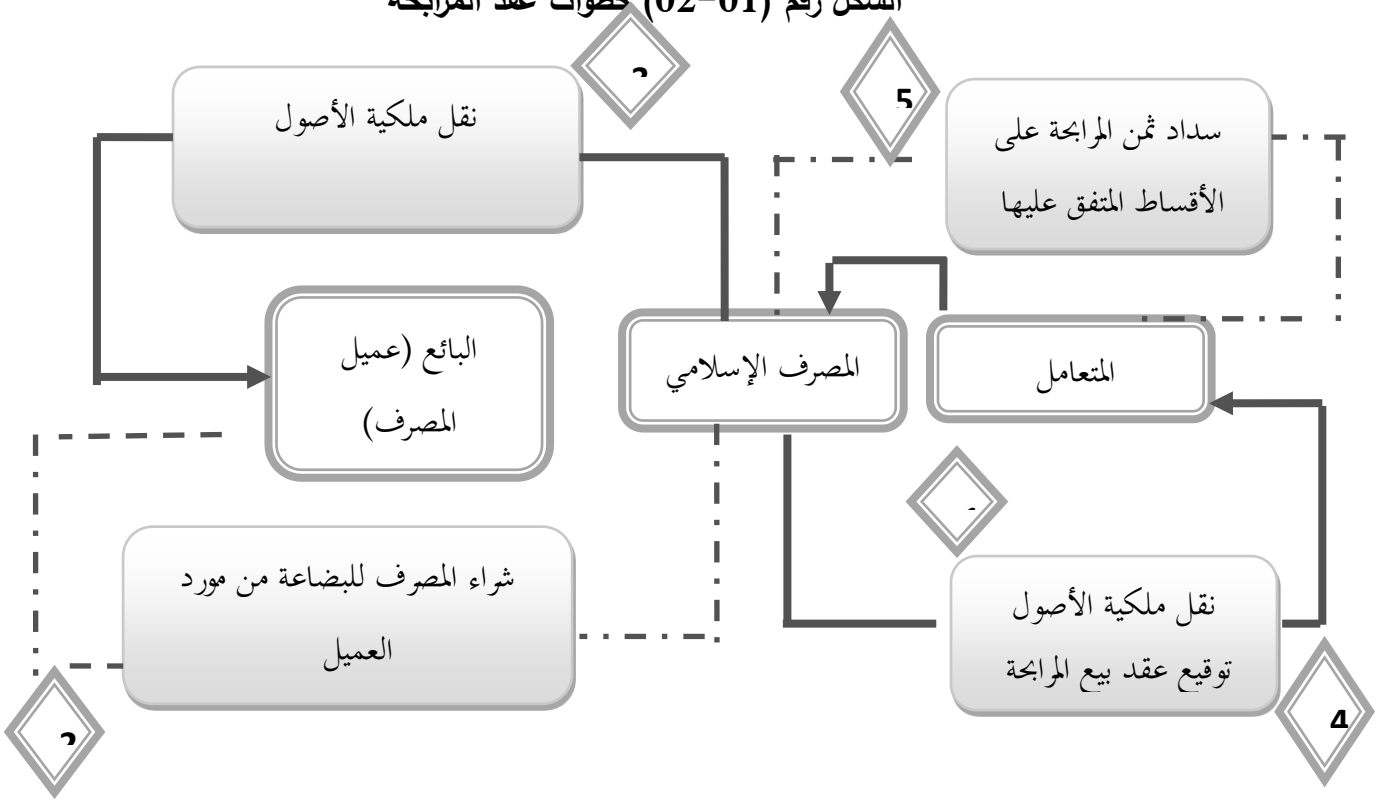

[1] علي سيد إسماعيل، **معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار حيثر للنشر، مصر، 2019، ص.288.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2020ص28.

المصدر: WWW.asalamalgeria.com اطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2025 على 21:52سا.

ب.مشروعيتها:

- **من القرآن الكريم:** قال تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" البقرة الآية 275

ووجه الدلالة أن الآية فيها دلالة صريحة على حل البيع ومشروعيته، والمرابحة نوع من أنواع البيوع التي لم يرد بها نص تجريمي.

قال تعالى: " ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم" البقرة 198

- **من السنة النبوية الشريفة:** حديث عبادة بن الصامت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد.
- **الإجماع:** ذكر في معظم كتب الفقه أن هناك إجماعا على مشروعية بيع المرابحة وأنهم تعاملوا بها من غير نكير[1].

ج.شروطها:

- أن يكون العقد الأول صحيحا وذلك باعتبار أن المرابحة مترتبة على عقد سابق عليها، والمتمثل في امتلاك الأصل المعروض للمرابحة؛
- أن يكون المشتري على علم بثمن شراء السلعة مع تكاليفها، على اعتبار أن المرابحة من البيوع التي تعتمد على الأمانة والصدق، لذلك نلاحظ أن الثمن الأول يضاف له إليه تكاليف الشراء الأخرى؛[2]
- بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها؛
- أن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل النقود، ولا يجوز بيع النقود مرابحة أو السلعة بمثلها لكن يجوز بيع عملة بعملة أخرى؛
- بيان كيفية تسديد السلعة من قبل المشتري للبائع وبيان كيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري؛

---

[1] حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **الاستثمار والتمويل**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص94-95.

[2] سليمان بوفاسة، **تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص140.

- بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية.[1]

والجدول التالي يوضح الفرق بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة

الجدول رقم (01-02): مقارنة بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة

أوجه المقارنة	المرابحة البسيطة	المرابحة المركبة
الزمن /العقد	قديمة معروفة عند الفقهاء القدامى	مستحدثة ظهرت بظهور المصارف الإسلامية
الأطراف	طرفان	3أطراف
وجود السلعة	التاجر يقتني السلعة دون أن يعلم متى يبيعها	المصرف لا يقتني السلعة ولكن يشتريها بناء على رغبة المتعامل
الوعد	لا يتضمن وعدا بالشراء	تتضمن وعدا بالشراء
الهدف	المتاجرة	المتاجرة/التمويل
القبض	حالا وقد يكون مؤجل	مؤجل (مقسط)
المخاطرة	ناتجة عن مخاطر الاقتناء	ناتجة فترة التي يمتلكها المصرف وفترة السداد

المصدر: محمد محمود علجواني، البنوك الإسلامية، **البنوك الإسلامية وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للطباعة والنشر، د.ط، عمان، الأردن، 2008، ص248.

د. الخطوات العملية لبيع المرابحة:

الشكل رقم(01-03): خطوات بيع المرابحة

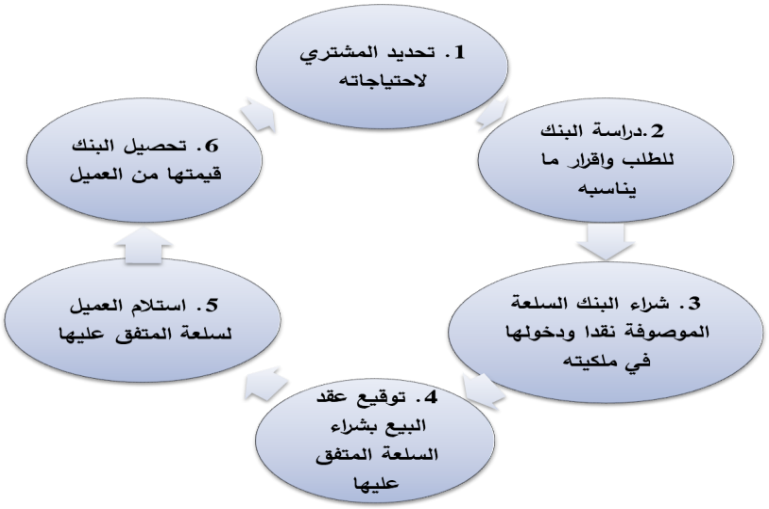

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على: عبلة المسلف، **الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية –دراسة مقارنة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر ،2006، ص 54.

[1] زهير دعاس، عويسي أمين، **صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الرابع، جامعة المسيلة، 2018، ص245.

2) السلم:

أ. مفهومه: هو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلا وتسلم فيه البضاعة آجلا، فهو ثمن عاجل بثمن آجل[1].

ب. هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري[2].

والشكل التالي يوضح كيفية سير عقد السلم في البنك الإسلامي

[1]نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، عدد2، 2010، ص140.

[2]زينب محمد المنيزل، **العوامل المؤثرة في منح التمويل في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التمويل والمصارف، قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016، ص16.

الشكل رقم (01-04): عقد السلم

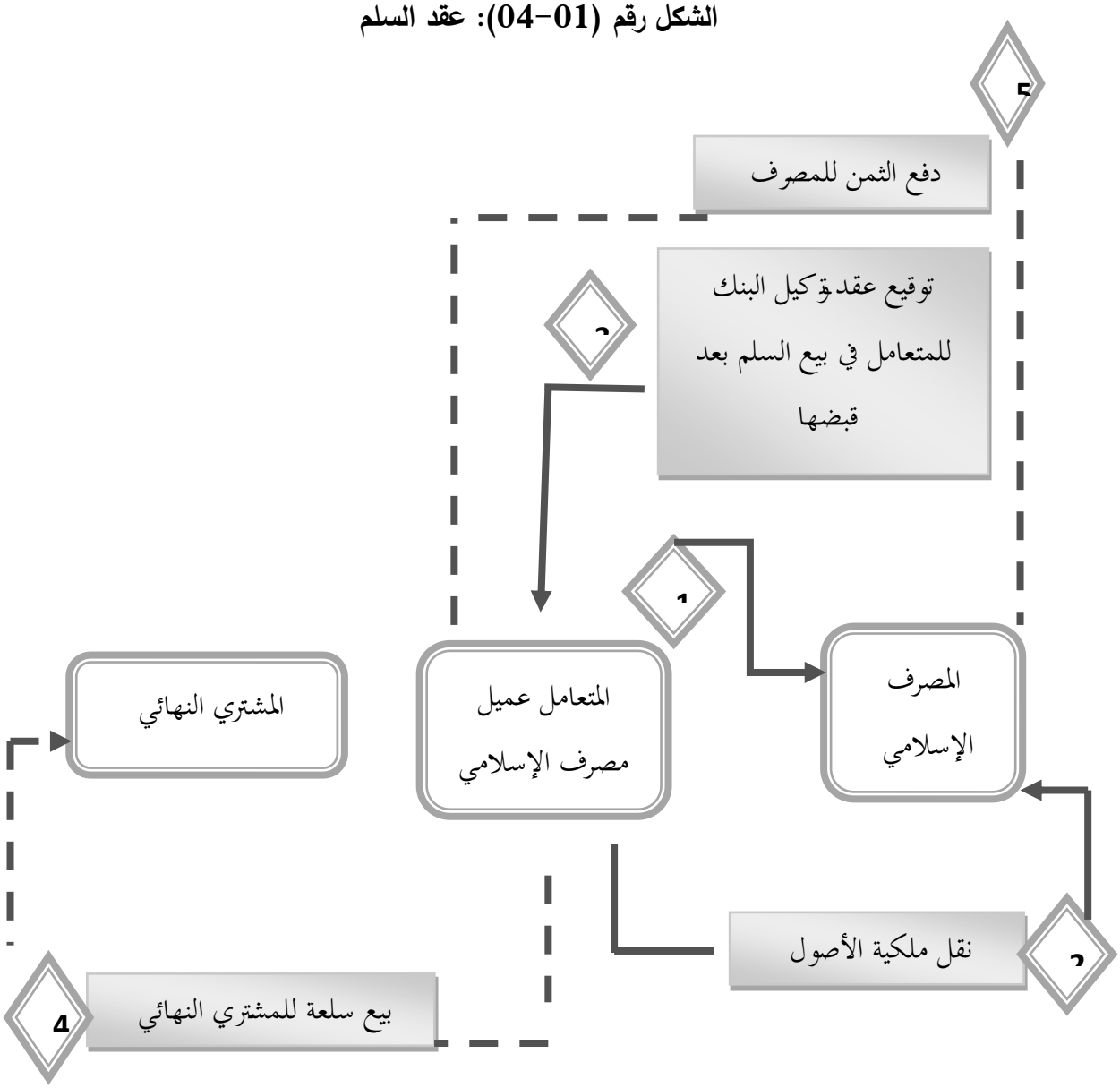

المصدر: WWW.asalamalgeria.com اطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2025 على 21:52سا.

ج. مشروعيته:

من القرآن الكريم: قوله سبحانه وتعالى:" ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾" **سورة البقرة الآية:282.**

- **من السنة النبوية الشريفة:** ما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين:" عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، والناس يسلفون في الثمر العام والعامين، أو قال: عامين أو ثلاثة، شك إسماعيل فقال: من سلف في تمر، فليسلف في كيل

معلوم، ووزن معلوم،" حدثنا محمد أخبرنا إسماعيل عن بن أبي نجيح بهذا في كيل معلوم ووزن معلوم.

- **الإجماع:** فقد انعقد الإجماع في زمن الصحابة على مشروعية السلم[1]

3) **القرض الحسن:** عرفنا أن المصارف الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضا بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية كما أنها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية، وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أية زيادة عن المبالغ الممنوحة في هذه الحالة فأيما قرض جر منفعة فهو ربا[2]. لكن هناك حالات استثنائية بصفة عامة تكون مع عميل موثوق به يمر بصعوبات مالية حيث أن المصرف الإسلامي لا يأخذ منه أي عائد[3].

ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي متوسطة الأجل

سيتم التطرق إلى صيغ التمويل الإسلامي متوسطة الأجل من خلال النقاط التالية:

1) الإجارة

أ. **مفهوم الإجارة لغة:** ورد في مقاييس اللغة:" (أجر) الهمزة والجيم والراء أصلان يمكن الجمع بينهما بالمعنى، فالأول الكراء على العمل، والثاني جبر العظم الكسي، فأما الكراء فالأجر والأجرة، وأما جبر العظم فيقال منه: أجرت اليد. وهذان الأصلان، والمعنى الجامع بينهما أن أجرة العامل كأنها شيء يجبر به حاله فيما لحقه من كد فيما عمله.

وقال صاحب لسان العرب:" آجرته الدار: أكريتها، والأجرة والإجارة: ما أعطيت من أجر".

ب.مفهوم الإجارة اصطلاحا: تندرج الإجارة في الإطار العام للبيع، فإذا كان البيع ينصب على تمليك الأعيان فإن الإجارة تختص بتمليك المنافع بمقابل هو الأجرة، ولذا عرفت الإجارة اصطلاحا بأنها:"

---

[1] محمود علي السرطاوي، **الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2015، ص60-61.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل واستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي**، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص356.

[3] عبلة لمسلف، **الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص52.

عقد على منفعة مباحة معلومة ". وقال صاحب الجوهرة النيرة: الإجارة " عقد على المنافع بعوض مالي يتجدد انعقاده بحس حدوث المنافع "، وقال الكاساني:" الإجارة بيع المنفعة لغة ولهذا سماها أهل المدينة بيعا وأرادوا به بيع المنفعة لهذا سمية البدل في هذا العقد أجرة ". وعرفها المعيار الشرعي رقم 9 الصادر عن (الأيوفي) الإجارة هي " عقد يراد به تمليك منفعة مشروع معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم "[1].

والشكل التالي يوضح كيفية سير عقد الإجارة في بنك إسلامي:

الشكل رقم (01-05): عقد الإجارة في بنك إسلامي

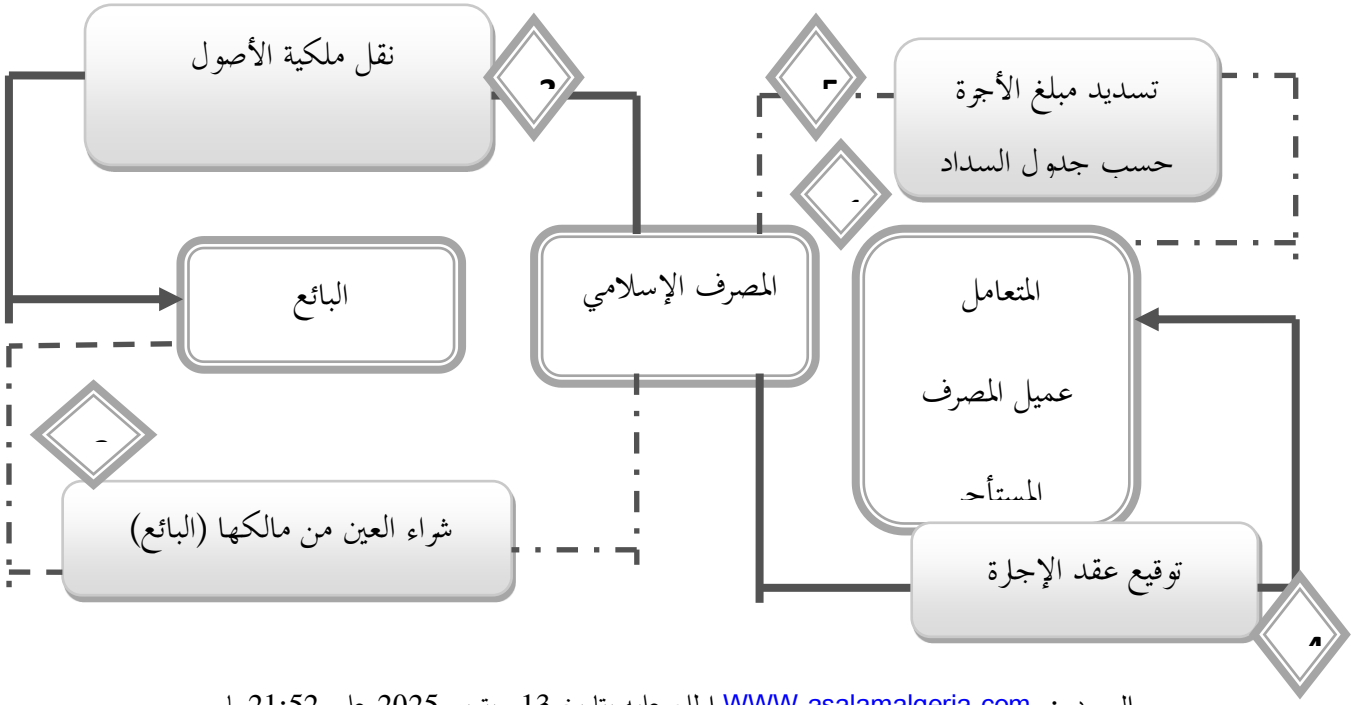

المصدر: WWW.asalamalgeria.com اطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2025 على 21:52سا.

ج.حكم الإجارة:

من القرآن الكريم: ﴿**قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ (26) قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أَشُقَّ عَلَيۡكَۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ**﴾ سورة القصص الآيتين 26-27.

[1] سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص ص 19-120.

من السنة النبوية الشريفة: حدثني بشر بن مرحوم حدثنا يحي بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعط أجره."[1]

د. **أنواع الإجارة:**

1. **التأجير التمويلي:** هذا النوع من التأجير يتفق المصرف مع عميله على أن يشتري المصرف أصلا رأسماليا بهدف تأجيره للأمين وتكون مدة التأجير في الغالب تساوي عمر الأصل على أن يتحمل المستأجر أو العميل كافة أعمال الصيانة والإصلاحات للأصل، وليس للمستأجر الحق في إلغاء عقد التأجير قبل نهاية الفترة المحددة بالعقد، لأنها إجارة قد تنتهي بالبيع بثمن رمزي أو بالتمليك هبة دون ثمن.

2. **التأجير التشغيلي:** وفقا لهذا النوع من التأجير يقوم المصرف الإسلامي على تأجير الأصول للمستأجر منه للقيام بعمل محدد ثم يسترد الأصل لتأجيره مرة أخرى لشخص آخر حيث أن فترة التأجير تكون أقصر من عمر الأصل، أي أن مبلغ الإيجار لا يكفي لاسترداد تكلفة الأصل، ويتحمل المؤجر (المصرف الإسلامي) كافة أعمال الصيانة والإصلاحات، ووفقا لهذا الشكل يحق للمستأجر فسخ العقد قبل نهاية عقد التأجير. إلا أنه ليس للمستأجر وفقا لهذا الشكل فرصة لتملك الأصل في نهاية مدة العقد[2].

3. **الإجارة المنتهية بالتمليك:** عقد إجارة يتضمن وعدا من المؤجر للمستأجر بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة على الجرة. وغالبا ما يتم سداد هذا الثمن على أقساط، فيكون مقدار الأجر متناقصا مع تزايد الحصة من الأصل الثابت التي يملكها المستأجر[3].

---

[1] صحيح البخاري، **كتاب البيوع**، باب إثم من باع حر، حديث رقم 2114.

[2] محمد عبد الحميد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2003، ص67-68.

[3] إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، **تطويرآليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن ،2007، ص ص 37-38.

2) البيع الآجل

أ. مفهومه: يعرف بالبيع المؤجل الثمن وهو البيع الذي يستحق فيه دفع ثمن السلعة المباعة بعد أجل معين سواء كان ذلك دفعة واحدة أو على أقساط ويمتاز البيع الآجل ببساطته فضلا عن إمكانية تحقيق قدر من الربح للمصرف إلا في حالة إفلاس طرف المشتري أو تخلفه عن الوفاء بالدين [1].

ب.شروطه: تتمثل الشروط الواجب توفرها في عقد البيع الآجل ما يلي:

- ألا تكون السلعة المباعة وثمنها من الأصناف الربوية؛
- أن يتم تسليم السلعة حال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجر في هذا النوع من البيوع؛
- يجب الاتفاق على ثمن واحد محدد، ومدة السداد وطريقته في العقد؛
- لا يحق للبائع المطالبة بسداد قبل التاريخ المحدد في العقد [2].

3) الإستصناع:

أ. مفهوم الإستصناع:

لغة: طلب صناعي الشيء، والصفة: عمل الصانع في حرفته أو صنعته، واستصنع الشيء: دعا إلى صنعه، والصناعة: حرفة الصانع وعمله، واصطنع شيئا. أمر أن يصنع له.

اصطلاحا: ورد له عدة تعريفات منها: أنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أو أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له شيئا بثمن معلوم.[3]

والشكل التالي يوضح سير عملية عقد الاستصناع في البنك الإسلامي:

---

[1] محمد بركل، عبد العزيز المزروع، **مشكلة التمويل في المصارف الإسلامية في سورية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة ،2016/2015، ص21.

[2] آمال لعمش، **دور الهندسة المالية ي تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 51.

[3] علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، **التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017، ص 249.

الشكل رقم (01-06): سير عملية عقد الاستصناع

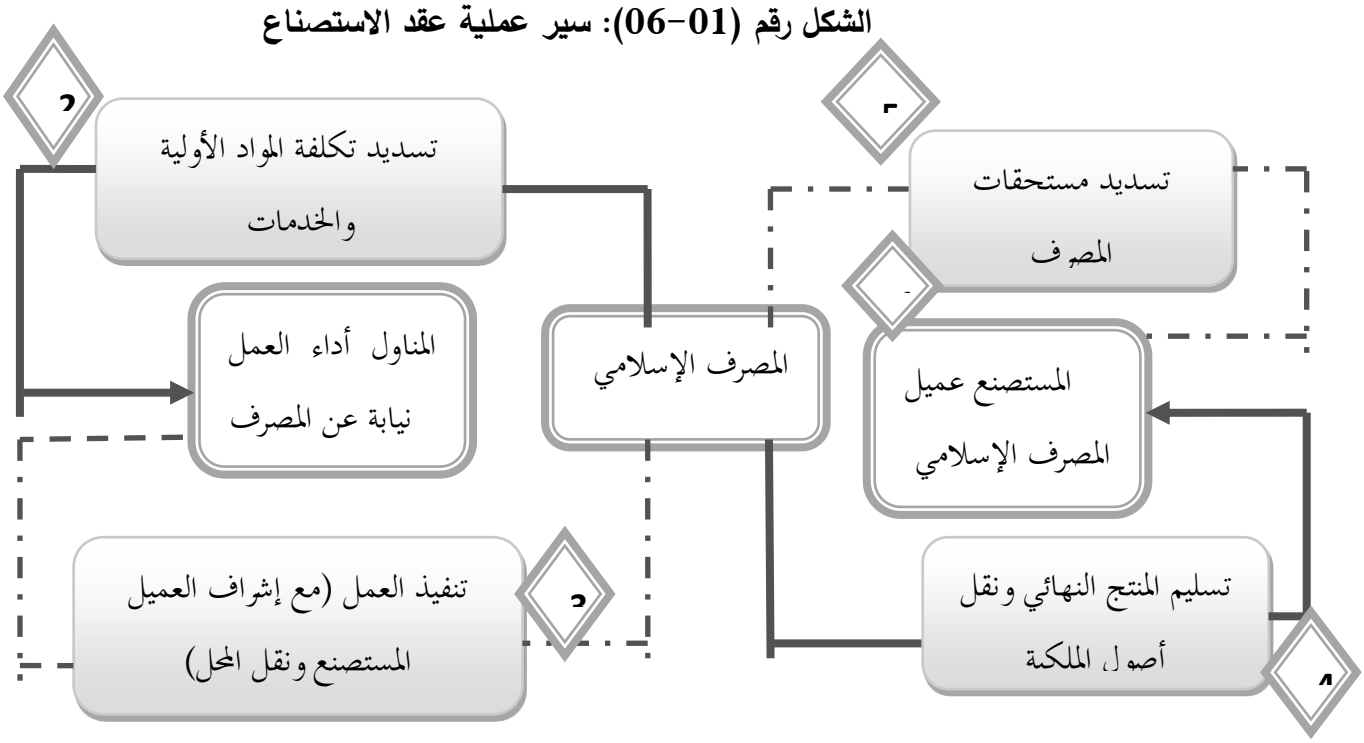

المصدر: WWW.asalamalgeria.com اطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2025 على 21:52سا.

ب.شروطه:

- بيان جنس الشيء المراد صنعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجالا للاختلاف والنزاع؛
- أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استصناعا؛
- تحديد مكان التسليم في عقد الإستصناع إذا احتاج تسليم المصنوع مصاريف النقل؛
- يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع؛
- أن يتم دفع ثمن المصنوع على دفعات تتناسب مع مراحل التصنيع (أن يكون الثمن مؤجل أو مقسط)[1].

[1] حسين محمد سرحان، أحمد عارف العساف، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 246.

ثالثا: صيغ التمويل الإسلامي طويلة الأجل

ومنه سأتعرض إلى المختلف صيغ التمويل طويلة الأجل من خلال النقاط التالية:

1) المضاربة:

أ. **مفهوم المضاربة:** وهي أقدم صيغ التمويل في الفقه الإسلامي ويمكن استخدامها في جانبي الميزانية كمورد واستخدامات، كمفهوم مشتقة من الضرب في الأرض أي السير فيها.

وعن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل والمقارضة وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع ".

اتفق معظم الفقهاء على إن المضاربة هي "عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما وهو مالك المال للآخر وهو العامل "المضارب" مالا ليتاجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو نحوهما بشرائط مخصوم".

وقد جاء في المغني أن المضاربة هي "أن يدفع رجل ماله إلى آخر ليتاجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما على حسب ما يشترطانه".

والشكل التالي يوضح كيفية سير عملية عقد المضاربة في البنك الإسلامي:

الشكل رقم (01-07): رسم توضيحي لعقد المضاربة

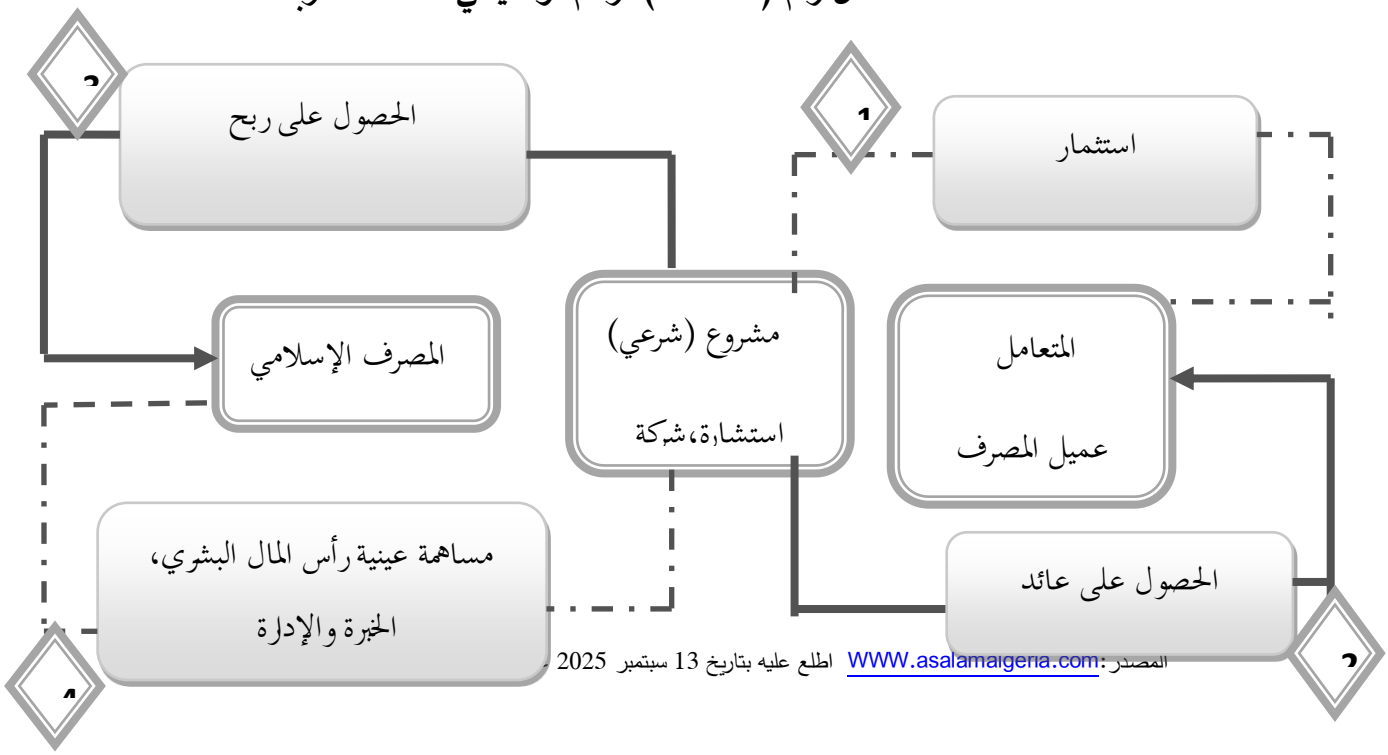

المصدر: WWW.asalamalgeria.com اطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2025

ب. **أركان وشروط المضاربة:** باعتبارها عقد غير لازم بمعنى أن لكل طرف فسخه متى شاء.

1. **العاقدان:** رب المال، المضارب؛

2. **الصيغة:** إيجاب، قبول؛

3. **رأس المال.**

- أن يكون معلوما مقدرا (نوع العملة)؛
- أن يكون نقدا؛
- أن يكون عينا حاضرة لا دينا في الذمة؛
- أن يسلم إلى المضارب؛

4. **الربح:**

- أن يكون مشتركا بين الطرفين؛
- أن يكون حصة كل منهما معلومة عند التعاقد؛
- أن يتحمل رب المال كل الخسائر إلا إذا قصر المضارب؛

5. **العمل المضارب:**

- إدارة المضاربة دون تدخل رب المال؛
- ألا يخالف النشاط حكم الشريعة وعدم تقييد المضارب[1].

ج. **أشكالها:**

- **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة المفتوحة، التي لا تقيد بعمل معين، أو التعامل مع أفراد محددين، أو فترة زمنية أو مكان معين وبدون فرض أي قيود أخرى من رب المال على المضارب. وتترك للمضارب حرية التصرف في أنشطة المضاربة وفقا لإدارته ومعرفته وأمانته.

[1] صادق راشد الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص243-245

- **المضاربة المقيدة:** هي مضاربة بالقيود أو الشروط التي يضعها رب المال على المضارب للحفاظ على ماله وتأمين مخاطر هلاكه أو استجلابا لمنفعة يرغب في الحصول عليها، وإذا ما خالفا لمضارب القيود أو الشروط المحددة يصبح ضامنا لرأس المال.[1]

صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة:

1. المزارعة:

أ. مفهوم المزارعة لغة: من زرع الحب زرعا وزراعة: بذره، والأرض: حرثها للزراعة، وزرع الله الحرث: أنبته وأنماه، وزراعة مزارعة، عاملة بالمزرعة.

ب. مفهوم المزارعة اصطلاحا: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها[2].

المزارعة هي نوع من الشركة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها.[3]

ج. مشروعيتها: وأما شرعية المزارعة فقد اختلف فيها قال أبو حنيفة–عليه الرحمة–:

أنها غير مشروعة، وبه أخذ الشافعي –رحمة الله–وقال أبو يوسف محمد –رحمهما الله إنها مشروعة، ووجه قولهما ما روي أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم دفع نخل خيبر معاملة، وأرضها مزارعة وأدنى درجات فعله عليه الصلاة والسلام الجواز، وكذا هي شريعة متوارثة لتعامل السلف والخلف ذلك من غير إنكار.[4]

د. شروطها:

- أهلية المتعاقدين (صاحب الأرض والعامل عليها) من النواحي القانونية والفنية والسلوكية؛
- أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها، وبيان ما يزرع فيها؛

[1] آمال لعمش، **دور الهندسة المالية ي تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص42.

[2] أبو بكر توفيق فتاح، **استثمار الصكوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص85.

[3] صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص285.

[4] عبد الرزاق معايزية، **مرجع سبق ذكره**، ص.30

- بيان مدة المزارعة إن كانت مثلا لسنة أو سنتين أو لمدة معلومة؛
- أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعا بين أطراف العقد، وبالنسبة المتفق عليها، أي يجب تحديد نصيب كل من الطرفين؛
- بيان من يقدم البذر من الطرفين ومن الذي لا يقدم، لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر. فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل؛
- بيان نوعية المزارعة، أي نوع المحصول الذي سيزرع [1].

2. المساقاة:

أ. مفهوم المساقاة: وهي أن يستأجر مالك غرس أو زرع شخصا لإصلاح غرسه أو زرعه وتنقيته من الأعشاب أو سقيه بأجرة معلومة بجزء مما تنتجه الأرض وهي عقد صحيح وملزم ولا يفسخ إلا برضاء الطرفين أو لإهمال أو تفريط أو جناية من العامل أو لعدم الوفاء من قبل المالك بما شرط للعامل من أجرة.[2]

ب.حكم وشرعية المساقاة: عند الحنفية كالمزارعة حكما وخلافا، لا تجوز عند أبي حنيفة وزفر رحمهما الله بجزء من الثمر، لأنها استئجار ببعض الخارج، وهو منهي عنه. قال صلى الله عليه وسلم:" من كانت له أرض فليزرعها، ولا يكريها بثلث ولا بربع ولا بطعام مسمى.

وقال الصاحبان وجمهور العلماء (منهم مالك والشافعي وأحمد): تجوز المساقاة بشروط استدلالا "بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر، بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع.

ولحاجة الناس إليها، لأن مالك الأشجار قد لا يحسن تعهدها، أو لا يتفرغ له، ومن يحسن ويتفرغ قد لا يملك الأشجار، يحتاج الأول للعامل، ويحتاج العامل للعمل.

[1] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص177-178.

[2] فخري حسين عزي، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، وقائع ندوة، رقم 29، السودان،1993، ص43.

قال ابن جزي المالكي رحمه الله: وهي جائزة مستثناة من أصلين ممنوعين، وهما الإجارة المجهولة، وبيع ما لم يخلق.[1]

ج. شروط صحة المساقاة:

- توافر الأهلية في المتعاقدين للقيام بعمل المساقاة؛
- أن يكون الناتج مشاعا، والعائد محددا بنسبة معلومة من الثمر المشاع، كالنصف أو الثلث؛
- أن تكون المساقاة على شجر معلوم بالرؤية أو بصفة التي لا خلاف عليها؛
- أما إذا كانت المساقاة على بستان بغير رؤية ولا صفة، لا تصح إذ تعتبر عقدا على مجهول.[2]

2) صيغة المشاركة:

أ. مفهوم المشاركة: يقصد بها إنشاء عقد شراكة بين اثنين أو أكثر، يتفقان بموجبه على القيام بنشاط اقتصادي معين، قصد تحقيق الأرباح[3].

كما عرفها الدكتور عبد الملك عبد الرحمان السعدي بقوله: إنها اجتماع في استحقاق أو تصرف أو هي عبارة عن اختلاط نصبين فصاعدا، بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر"[4] والشكل التالي يوضح كيفية سير عملية عقد المشاركة في البنك الإسلامي.

[1] أبو بكر توفيق فتاح، **مرجع سبق ذكره**، ض90.

[2] محمود حسن صوان، **مرجع سبق ذكره**، ص179

[3] زهير بن دعاس، عويسي أمين، **صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الرابع، جامعة المسيلة، 2018، ص245.

[4] قيصر عبد لكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 94.

الشكل رقم (01-08): عقد المشاركة

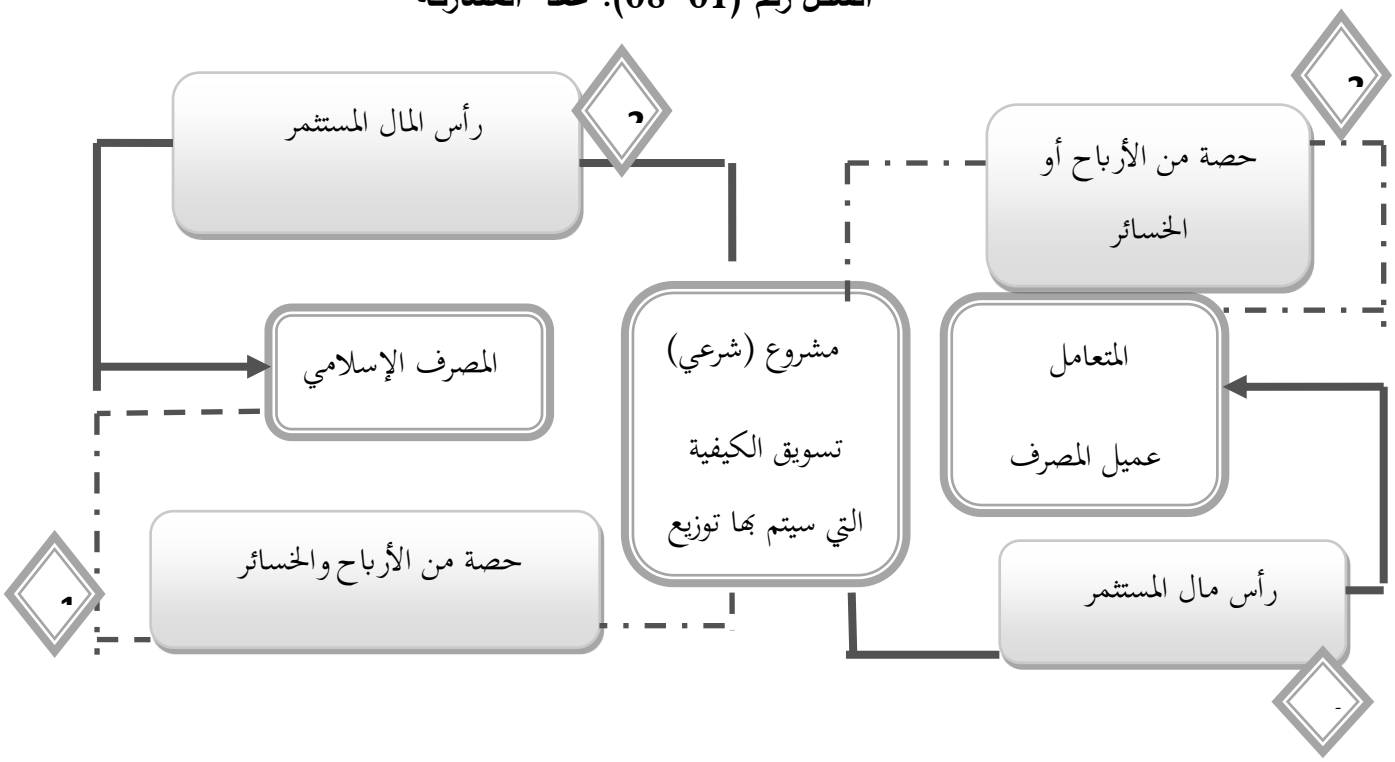

المصدر: WWW.asalamalgeria.com اطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2025 على 21:52سا.

ب. مشروعيتها: يستند على مشروعية المشاركة أو الشركة بالكتاب والسنة والإجماع.

أولا: دليل مشروعيتها من القرآن الكريم: جاءت الكثير من الآيات الكريمة التي تدل على مشروعيتها نذكر منها قوله تعالى: **{ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ۖ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}**[1]سورة الروم الآية 28.

و قوله جل وعلا: {إِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ۚ }[2]سورة النساء الآية 12.

ثانيا: من السنة النبوية: أما أدلة مشروعيتها من السنة النبوية العطرة هي كثيرة نورد بعض الأحاديث الشريفة الدالة عنها:

فقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يقول الله تعالى: "أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فإن خان خرجت من بينهما"

[1]سورة الروم الآية 28.

[2]سورة النساء الآية 12.

وأيضا ما جاء عن السائب المخزومي رضي الله عنه أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فجاءه يوم الفتح فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "مرحبا بأخي وشريكي، كان يماري و لا يداري "[1]

ثالثا: وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة، وإنما اختلفوا على أنواع منها"[2]

ج. أنواعها:

يكون فيها رأس المال والعمل مختلطا (من جميع أطراف العقد) وبالتالي الربح مشترك بين الأطراف، مثال ذلك، المشاركة الدائمة، والمشاركة المتناقصة، والمشاركة المنتهية.

1. **المشاركة الدائمة:** وهو قيام المصرف والطرف ثاني من الشركاء بتمويل مشروع ما، بحيث يكون الربح والخسارة حسب حصة كل طرف من مساهمته في تكوين رأس المال.

2. **المشاركة المتناقصة:** هي نفس فكرة المشاركة الدائمة، إلا أنه في هذا النوع يتعهد المصرف للطرف الآخر أن يحل محله في المشروع أو الشركة ويتنازل المصرف عن حصته في المشاركة مقابل دفعة واحدة أو على دفعات، وذلك حسب الشروط المتفق عليها بين طرفين مسبقا.

3. **المشاركة المنتهية :(صفقة واحدة):** تنتهي بانتهاء الصفقة [3].

[1] خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2015، ص 113.

[2] أحمد السعد، **فقه المعاملات**، الجزء الثاني، دار الكتاب الثقافي، د.ط، 2015، ص 14.

[3] محمد أحمد جابر جودا، **مدى ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص ص37-38.

المبحث الثاني: كفاءة البنوك الإسلامية

تعتبر كفاءة البنوك الإسلامية من أبرز الأمور التي تتحكم في ربحية البنك، وذلك لهدفها الأساسي في ترشيد نفقات البنك مقابل تعظيم إيراداته، وتعددت أنواع الكفاءات بسبب تعدد منتجات البنوك الإسلامية، إذ تسعى البنوك الإسلامية للوصول للكفاءة التي ترضي العميل وتحقق أهداف البنك.

المطلب الأول: ماهية الكفاءة المصرفية

تعددت تعاريف الكفاءة واختلفت بين العلماء من تعاريفها نذكر ما يلي:

أولا: تعريف الكفاءة المصرفية

لقد أجمع أغلب الباحثين على أن مفهوم الكفاءة المصرفية لا يختلف كثيرا على مفهوم الكفاءة التقليدية فقد عرفت الكفاءة المصرفية على أنها:

- **تعريف 01:** "هي العلاقة بين مخرجات البنك ومدخلاته بنسبة مئوية وهي كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج، بمعنى كمية الإنتاج الناتجة عن استخدام عنصر إنتاجي، خصوصا العمل ورأس المال."[1]

- **تعريف 02:** "توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بأقل هدر ممكن، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية."[2]

- **تعريف 03:** "هي عبارة عن مساهمة في تعظيم الربح والتقليص من التكاليف، حيث لا يعتبر البنك كفؤًا حين يخفض من تكاليفه فقط أو يرفع من ربحيته بل حين يحقق الاثنين معًا.[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول بأن الكفاءة المصرفية: هي قدرة البنك على الاستغلال الأمثل لموارده من أجل تعظيم عوائده في مقابل تقليص تكاليفه إلى أقل تكلفة ممكنة.

---

[1] أحمد رحماني، ميمون موفق، **قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الوطن العربي**، دراسة تطبيقية لأكبر عشر بنوك 2013، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ص428.

[2] خولة كاري، وعبد الحفيظ دحية، **تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في تقييم أداء البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر**. 2018، ص5. *Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*

[3] عمر بن دادة، وعبد السلام عقون، **تأثير النظام المصرفي على كفاءة البنوك الاسلامية**، دراسة قياسية، مجلة رؤى الاقتصادية، ص19.

ثانيا: أهداف الكفاءة المصرفية:

إن للكفاءة المصرفية مجموعة من الأهداف التي تعمل البنوك على تحقيقها والوصول إليها من بين هذه الأهداف نذكر ما يلي[1]:

- تزويد المدراء بمعلومات تساعدهم على وضع خطط مستقبلية لتحقيق الأهداف الرئيسية للبنوك.
- تساعد على زيادة الترابط والتواصل بن الموظفين والمدراء.
- تساهم في الإفصاح على نتائج الأعمال.
- تساعد في معرفة انحرافات العمليات المصرفية والعمل على معالجتها.
- ترشيد تكاليف البنك بصورة فعالة من أجل تعظيم ربحيّته.
- المساعدة على ازدهار البنك وزيادة استقطاب العملاء للبنوك والمستثمرين.

المطلب الثاني: أنواع الكفاءات في البنوك الإسلامية

يلعب موضوع الكفاءة دورا مهما في مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية، حيث تعددت واختلفت باختلاف أنواعها فهناك عدة تقسيمات لكفاءة البنوك الإسلامية نذكر منها:

أولا: الكفاءة الإنتاجية:

حيث تتمثل هذه الكفاءة في العلاقة بين المخرجات والمدخلات بالإضافة إلى النتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات انطلاقا من كمية معينة من المدخلات، كما يمكن كذلك أن تتحقق من خلال تقليص المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات، حيث تتميز الكفاءة بعدم الإسراف في توظيف الموارد المادية والبشرية المتاحة، ويمكن حسابها بالنسبة التالية:

المخرجات الفعلية /المخرجات القصوى من الموارد المتاحة

أما من الناحية الإدارية فتعرف هذه الكفاءة على أنها الأداء الشامل، وهي مرتبطة بمجموعة من التعاريف نذكر منها الاقتصاد في استعمال الوسائل، قياس التقدم التقني بالإضافة إلى قياس الفعالية، وتتحقق باستخدام الموارد المتاحة للحصول على أقصى إنتاج ممكن بطريقة ملائمة، يراعى فيها تقليل التكاليف ورغبات المستهلكين.[2]

وقد تم تقسيم الكفاءة الإنتاجية بدورها إلى قسمين:

---

[1] محمد منصور الخزعلي، أحمد سالم خالد، **مقارنة كفاءة أداء البنوك المحلية والأجنبية في الأردن**، المجلد26، العدد4، المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت عمادة، 2020، ص95

[2] مسعودي عبد الحميد، **أثر تغير قيمة النقد على كفاءة البنوك التجارية دراسة تحليلية وقياسية لعينة من البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، جامعة أدرار، ص80.

1-الكفاءة التقنية : هي إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة.

كما نستطيع أن نطلق على هذه الكفاءة بالكفاءة الكمية حيث تهتم بالكمية من جانب المدخلات وكذلك من جانب كميات الإنتاج أو ما يعرف بالمخرجات.

2-الكفاءة السعرية : وتعرف كذلك بالكفاءة التخصصية وهي عبارة عن إنتاج كمية معينة من الإنتاج

بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج.

حيث نلاحظ أن هذه الكفاءة تهتم بالسعر والتكلفة وليس بالكمية بحد ذاتها.

مثال حول الكفاءة الإنتاجية[1]: نفترض وجود ثلاثة بنوك "أ"، "ب"، "س" تنتج نفس المنتوج وتستخدم نفس عناصر الإنتاج "ر"، "ع". حيث أن كل البنوك تنتج مستوى معين من الإنتاج المتمثل في المنحنى "س س" الذي يمثل بدوره حدا لكل توفيقات المدخلات التي يمكن أن تنتج نفس المستوى من الإنتاج، حيث أن هناك علاقة طردية بين مستوى الإنتاج وعناصر الإنتاج. ويمثل الخط "م م" خط الميزانية أو خط التكلفة التي يعبر عن تكاليف عناصر الإنتاج.

الشكل رقم (01-09): رسم بياني توضيحي للكفاءة الإنتاجية

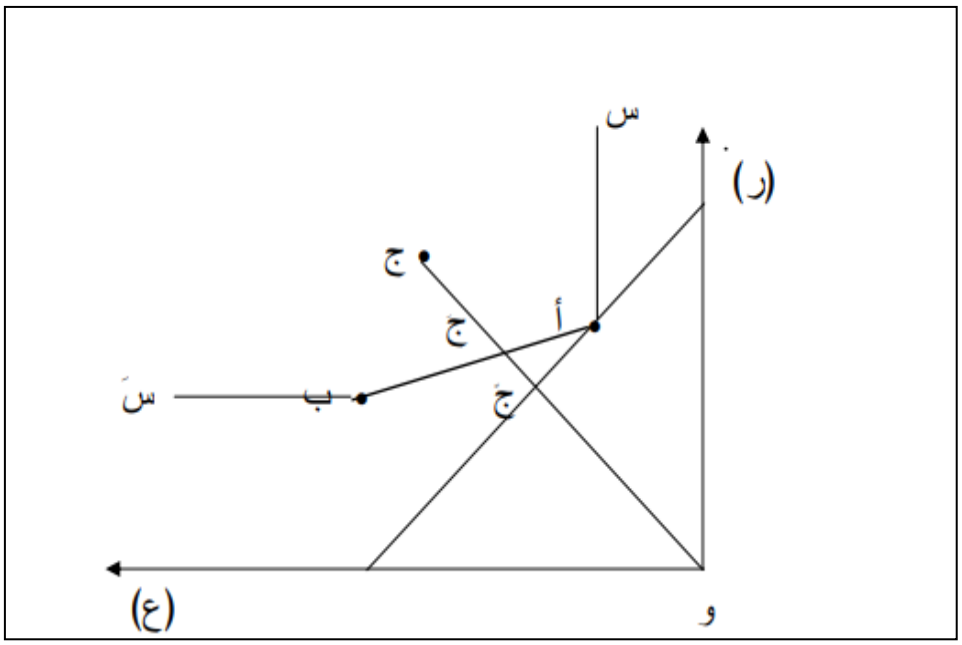

المصدر: الاعتماد على قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية**، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص84.

[1] قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، ص84.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن البنك "أ" كفؤٌ من الناحية التقنية والسعرية حيث نرى أنه على خط الميزانية وخط الإنتاج حيث أنه ينتج الكمية المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة حيث نستطيع أن نقول على هذا البنك أنه يتميز بالكفاءة الإنتاجية، بينما نلاحظ أن البنك "ب" يقع على خط الإنتاج بينما يبتعد على خط التكلفة حيث يعتبر البنك كفؤًا من الناحية التقنية بينما جانب الكفاءة من الناحية السعرية أي أن الكمية متوفرة لكن ليست طبقًا لمعايير التكلفة، أي أن هذا البنك لا يتميز بالكفاءة الإنتاجية. بينما نلاحظ أن البنك "ج" ليس كفؤًا لا من الناحية التخصصية ولا من الناحية التقنية حيث ابتعد عن خط الميزانية وخط الإنتاج، أي أنه هو كذلك لا يمتاز بالكفاءة الإنتاجية.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الكفاءة الانتاجية هي عبارة عن مزيج بين الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

الكفاءة الإنتاجية = الكفاءة التقنية + الكفاءة السعرية

حيث أن أي اختلال في العلاقة التالي أو غياب أحد الأطراف يؤدي إلى اختلال في الكفاءة الإنتاجية، حيث أن هناك علاقة طردية مباشرة بين الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية.

ثانيا– كفاءة الحجم ووفوراته:

حيث يمكن القول على هذه الكفاءة على أنها العلاقة بين المخرجات وحجم الإنتاج ومتوسط التكلفة الكلية للبنك، أي عندما تقل تكلفة الإنتاج وتزيد المخرجات تظهر وفورات الحجم. ويتحقق الحجم الأمثل عند وصول التكلفة لحد أدنى[1].

وانقسمت العوامل المؤثرة في تكلفة الإنتاج إلى قسمين هما:

1. وفورات داخلية: منها المنافسة، التأثيرات السياسية، نوعية الخدمات والتشغيل الكامل لوسائل الإنتاج.

2. وفورات خارجية: تتعلق هذه الوفورات بالبيئة الخارجية للمؤسسة، حيث تتمثل في جميع المزايا التي تتحصل عليها المؤسسة جراء احتكاكها ببيئتها الخارجية.

[1] جعدي شريفة، نمر محمد الخطيب، **قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي**، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، رقم 10، العدد 2، ص 272.

تمثل اقتصاديات الحجم أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسات وذلك لأن التوسع في حجم المؤسسة وحجم عملياتها يمنحها فرصة الحصول على تكاليف أقل من خلال توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع[1].

ويرتبط هذا النوع من الكفاءات بثلاث حالات تتمثل في[2]:

1. **عوائد الحجم متزايدة:** حيث تزيد وحدة من المخرجات بأقل من وحدة من المدخلات وبالتالي تنخفض التكلفة ومنه فإن المؤسسة غير كفؤة من الناحية الحجمية.
2. **عوائد الحجم متناقصة:** أي أن زيادة وحدة من المخرجات يقابلها أكثر من وحدة من المدخلات وبالتالي زيادة التكلفة ومنه كذلك نستنتج أن المؤسسة غير كفؤة من الناحية الحجمية.
3. **عوائد الحجم ثابتة:** أي أن زيادة وحدة واحدة من المخرجات يقابلها زيادة وحدة واحدة من المدخلات وبالتالي المؤسسة كفؤة من الناحية الحجمية.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الكفاءة الحجمية هي مدى انحراف مسار عوائد الحجم الثابتة بالزيادة والنقصان.

الشكل رقم (01-10): الرسم البياني التالي يوضح الكفاءة الحجمية

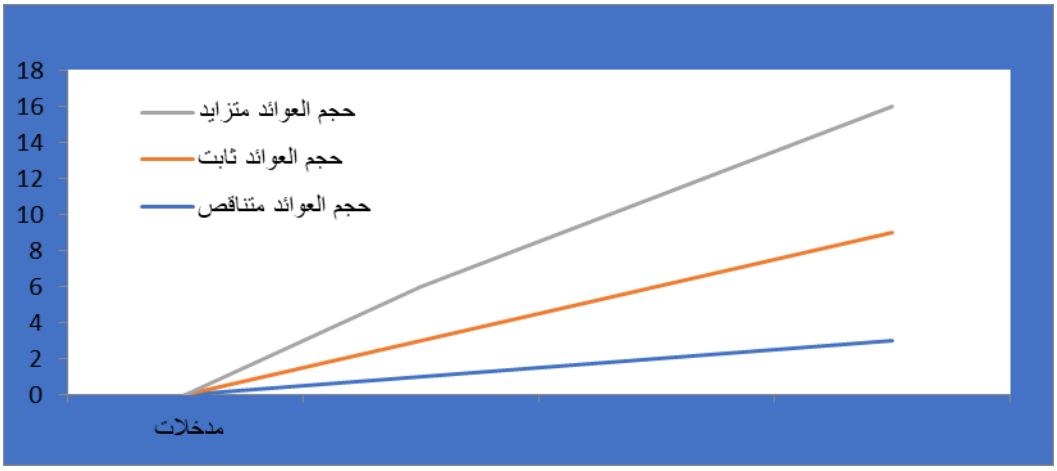

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

ثالثا- كفاءة النطاق:

حيث تتشابه كفاءة الحجم وكفاءة النطاق إلا أن الاختلاف يكمن على أن كفاءة الحجم نقيسها على أساس منتج واحد، بينما كفاءة النطاق تكون على أساس منتجين أو أكثر، وهو عبارة

[1] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج التكلفة العشوائية**، دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004-2008، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس والعشرون، ص 61.

[2] عبد الله بوعمامة، **محاولة اختبار كفاءة المؤسسات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص42.

عن توفير ناتج عن إنتاج مخرجات متعددة وتكون المؤسسة كفؤة إذا كانت تكلفة إنتاج المنتجين معا أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدى[1].

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها الادخار في التكاليف من خلال إدخال المدخلات نفسها لمجموعة من المخرجات.[2]

رابعا- كفاءة تخصيص الموارد:

حيث يرتبط هذا النوع أساسا بالرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث أن عدم تخصيص الموارد بصورة جيدة يؤدي إلى تراجع في رفاهية المجتمع، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد يجب أن يكون دون تعدّ على الأفراد الأخرين وبالتالي يجب التخصيص الأمثل للموارد. ويتم تحليل هذه الكفاءة عن طريق المقارنة بين الفائض المنتج والمستهلك [3].

خامسا- الكفاءة في الاستثمار:

حيث تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسة وسيطة استثمارية حيث تقوم على أساس الربح في المشاريع الاستثمارية وليست مؤسسة وسيطة تجارية على أساس الفائدة كالمصارف التقليدية، حيث تكون وسيطة على أساس المشاركة بين أصحاب المدخرات وطالبي التمويل، والعائد يكون على أساس المشروع الاستثماري فقد يكون مرتفعًا أو منخفضًا، فكلما زادت مخاطرة المشروع زادت ربحيته. وهناك من يفضل المخاطرات المنخفضة لهذا وجب على المصارف الإسلامية توفير استثمارات ذات مخاطر واستحقاقات متنوعة لإشباع التفضيلات المختلفة للعملاء[4].

حيث أن المشاركة في الربح والخسارة تؤدي المتعاملين إلى العمل بأكثر جدية وتفانٍ وهذه الآلية تكون أكثر قدرة على جذب المدخرات من أجل استثمارها، بعكس آلية الفائدة التي تكون أقل مرونة حيث لا يمكن تعبئتها أو تحريكها.

سادسا- الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

[1] ابتسام ساعد، **دور أليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي**، التجربة الماليزية أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، 2017، ص.24

[2] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص 24.

[3] عبد الله بوعمامة، **مرجع سابق** ص 43.

[4] مجدي علي محمد غيث، **حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة**، إسلامية المعرفة، العدد62، 2010، ص100.

حيث أن التقلبات المفرطة لمعدلات الفائدة أدى إلى أزمة اقتصادية سنة 2008، وهذا ما جعل البنوك المتضررة تبحث عن بديل، فوجدوا أن الحل في الاعتماد على نظام قائم على أساس المشاركة يؤدي إلى الاستقرار في النظام المالي ومن ثم النظام الاقتصادي ككل.

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلا أن الكفاءة في المصارف الإسلامية تتميز بتخصيص الموارد بصورة شرعية وبأقل تكلفة ممكنة بدون إسراف اتباعا لقوله تعالى في سورة الفرقان: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" الفرقان (69)، من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية وكذلك التنمية البشرية، والعمل على الرفع من الأداء الاقتصادي لها بمختلف تفرعاته.

المطلب الثالث: العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء

أولا- الفعالية:

حيث تعتبر أداة من أدوات محاسبة التسيير الاستراتيجية لأنها تهتم بمتابعة استراتيجية المؤسسة في تحقيق أهدافها ومن أهم تعاريفها:

تعريف 01: هي تحقيق الأهداف المسطرة من خلال استغلال الموارد المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية.[1]

تعريف 02: هي استغلال مجموعة من الموارد والتي تتمثل في الموارد البشرية، رأس المال، المعدات والمواد الخام من أجل تحقيق الهدف الذي تريد المؤسسة الوصول إليه.[2]

تعريف 03: حيث تعتبر الفعالية من صيغة المبالغة للفاعل، حيث هي القدرة العملية الملموسة على تحقيق الأفعال، أي مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف المنشودة.[3]

من خلال التعاريف السابقة نقول على الفعالية أنها القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها بصورة كاملة دون مراعاة التكاليف التي تكلفت بها المؤسسة.

الفعالية = مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف.

ثانيا- الترابط بين الكفاءة والفعالية

[1] زواتيني عبد العزيز، حاج الله مصطفى، **المورد البشري بين الكفاءة والفعالية**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 01، ص 128.

[2] زواتيني عبد العزيز، **مرجع السابق**، ص 129.

[3] خالد محمد الحياصات، **علاقة كفاءة وفاعلية واستراتيجية إدارة الموارد البشرية بالأداء المؤسسي في المؤسسات الصحفية الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005، ص27.

حيث يعتر هذان المصطلحان مترابطان فيما بينهما حيث تهتم الفعالية بالعمل الصحيح والقرارات الاستراتيجية أو تفاعل مكونات المنظمة على المستوى الكلي بما تحمله من متغيرات خارجية وداخلية، في حين تهتم الكفاءة بالمستوى الجزئي من تحليل التنظيم والإنتاج[1].

فالكفاءة تتحقق عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، بينما تتحقق الفعالية عندما تكون هناك رؤيا واضحة وأهداف ومحددات واستراتيجيات ومبادئ وقيم وتنمية وتطوير[2].

ثالثا- كيفية قياس الكفاءة والفعالية

حيث يبين لنا الجدول التالي الاختلاف بين قياس الكفاءة والفعالية:

الجدول رقم (01-03): قياس الكفاءة والفعالية

الكفاءة	الفعالية
- عدد الوحدات المنتجة	- نسبة دوران العمل
- نسبة العائد للمؤسسة	- نسبة الغيابات والتأخر
- التكاليف المختلفة	- عدد التظلمات والشكاوى
- قيمة الجرد	- الجو العام في المؤسسة
- رقم الأعمال	- التزام الموظف بعمله
- قياس حركات سير العمل	- تكوين العلاقات بين العاملين

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على خالد محمد الحياصات، **علاقة كفاءة وفاعلية واستراتيجية إدارة الموارد البشرية بالأداء المؤسسي في المؤسسات الصحفية الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005، ص27.

[1] زواتني عبد العزيز، حاج الله مصطفى، **مرجع سابق**، ص 134.

[2] خالد محمد الحياصات، **مرجع سابق**، ص 27.

رابعا– الأداء :

اختلف الباحثين في تعريفه واعتبره البعض هو غاية لقياس قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها انطلاقا من ترشيد التكاليف من تعاريفه.

–**تعريف 01:** هو عبارة عن جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[1].

حيث نلاحظ أن هذا التعريف ركز على شيئين أساسيين هما الاستخدام للموارد البشرية بصورة جيدة بالإضافة إلى كيفية الاستخدام.

– **تعريف 02:** هو قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء فالمؤسسة هي محصلة مجموعة من المؤثرات التي تتداخل فيما بينها لتحقيق أهدافها المخطط لها من قبل الإدارة[2].

– **تعريف 03:** هو عبارة عن الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العملية الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة، لتوفير مستلزمات الإنتاج ولإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية[3].

من خلال مما سبق نستنتج أن الأداء هو عبارة عن مزيج بين الكفاءة والفعالية وهو حوصلتهم معا، حيث تعتبر العلاقة بين الكفاءة والفعالية هي علاقة الجزء من الكل فالكفاءة هي جزء لا يتجزأ من الأداء.

ويمكن تقسيم الأداء إلى أربع مستويات تتمثل في[4]:

فعالية عالية+ كفاءة عالية = أداء جيد

فعالية عالية + كفاءة منخفضة = أداء العمل المطلوب بشكل سيء

فعالية منخفضة + كفاءة عالية = أداء العمل بشكل جيد دون الوصول للهدف المطلوب

فعالية منخفضة + كفاءة منخفضة = أداء سيء

[1] ساعد ابتسام، **مرجع سابق**، ص 06.

[2] عقون عبد السلام، عمر بن دادة، **مرجع سابق**، ص 20.

[3] مسعودي عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 94.

[4] ساعد ابتسام، **مرجع سابق**، ص8.

الشكل رقم (01-11): العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء

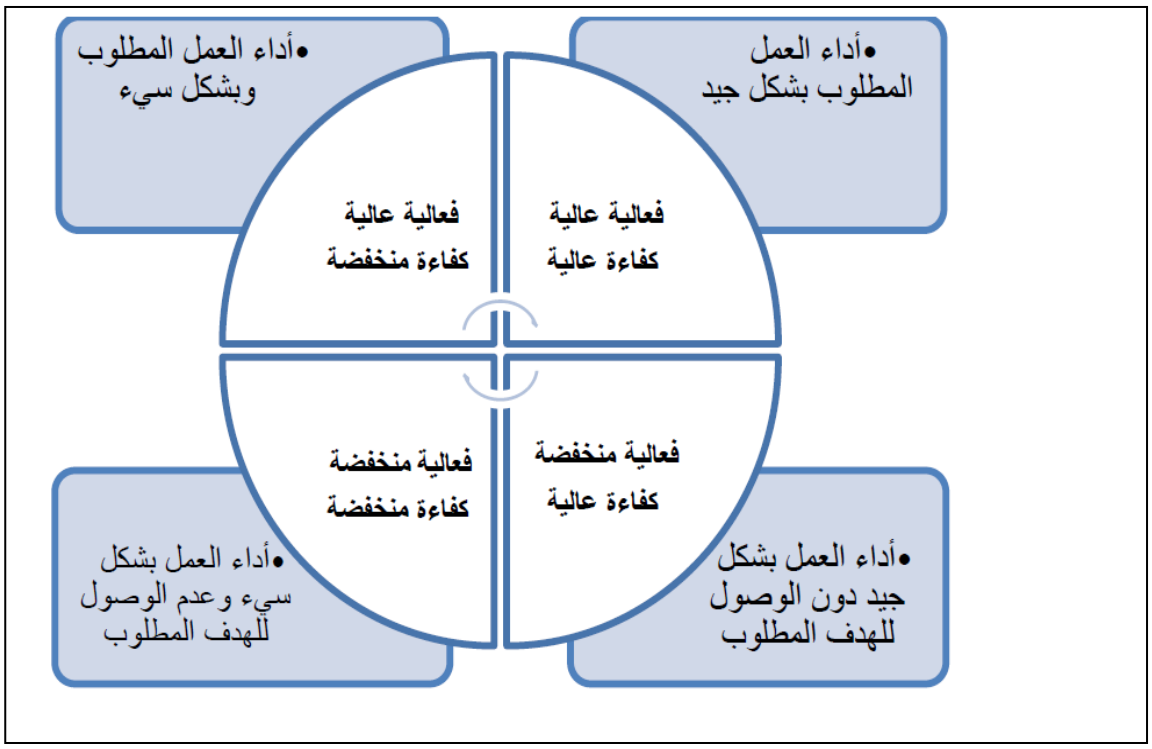

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ساعد ابتسام، **دور أليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي**، أطروحة دكتوراه، ص 8.

المبحث الثالث: محددة كفاءة البنوك الإسلامية وطرق قياسها

توجد العديد من العوامل المحددة لكفاءة البنوك الإسلامية، حيث أن هناك محددات تتعلق بالبيئة الخارجية للبنك، وهناك محددات ببيئته الداخلية، كذلك توجد مجموعة من الطرق التي تسمح لنا بقياس الكفاءة المصرفية سوف نتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات كفاءة البنوك الإسلامية

كانت في السابق تطبق النظرية التقليدية للإنتاج على المؤسسات المصرفية، حيث كانت تقتصر نظرة المحللين على أن المصرف هو عبارة عن منتج للقروض والودائع ويقدم مختلف الخدمات المالية. غير أن النظريات الحديثة تبين أن المصرف عبارة عن وسيط مالي يوزع المخاطر وينتج العديد من الخدمات المالية. فقد اتصف النشاط المصرفي بتعدد المنتجات وتنوعها، حيث أدى هذا التنوع في المنتجات المصرفية إلى صعوبة في تمييز مدخلات العملية المصرفية عن مخرجاتها وهذا ما يصعب قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية[1].

أولا: العوامل الداخلية المحددة لكفاءة البنوك الإسلامية:

حيث ترتبط هذه العوامل مباشرة بعناصر البنك المتمثلة في:

1. جودة الأصول: حيث تتمثل في نوعية أصول المؤسسة وقدرة البنك على قياسها ومراقبتها والتعامل معها حيث يمثل هذا المؤشر قدرة المؤسسة على مواجهة خطر الإفلاس وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، حيث توجد العديد من النسب التي يمكنها قياس ذلك تتمثل فيما يلي[2]:

الجدول رقم (01-04): نسب قياس جودة الأصول

النسبة	المعادلة	النسبة المرجعية
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	القروض المتعثرة /إجمالي القروض	أقل من 1%
القروض المتعثرة إلى إجمالي حقوق الملكية	القروض المتعثرة/إجمالي حقوق الملكية	أقل من 1 %
نسبة مؤونة تدني قيمة القروض	مؤونة تدني قيمة القروض /إجمالي القروض	أكبر من 1.5%
مخصصات خسارة القروض	مخصصات خسارة القروض إلى إجمالي القروض	%100

المصدر: شنافي سامي، أورزيق إلياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية**، قراءة في نموذج CAMELS

[1] عبد الله بوعمامة، **مرجع سابق**، ص46.

[2] ط.د شنافي سامي، أورزيق إلياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، أفريل 2020، ص 190.

2. جودة الإدارة: تعتبر جودة الإدارة من أهم العوامل التي تتحكم في كفاءة البنك حيث تتقسم كفاءة جودة الإدارة إلى مجموعة من المعايير تتمثل في:

أ. الحوكمة: حيث تتمثل الحوكمة بالأساس في الحكم الرشيد والعقلاني في تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس التميز في الخبرات وقدرة أعضاء المجلس على اتخاذ قرارات بفعالية ومرونة.

ب. الموارد البشرية: حيث تعتبر من أهم عناصر المؤثرة على كفاءة البنك العنصر البشري، لهذا نجد أن من أبرز الأقسام في البنوك هو قسم الموارد البشرية، حيث لضمان كفاءته يجب وضع معايير جيدة في التوظيف من أجل استقطاب الكفاءات التي تقدم إضافة حقيقية للبنك، كذلك وضع برامج تكوينية دورية للعمال، وتقييم أداء العمال وتقديم لهم التحفيزات اللازمة.

جـ. لمراقبة والتدقيق: حيث يقوم هذا القسم بمراقبة مختلف نشاطات الأقسام الأخرى وتقييمها وهذا ما يعرف بنظام الرقابة الداخلية، كذلك يجب وضع مراجع خارجي من أجل تحصين عمل البنك.

د. التخطيط الاستراتيجي: قدرة البنك على وضع خطط الاستراتيجية للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل من أجل الوصول إلى مختلف أهداف البنك، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة للمجتمع والبنك على حد سواء.

هـ. حجم السيولة: يقيس حجم السيولة قدرة المصرف على مواجهة مختلف التزاماته، خاصة فيما يتمثل بطلب المودعين بسحب ودائعهم، حيث يجب على البنك الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الربح مقابل الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة أي خطر. بالأساس يوجد متغيرين فيما يتعلق بالسيولة هما[1]:

- **الأصول السائلة:** حيث تمتاز بالسرعة في التحول إلى نقدية، حيث تساعد البنك على مواجهة أي أزمة محتملة.
- **تاريخ الاستحقاق:** إن عدم دفع الديون في تاريخ الاستحقاق يؤدي إلى وضع البنك في محل شك من خطر الإفلاس مما قد يؤدي إلى سحب المودعين ودائعهم في فترة واحدة مما قد يسبب أزمة سيولة كبيرة.
- **درجة المنافسة:** تلعب المنافسة دورا كبيرا في كفاءة البنوك الإسلامية، حيث كل بنك يحاول تقديم منتجات ذات جودة عالية لإرضاء الزبائن. لهذا فإن البنوك في منافسة مستمرة للمحافظة على

[1] غازي الرقيبات، **مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على الأداء**، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد الخامس، العدد الثالث ص 51.

زبائنهم. وفي حالة عدم القدرة على المنافسة يتعرض البنك لخطر فقدان زبائنه مما يؤدي إلى التراجع في الربحية وهذا ما يؤثر على كفاءة البنك.

ثانيا: العوامل الخارجية المحددة لكفاءة البنوك الإسلامية

حيث بالإضافة للعامل الداخلية التي تؤثر في كفاءة البنوك الاسلامية، هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي لها تأثير مباشر على كفاءة البنوك منها:

1. العوامل الاجتماعية: حيث تعبر الأوضاع الاجتماعية عادة على العادات والتقاليد السائدة في المجتمع بالإضافة إلى الدين السائد في تلك المنطقة، حيث تلعب هذه العوامل دورا مهما في التأثير على العمل البنكي الإسلامي، باعتبار البنوك الاسلامية تخدم التشريع الإسلامي بصورة مباشرة من خلال العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية، ووضع منتجات تتوافق مع عادات وتقاليد المجتمعات الاسلامية، مما يساهم في الزيادة من كفاءة هذا النوع من البنوك[1].

2. العوامل التكنولوجية: حيث مع زيادة التطور التكنولوجي الحاصل في العالم وتأثيره على مختلف المؤسسات، وبالأخص المؤسسات المصرفية من خلال استعمالها لبرامج الأنظمة المعلوماتية المتطورة، حيث تمكنها هذه الأنظمة من التحكم في سير عملها بصورة متقنة، وتساعدها في اقتصاد العديد من التكاليف بالإضافة إلى الوقت والجهد، وتسهل المعاملات مع زبائنها حيث تسمح لها هذه الخاصية باستقطاب زبائن جدد، وهذا ما يؤثر إيجابا على كفاءة المؤسسات المصرفية.

3. العوامل الاقتصادية: تؤثر العوامل الاقتصادية على كفاءة البنك من خلال مجموعة من العناصر نذكر منها[2]:

- مستوى أسعار الخدمات البنكية المقدمة.
- طبيعة الجهاز البنكي ودوره في تجسيد مخططات التنمية الاقتصادية.
- مدى انتشار الثقافة والوعي البنكي بين أفراد المجتمع.
- وجود صيغ تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

4. العوامل القانونية: يلعب الجانب القانوني دورا مهما خاصة فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية، حيث أن غياب التشريع فيما يخص البنوك الإسلامية يؤدي إلى تعامل البنك المركزي مع البنك الإسلامي بصفته بنكًا تقليديًا، وهذا ما يؤثر على كفاءته حيث يصبح وجوبا على البنك الاحتفاظ بسيولة أكبر

[1] مسعودي عبد الحميد **مرجع سابق**، ص 107.

[2] **المرجع نفسه**، ص 107.

لمواجهة أي خطر وبالتالي عدم استثمار هذه الأموال يؤدي إلى تراجع العائدات بصورة ملحوظة. وبالتالي يؤثر على التنمية الاجتماعية.

5. الفتاوى الفقهية: حيث أن الاختلاف في الفتاوى الفقهية، ووجود بعض الفتاوى التي تبيح التعامل بالفوائد البنكية على اعتبار أنها تقدم مشروعات نافعة للمجتمع رغم تحريمها صراحة في قول الله تعالى:" وأحل الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة (275)، هذا ما أفقد البنوك الإسلامية تميزها حيث أصبحت لا فرق بينها وبين البنوك التقليدية. لهذا وجب وضع لجنة مختصة في الفتاوى الفقهية لما يتعلق بالمعاملات البنكية بصفة خاصة ومختلف المعاملات المالية الإسلامية بصفة عامة[1].

المطلب الثاني: الطرق المعلمية واللامعلمية لقياس كفاءة البنوك الإسلامية

أولا: صعوبة تحليل الكفاءة في المؤسسات المصرفية:

كانت في السابق تطبق النظرية التقليدية للإنتاج على المؤسسات المصرفية، حيث كانت تقتصر نظرة المحللين على أن المصرف هو عبارة عن منتج للقروض والودائع ويقدم مختلف الخدمات المالية. غير أن النظريات الحديثة تبين أن المصرف عبارة عن وسيط مالي يوزع المخاطر وينتج العديد من الخدمات المالية. فقد اتصف النشاط المصرفي بتعدد المنتجات وتنوعها، حيث أدى هذا التنوع في المنتجات المصرفية إلى صعوبة في تمييز مدخلات العملية المصرفية عن مخرجاتها وهذا ما يصعب قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية[2].

ثانيا– أسلوب التحليل التطويقي للبيانات:

يعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات من الأساليب والمناهج غير المعلمية المستعملة في قياس كفاءة مختلف الوحدات. ويعتبر هذا الأسلوب من أدوات تقييم الأداء الكفء وغير الكفء، حيث تعتبر الوحدة الكفؤة هي التي تمتاز بمخرجات أكثر ومدخلات أقل.

يعتبر هذا الأسلوب عبارة عن برمجة خطية يتم تطبيقها على البيانات لقياس أداء وحدات اتخاذ القرار، التي تتميز بتعدد المدخلات والمخرجات حيث يتم تحويل هاته المدخلات والمخرجات المتعددة لوحدة القرار إلى مقياس واحد للأداء يساعد في اتخاذ القرار في المجالات التالية[3]:

- قياس مستوى الكفاءة والإشارة إلى إمكانية في تحسين من مخرجات البنك.

[1] نعيم حسين، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص80.

[2] عبد الله بوعمامة، **مرجع السابق**، ص46.

[3] رحماني أحمد، موفق ميمون، **مرجع السابق**، ص 429.

❖ من خلال القيم المستهدفة فإن DEA يشير إلى مستوى التخفيض في المدخلات والزيادة في المخرجات.

❖ تحديد أفضل الوحدات التي تمتاز بالكفاءة.

وينقسم هذا الأسلوب إلى نموذجين يتمثلان في:

1-الكفاءة وفق نموذج CCR :[1] حيث نفرض أن لدينا خمس وحدات اتخاذ القرار (P1.P2, P3, P4, P5) حيث نمثلها بيانيا كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (01-12): وحدات اتخاذ القرار بيانيا

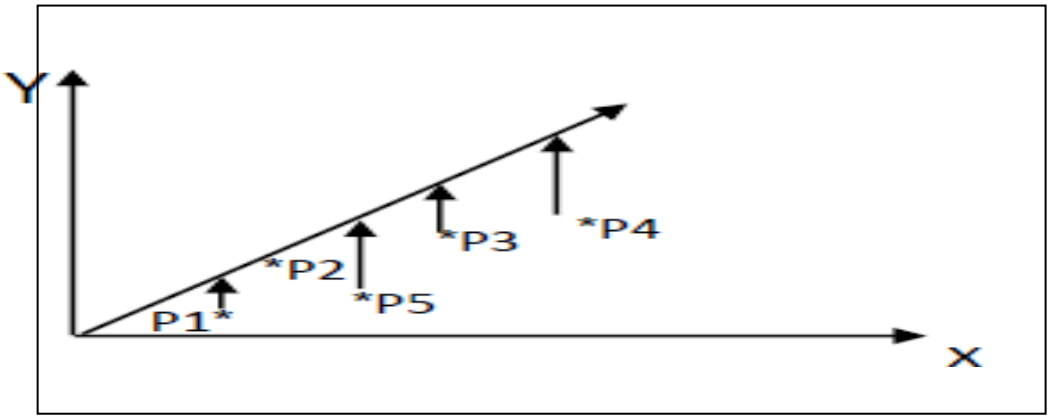

المصدر: عمر بن دادة، عقون عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 27

نلاحظ من خلاله بأن P2 هو أكثر كفاءة من حيث الوحدات الموجودة، من حيث التوجه المخرجي يجب على الوحدات غير الكفؤة التوجه أفقيا كما توضحه الأشعة الموجودة في الشكل، حيث يقوم هذا التوجه على الزيادة في المخرجات مع بقاء المدخلات عند نفس المستوى.

أما فيما يخص التوجه المدخلي فيجب التخفيض في التكاليف والمدخلات مع الثبات في المخرجات أي الوحدات الأقل كفاءة تتوجه عموديا كما يوضحه الشكل التالي:

[1] عقون عبد السلام، عمر بن دادة، **مرجع سابق**، ص 21.

الشكل رقم (01-13): الكفاءة حسب التوجه المدخلي

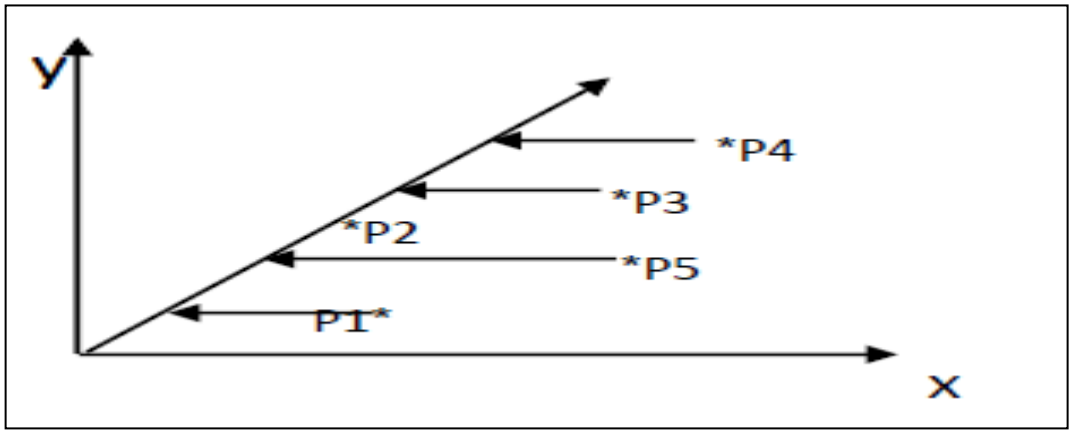

المصدر: عمر بن دادة، عقون عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

2-الكفاءة وفق نموذج BBC : قام كل من COOPER ,BANKER,CHARNES بصياغة نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة، لهذا تسمية هذا النموذج هي عبارة عن اختصار لأول حرف من أسماء الباحثين. هذا النموذج هو عبارة عن تطوير النموذج.CCR حيث يفرق هذا النموذج بين الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية، باعتبار أن المؤسسات ليست كلها تعمل عند مستوى أحجامها المثلى مما ينتج عنه خلط مؤشرات الكفاءة الفنية بالكفاءة الحجمية حيث أن زيادة مدخلات المؤسسة قد تؤدي إلى زيادة أكبر أو أقل أو متساوية مع قيمة المخرجات[1].

3. إيجابيات طريقة التحليل التطويقي للبيانات: تتميز هذه الطريقة بمجموعة من المزايا تتمثل في:

- ❖ تساعد هذه الطريقة في دراسة مختلف وحدات الإنتاج، خاصة بالنسبة للوحدات صغيرة الحجم.
- ❖ تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات وإمكانية إضافة وحدات أخرى.
- ❖ تسمح بالتمييز بين عدم الكفاءة التقنية وكفاءة الحجم والنطاق.
- ❖ تتميز بالمرونة العالية في استعمال المعطيات المرجوة.

ثالثا: طريقة حد التكلفة العشوائية:

1. تعريفه:

يعتبر هذا النموذج من النماذج المعلمية، تم تطويره بواسطة (AIGNER ET AL) في عام 1977، وفي سنة 1990 تم اعتماده على مستوى البنوك من قبل (FARRIER AND LOVEL) حيث يسمح هذا النموذج بوجود أخطاء عشوائية، وتعبر عادة هذه الأخطاء على عدم

[1] بن قسمي طارق، **محاولة بناء نموذج لقياس كفاءة الاستغلال في المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص77.

الكفاءة والتي تتبع توزيعا غير متماثل وتكون هذه الأخطاء العشوائية جراء أسعار المدخلات والمخرجات والمتغيرات على مستوى الدالة المحددة في معادلة التقدير. وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة. ويعتبر البنك كفؤًا حينما تساوي تكلفته الحالية التكلفة المتوقعة. حيث أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة تسمى بحد الاضطراب العشوائي[1].

2. إيجابياته[2]:

- ❖ يسمح بإدماج كل من الكفاءة التقنية والتخصصية.
- ❖ يميز بين الخط العشوائي وعدم كفاءة الوحدة الإنتاجية.
- ❖ الطريقة الأكثر استخداما في الطرق المعلمية.

3. الفرق بين طريقة تحليل البيانات وطريقة حد التكلفة العشوائية: يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-05): الفرق بين طريقة تحليل البيانات وطريقة حد التكلفة العشوائية

الجانب	تحليل مغلف البيانات	حد التكلفة العشوائية
شكل الحدود	عبارة عن سطح خطي من القطع	تتبع شكلا وظيفيا محددا
المخرجات	تعدد المخرجات في وظيفة الإنتاج، لكن تضمين النواتج الإضافية يؤدي إلى تقليل قوة التمييز	يتطلب نموذج حدود الإنتاج تحديد المخرجة كمقياس واحد، أما نموذج حد التكلفة يمكن أن يستوعب مخرجات متعددة
الافتراضات الاحصائية	لا يتطلب افتراضات حول التوزيعات الاحتمالية للمعلمات	يتطلب مواصفات مسبقة للنموذج، بما في ذلك شكل توزيع مصطلح عدم الكفاءة
الخطأ	يتم الخلط في نتيجة كفاءة كل من الضوضاء الإحصائية وعدم الكفاءة، كما أنه أكثر عرضة لتأثير الأخطاء والقيم المتطرفة	يدمج مصطلح خطأ إحصائي في الصياغة
اختبارات	يولد درجة الكفاءة فقط، لتقدير تأثيرات	يمكن تقدير التأثير الهامشي

[1] مسعودي عبد الحميد، مرجع سابق، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص 118.

الفرضيات	المدخلات والعوامل الخارجية على المخرجات، من الضروري القيام به في مرحلة ثابتة باستخدام أحد الطرق القياسية مع استخدام درجة كفاءة كمتغير تابع	للمدخلات والعوامل الخارجية على المخرجات
التقدير	يمكن الحصول على درجة كفاءة بسهولة عن طريق حل عدد من مشكلات البرمجة الخطية	يعتمد على تقدير الاحتمال الأقصى، يمكن أن تؤدي البيانات غير المنظمة أو الخطأ في تحديد النموذج إلى مشاكل عددية عند تقدير المعاملات

المصدر: عبد الله الطيبي، **قياس الكفاءة التقنية باستخدام تحليل مغلف البيانات الضبابي**، دراسة شركات التأمين التجارية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار، الجزائر، 2022، ص47.

رابعا: طريقة الحد السميك: حيث تم تطوير هذه الطريقة من طرف (BERGER AND HUMPHRY) سنة 1991. تقسم هذه الطريقة عينة البنوك إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة التي تعطى بالنسبة التالية: "التكلفة الكلية قسمة الأصول الكلية. عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية، حيث يكون الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض يمثل ما يسمى بالحد السميك، ويعتبر أفضل تطبيق يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية[1].

خامسا: طريقة تحليل التوزيع الحر: حيث طورت هذه الطريقة من قبل SCHMIDT AND SIKLES في سنة 1984، وقام بتطويرها BERGER سنة 1993 حسب هذه الطريقة يتم تطبيق الحدود الكفؤة من خلال نموذج دالي، إلا أن هذه الطريقة توفر بيانات لأكثر من سنة وأهم ما يميزها هو السماح لدالة التوزيع الحر بالتغير عبر الزمن، وتفترض أن كل وحدة اتخاذ قرار تتميز بمستوى متوسط للكفاءة عبر الزمن، وبأن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين مهمين هما: عدم الكفاءة والخطأ العشوائي. ومنه فإن متوسط هذا الاضطراب العشوائي لمجموع سنوات الدراسة يعد مقياسا لعدم كفاءة وحدة اتخاذ القرار للفترة المدروسة[2].

الشكل الموالي يوضح طرق قياس كفاءة البنوك الإسلامية:

[1] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص 64.

[2] عبد الله الطيبي، قياس الكفاءة **التقنية باستخدام تحليل مغلف البيانات الضبابي، دراسة حالة شركات التأمين التجارية**، الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار، الجزائر، 2022، ص 37.

الشكل رقم (01-14): طرق قياس كفاءة البنوك الإسلامية

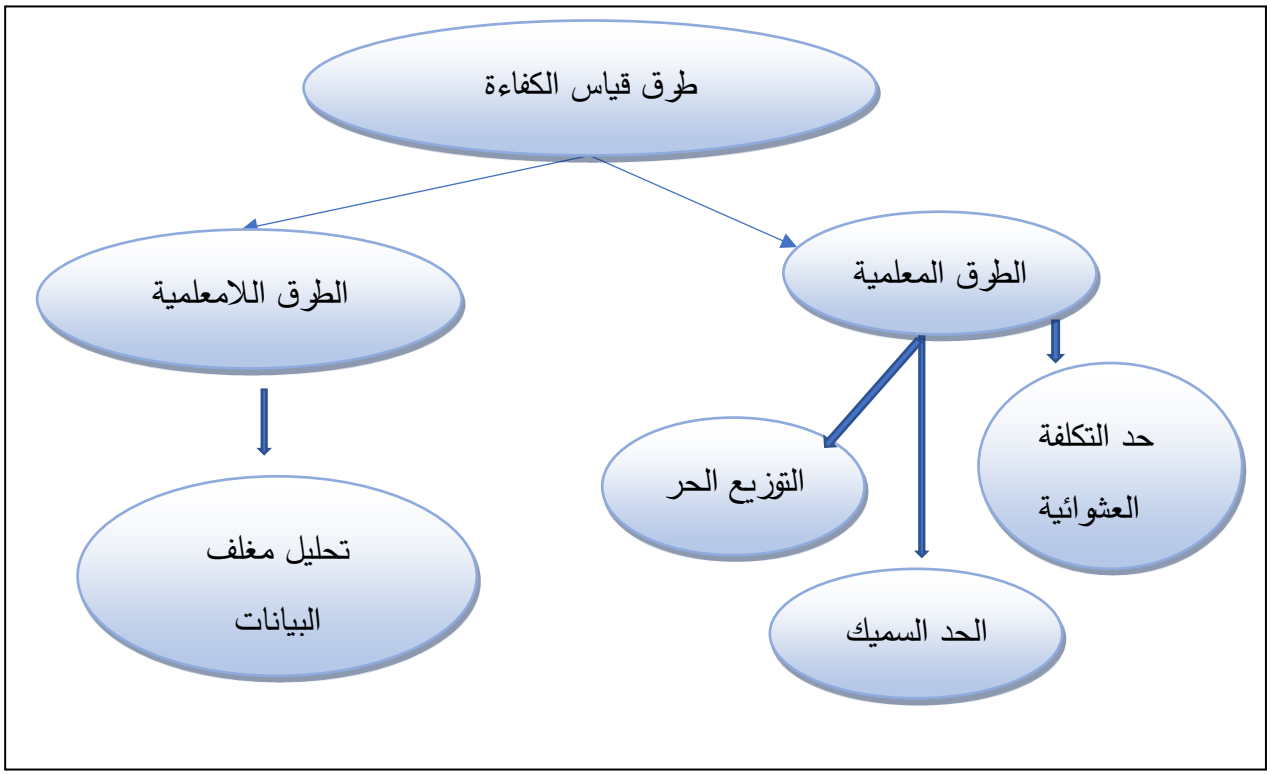

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: الطرق التحليلية لقياس كفاءة البنوك الإسلامية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى طريقتين هما:

أولا- طريقة النسب المالية: هي عبارة عن طريقة تحليلية، تستعمل فيها مجموعة من الأرقام بواسطة مؤشرات تتمثل في نسب مالية، تساعد على معرفة كفاءة الأرباح والتكاليف للبنك تتمثل هذه النسب فيما يلي:

1-العائد على حقوق الملكية : يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك على توليد الأرباح، أي نسبة ربحية الدينار الواحد المستمر من قبل الملاك، حيث أن زيادة قيمة هذا المعدل تعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضٍ لهم.

تكسى هذه النسبة أهمية كبيرة في التحليل المالي للمستثمرين، من أجل معرفة أرباحهم المتوقعة، حيث يجب معرفة الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع صافي الربح إلى حقوق الملكية، من أجل الرفع من كفاءة الإدارة في المستقبل.[1]

2 - العائد على الأصول: يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استخدام أصولها، ما يفسر قدرة الدينار المستثمر في الأصول على توليد الأرباح. حيث يعكس كفاءة الأنشطة التشغيلية والأنشطة

[1] حمزة محمود الزبيدي، **تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 192.

الاستثمارية، ويهمل الأنشطة التمويلية. تعتمد هذه النسبة على نوع المنتجات، وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج، وتعبر على مدى فعالية المنشأة في تحويل الأموال المستثمرة إلى أرباح. وتساعد هذه النسبة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض. لكن هناك بعض العيوب في هذه النسبة حيث بسط النسبة يحتوي على إيرادات أخرى مثل الأرباح من الاستثمارات في الشركات الأخرى بينما لم تساهم في هذه الاستثمارات الأصول التشغيلية للشركة، بالإضافة إلى خصم الفوائد المدينة من الإيرادات التي حققتها الأصول التشغيلية، وهي عبارة عن مصروفات تمويلية لا علاقة لها بالتشغيل أو بكفاءة الأصول[1].

3- منفعة الأصول: تقيس هذه النسبة كفاءة الأصول في توليد إيرادات البنك، أي قدرة الدينار الواحد من الأصول في توليد الإيرادات.

4- قدرة الرافعة المالية أو الرفع المالي: تعبر الرافعة المالية على استخدام أموال الغير في التمويل، بهدف زيادة أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب، وهي عبارة عن نسبة الديون إلى مجموع الأصول. كما يمكن تعريف الرافعة المالية على أنها: قدرة البنك في زيادة الأرباح نتيجة استعماله لأموال الغير[2].

5- هامش الربح: يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية لصافي الربح الذي يحققه البنك بالنسبة لإجمالي الإيرادات. وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي، حيث تحقق معدلات أرباح صافية أكبر بالنسبة لإجمالي الإيرادات، بالإضافة إلى أنه يقيس مستوى الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب وكلما كبر هامش الربح دل ذلك على كفاءة البنك في خفض التكاليف[3].

يلخص الجدول التالي النسب المذكورة سابقا:

[1] محمد عمر شكور، **العلاقة بين مكونات العائد على الأصول وفق نموذج ديبونت ومستوى القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص15.

[2] سعد السيد شتري، ألفت علي مندور، **أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للشركة**، مجلة البحوث التجارية، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثالث، 2022 ص19.

[3] سمرد نوال، **تجربة الأردن في العمل المصرفي الإسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 39.

الجدول رقم (01-06): النسب المالية

النسبة	كيفية الحساب	الرمز
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية	ROE=R/E
العائد على الأصول	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	ROA=R/A
منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول	AU=I/A
قدرة على الرافعة المالية	إجمالي الأصول /حقوق الملكية	EM=E/A
هامش الربح	النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات	PM=R/I

المصدر: سمرد نوال، **تجربة الأردن في العمل المصرفي الإسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص39.

ثانيا- نموذج CAMLES: هو نموذج أمريكي ويعتبر نموذجًا رقابيًا لنقاط القوة والضعف في أداء المؤسسات المصرفية، بدأ تطبيقه سنة 1980، حيث تتم رقابة المصرف من خلال مجموعة من البنود تتمثل في: ملاءة راس المال، جودة الأصول، الإدارة، الأرباح، السيولة والحساسية لمخاطر السوق[1].

حيث يتم تقييم المصارف في هذا النموذج من خلال تقييم كل عنصر من العناصر، ثم إعطاء تقييم شامل يكون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01-07): طريقة تقييم المصارف

مستوى التصنيف	درجة التصنيف	المؤشر
الأول	1.4-1	قوية
الثاني	2.4 – 1.5	جيدة
الثالث	3 .4 -2.5	مقبولة
الرابع	4 .4 – 3.5	ضعيفة
الخامس	5 – 4.5	حرجة

المصدر: بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMLES**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1، ص 291.

[1] بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMLES**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1، ص 291.

1. كفاية راس المال: يمكن تعريف كفاية راس المال على أنها قدرة البنك على مجابهة مسحوبات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك[1].

أ. مراحل تطور حساب كفاية راس المال: تستخدم عدة نسب مالية في حساب كفاية رأس المال نذكر منها[2]:

- **معدل قدرة البنك على رد الودائع:** تعبر هذه النسبة عن عدد مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك، ينص على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي ان لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الودائع عن 10 ٪.
- **حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:** برز استعماله بعد الحرب العالمية الثانية، يربط رأس المال الممتلك بالأصول لأن الخسارة التي يتحملها رأس المال تكون ناجمة عن استخدام الأموال. فكلما كانت النسبة أكبر دل ذلك على متانة المركز المالي للبنك، إلا أنه لا يفرق بين الأصول ذات المخاطر العالية والمنخفضة.
- **رأس المال إلى الأصول الخطرة:** حيث تعتبر هذه النسبة تطورا للنسب السابقة لأنه يركز على الأصول ذات المخاطر المرتفعة باستثناء النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي بالإضافة إلى السندات الحكومية والقروض الممنوحة للحكومة والدوائر الرسمية وكذا الودائع لدى البنوك الأخرى.

ب. كفاية راس المال وفق اتفاقيات بازل وكيفية تطبيقها في البنوك الإسلامية:

❖ **اتفاقية بازل 1:** ركزت اتفاقية بازل 1 على مجموعة من الجوانب تتمثل في:[3]

- التركيز على المخاطر الائتمانية وإهمالها مخاطر أسعار الفائدة والصرف.
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين دول ذات مخاطر ائتمانية متدنية ودول ذات مخاطر مرتفعة.

وتعطى نسبة كفاية راس المال بالعلاقة التالية:

$$12.5 * \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + قياس المخاطر السوقية}}$$

[1] سعيدي خديجة، **إشكالية تطبيق معيار كفاية راس مال البنوك الإسلامية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، ص 77.

[2] ناصر سليمان، **كفاية راس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، ص3 ، 2013.

[3] بوغازي وداد، لعفيفي الدراجي، **أثر كفاية راس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 7، العدد 1، 2022. ص403.

يجب أن تكون هذه العلاقة أكبر من 8٪، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فيجب أن تكون كفاية رأس المال أكبر من النسبة في البنوك الربوية للعوامل التالية:

- ممارستها الاستثمار الحقيقي الذي هو أكثر عرضة للمخاطر.
- عدم وضوح الجانب القانوني مع البنك المركزي.
- عدم قدرتها على مراقبة العميل في صيغة المضاربة واستخدام الضمانات بمرونة.

لهذا فهي تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{50 من الاصول المرجحة بمخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك} \times ٪ + \text{الاصول المرجحة بمخاطرها باستثناء حسابات الاستثمار المشترك}}$$

❖ **اتفاقية بازل 2:** اتاحت اتفاقية بازل 2 عدة بدائل لقياس وتقدير مخاطر البنك كل على حدًى واعتمدت على ثلاثة مداخل تتمثل في المدخل المعياري، مدخل التقييم الداخلي والمدخل المتقدم القائم على النماذج. حيث أن منهج التصنيف الداخلي هو الأفضل بالنسبة للبنوك الإسلامية لعدة أسباب أهمها:

- الاختلاف في صيغ التمويل الإسلامي باعتبارها أكثر مخاطرة.
- يهدف النموذج إلى تطوير تسيير المخاطر في البنوك الإسلامية مما يساعد على تقليل المخاطر في تلك البنوك ويقوي الاستقرار والفعالية[1].

❖ **مقررات بازل 3 في البنوك الإسلامية:** حيث تسعى مقررات بازل 3 إلى دعم حصانة البنوك من المخاطر وذلك عن طريق[2]:

- رفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال من نسبة 8٪ إلى 10,5٪.
- تجسيد مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر.
- التزام البنوك بتطبيق اتفاقية بازل 3 يكسبها مصداقية أكبر باعتبارهم معايير عالمية لإدارة المخاطر.

[1] مونة يونس، **أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية**، مجلة الحقيقة، العدد43، ص 698.

[2] **المرجع نفسه**، ص 701.

2. جودة الأصول: من بين أهم العناصر لأنه يتعلق بأصول المصرف التي تمثل الجزء الرئيسي في العمل الاستثماري المصرفي، وتعتمد جودة الأصول على تقييم مخاطر الائتمان المرافقة للأصول بالإضافة إلى قدرة المصرف على قياس وتحديد هذه المخاطر والتحكم بها وتخصيص مؤونات مناسبة مقابل الديون غير المنتجة[1] ويتم قياس جودة الأصول وفق العلاقة التالية:

$$\text{جودة الأصول} = \frac{\text{الديون الغير منتجة}}{\text{إجمالي القروض}}$$

يمكن إعطاء تصنيف جودة الأصول عن طريق الجدول التالي:

جدول رقم (01-08): تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	النسبة
1	قوية	1,25
2	جيدة	2,5-1.26
3	مقبولة	3.5-2.6
4	حدية	5.5-3.6
5	ضعيفة	أكبر من 5.5

المصدر: بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMLES**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1، ص 295.

3. كفاءة الإدارة: إن من أبرز ما يحتاجه البنك هو كفاءة العنصر البشري. ولمعرفة كفاءته يجب تقييمها من حيث إلمامها بمختلف القوانين والبيانات والتعليمات، ومدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة الرقابية، ومدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي، وتدعيم نظام الرقابة الداخلية وقدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد. حيث يتم تقييم الإدارة بناءً على الكفاءة والقيادة والمقدرة الإدارية والتقيد بقانون البنوك، بالإضافة إلى التخطيط والتفاعل والتجاوب مع المتغيرات المختلفة، وملاءمة السياسات الداخلية، وكذلك مدى ممارسة السلطة الإشرافية من خلال الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وتطبيقها لمبادئ الحوكمة[2].

ويمكن قياس كفاءة الإدارة بالعلاقة التالية:

[1] بسام أسعد، **مرجع سابق**، صَ295

[2] منذر محمد الصمادي، **مرجع سابق**، ص33.

$$\frac{\text{إجمالي النفقات التشغيلية}}{\text{إجمالي الأرباح}}$$

حيث الجدول التالي يوضح كفاءة الإدارة:

الجدول رقم (01-09): كفاءة الإدارة

درجة التصنيف	نوع التصنيف	النسبة
1	قوية	أقل 25٪
2	جيدة	من 26-30٪
3	مقبولة	31-38٪
4	ضعيفة	39-45٪
5	حرجة	أكثر من 46٪

المصدر: سام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMLES**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1، ص 297.

4. إدارة الربحية: يتم تقييم ربحية البنوك عن طريق مجموعة من النسب. تتمثل هذه النسب في معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة ويمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الأبعاد التالية[1]:

- القدرة في توليد الأرباح غير الموزعة.
- الاستقرار في النتائج.
- مستوى تكاليف النشاطات.
- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية.
- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

ويمكن قياس الربحية بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

والجدول التالي يوضح نسب الربحية حسب CAMLES:

[1] شوقي بورقيبة، **مرجع سابق**، ص 84.

الجدول رقم (01-10): نسب الربحية حسب CAMLES

درجة التصنيف	نوع التصنيف	النسبة
1	قوية	أكبر من 1٪
2	جيدة	٪0,9-0,8
3	مقبولة	٪0,7-0,35
4	حرجة	٪0,34-0,24
5	ضعيفة	أقل من 0,24٪

المصدر: بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMLES**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1، ص 298.

5. السيولة: تعبر هذه النسبة عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، يمكن من خلالها معرفة قدرة البنك إلى تحويل أصوله إلى سيولة دون خسائر بليغة، من بين أهم المؤشرات المستخدمة نسبة التمويل إلى الودائع، حيث تعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من خلال الربط بين النقد المتاح لدى البنك وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها بالإضافة إلى نسبة التمويل إلى إجمالي الأصول حيث تشير إلى مقدرة البنك على تسديد التزاماته انطلاقا من أصوله السائلة[1]. والجدول التالي يوضح السيولة حسب CAMLES

الجدول رقم (01-11): السيولة حسب CAMLES

درجة التصنيف	نوع التصنيف	الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول
1	قوية	أكبر من 50٪
2	جيدة	٪49.99-45
3	مقبولة	٪44,99-38
4	ضعيفة	٪37,99-33
5	حرجة	أقل من 32٪

المصدر: بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMLES**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1، ص 298.

[1] بختي عمارية، **تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMLES**، REVUE DES REFORMES ECONOMIQUES ET INTEGRATION EN ECONOMIE MONDIAL، ص6

6. الحساسية تجاه مخاطر السوق: يعكس هذا العنصر مدى التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع الأساسية، ومختلف الأسعار التي يمكن أن تؤثر سلبا على إيرادات البنك[1]، وتقاس هذه النسبة عن طريق الفجوة إلى إجمالي الأصول حيث تعتبر الفجوة الفرق بين الأصول الحساسة والمطاليب الحساسة للمخاطر، والجدول التالي يوضح درجات تصنيف الحساسية لمخاطر السوق:

الجدول رقم (01-12): درجات تصنيف الحساسية لمخاطر السوق

درجة التصنيف	نوع التصنيف	النسبة
1	قوية	أقل من 25٪
2	جيدة	26-30٪
3	مقبولة	31-37٪
4	ضعيفة	38-42٪
5	حرجة	أكبر أو تساوي 43٪

المصدر: بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMLES**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1، ص 298.

7. السلامة الشرعية: إن أبرز ما يميز بين البنوك الإسلامية والتقليدية هو الجانب الشرعي، حيث يجب أن تكون كل المعاملات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبار أن العملاء يركزون على هذا الأمر بشكل رئيسي. ومن أجل تعزيز الشفافية والتطبيق الصارم لهذه المعاملات يجب وضع هيئة مختصة في الرقابة الشرعية تمتاز بمجموعة من المعايير يمكن تلخيصها في الجدول التالي[2].

الجدول رقم (01-13): المعايير الواجب توفرها هيئة مختصة في الرقابة الشرعية

المعيار	الشرح
المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى حقيقية وليست حيلة من حيل المصرف لتسهيل عمل البنك
الكفاءة	يجب ألا تكون الفتوى ذات تكلفة عالية حتى لا تنقص من تنافسيته
القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى واقعية

[1] حميدي كلثوم، **محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017، ص70

[2] شوقي بورقبة، **مرجع سابق**، ص 94.

الأجر على الفتوى	أن يكون أجر المفتي من طرف هيئة مستقلة
معيار المصداقية	أن تكون لجنة الرقابة ذات سمعة طيبة لدى الجمهور

خلاصة الفصل:

تعتبر الكفاءة من المفاهيم الجوهرية في تقييم أداء البنوك بصفة عامة، إذ تُعبّر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد مع تحقيق أفضل النتائج. وفي إطار البنوك الإسلامية، تكتسي الكفاءة أهمية خاصة نظراً لخصوصية طبيعة نشاطها القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تمنع التعامل بالفائدة الربوية وتلزم بتوجيه الموارد نحو أنشطة استثمارية مشروعة تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.

تعني الكفاءة في البنوك الإسلامية قدرة هذه المؤسسات على تعبئة الأموال وتوظيفها في صيغ تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة، مع ضمان تحقيق توازن بين الربحية والبعد الاجتماعي. فالبنك الإسلامي لا يسعى فقط إلى تعظيم الأرباح، بل أيضًا إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما يميز مفهوم الكفاءة في المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

تعتمد كفاءة البنوك الإسلامية على مجموعة من العوامل المؤثرة، من أبرزها كفاءة الإدارة وجودة نظام الحوكمة الشرعية، ودور هيئة الرقابة الشرعية في ضمان مشروعية العمليات، إضافة إلى مستوى استخدام التكنولوجيا المالية، وحجم البنك وخبرته في السوق، ومدى تنوع خدماته ومنتجاته المالية. كما تؤثر البيئة الاقتصادية والقانونية التي يعمل فيها البنك في أدائه وكفاءته التشغيلية.

وفي الختام، يمكن القول إن الكفاءة في البنوك الإسلامية لا تقتصر على تحقيق النتائج المالية الجيدة، بل تشمل أيضًا مدى الالتزام بالمقاصد الشرعية والبعد الاجتماعي للتنمية. فالبنك الإسلامي الكفء هو الذي يحقق توازناً بين الكفاءة الاقتصادية والشرعية والاجتماعية، بما يعزز دوره كمؤسسة مالية وتنموية في آنٍ واحد.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للأداء الاقتصادي

في البنوك الإسلامية

تمهيد:

تُعدّ المؤسسات المالية من الدعائم الأساسية للأنظمة الاقتصادية الحديثة، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بفعالية نحو الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية. وفي هذا السياق، تبرز البنوك الإسلامية كأحد النماذج المصرفية البديلة، التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، تحريم الفائدة، وتوجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي.

ومع زيادة الطلب على المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة، شهدت الصناعة المالية الإسلامية نموًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، ليس فقط في الدول الإسلامية، بل أيضًا في العديد من الدول غير الإسلامية. هذه الزيادة تطرح تساؤلات مشروعة حول مدى كفاءة وأداء هذه البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في ظل بيئة مالية تتسم بالمنافسة والتعقيد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى الأداء المستقر الذي أظهرته هذه البنوك خلال الأزمات المالية العالمية. فهو يثير تساؤلات جوهرية خاصة في ما يتعلق بالربحية، جودة الأصول، كفاءة التشغيل، والقدرة على تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد.

ومنهُ تقييم الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية ليس فقط لفهم ديناميكية هذا القطاع، بل أيضًا لتحديد مدى قدرته على المنافسة والاستدامة في بيئة مالية تتسم بالتغير السريع والضغوط التنظيمية. وفي هذا الفصل، سيتم تحليل الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية، من خلال مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية، الكمية منها والنوعية، بغرض استخلاص النتائج التي من شأنها تسليط الضوء على مواطن القوة والتحديات التي تواجه هذا النموذج المصرفي الفريد.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية
- **المبحث الثاني:** مؤشرات الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية
- **المبحث الثالث:** طرق تحليل وقياس الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية

يعتبر قياس الأداء من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها البنوك لقياس مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة، ومعرفتها لمختلف الظروف المحيطة بالمؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية التي تؤثر في أدائها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي

أولا: تعريف الأداء

لقد تعددت تعاريف الأداء بين الباحثين نذكر مجموعة من هذه التعاريف:

- **تعريف 01:** عرف الأداء على أنه "مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيامي المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف."[1]

- **تعريف 02:** وعُرف على أنه "عبارة عن عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، وتهدف إلى فحص المركز المالي والاقتصادي لمشروع ما في تاريخ معين. أي مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق الأهداف، باستخدام مختلف أساليب التقييم."[2]

- **تعريف 03:** وأيضا "هو تنفيذ مجموعة من الخطط من أجل الوصول للأهداف المحددة خلال مدة زمنية معينة[3]."

---

[1] حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، مجموعة يازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 146.

[2] خشان محمد روستم وعلي جلال حسين، **تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل إسمنت بازيان للمدة 2008-2020**، مجلة الجامعة الألمانية، المجلد9، العدد 2، 2022، ص 231.

[3] مي فتحي يوسف إبراهيم، **أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 01، مارس 2021، ص 63.

- **تعريف 04:** كما عرف على أنه:" الحصول على أقل تكلفة إنتاج ممكنة أو جودة مرتفعة للمنتجات أو قيمة مضافة كما يمكن أن يضم الأبعاد الثلاثة. وهو أيضا الاستخدام الفعال للموارد مقاسا بإنتاجية الآلات والأفراد أي أنه يقاس بالإنتاج المحصل باستخدام نسبة معينة من العمل ورأس المال".[1]

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة الذكر أنها اتفقت على خاصية تحقيق الأهداف وإهمالها السبب الرئيسي للمشكلة الاقتصادية وهو تخصيص الموارد. ومن من هذا المنطلق يمكن تعريف الأداء على النحو التالي: "هو عبارة عن استعمال الموارد المتاحة بكفاءة عالية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة بفعالية". ويمكن توضيح الأداء من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): رسم توضيحي لمفهوم الأداء

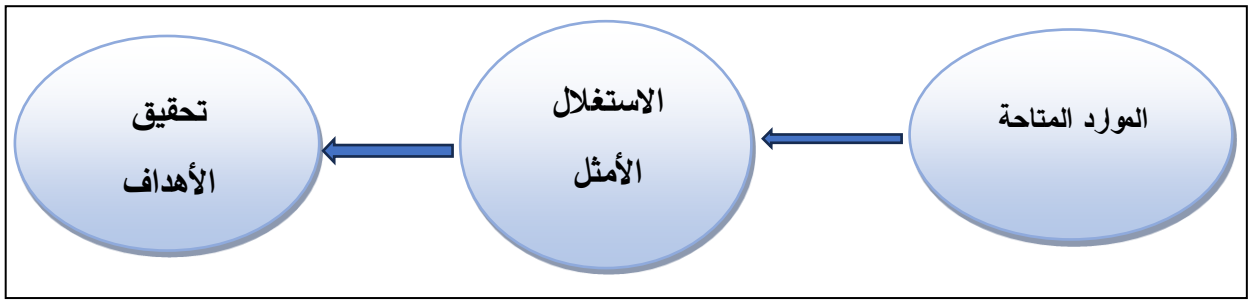

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: أهمية وأهداف الأداء

تكمن أهمية الأداء في مجموعة من النقاط نذكر منها[2]:

- معرفة مختلف الظروف المحيطة بالمؤسسة سواء كانت من الجانب المالي أو الاقتصادي؛
- يساعد في تحليل مختلف القوائم المالية؛
- معرفة مختلف نقاط القوة والضعف، والعمل على تصحيح الإنحرافات من أجل الوصول إلى الأهداف المخطط لها؛
- متابعة الأهداف التي تم تحديدها من قبل المنظمة من أجل التأكد من كفاءة تخصيص واستخدام الموارد.

[1] Attouche H., **La performance globale de l'entreprise revisitée**, Revue des économies nord africaines, N0 5, p: 60.

[2] سجى محمد سلمان وجليلة عيدان، **تقويم الأداء الاقتصادي وانعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، العدد03، 2022، ص253.

وتتجلى أهداف الأداء في ما يلي [1]:

☜الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛

☜تحديد مسؤولية كل قسم من أقسام المنظمة عن نقاط الضعف والانحراف، وتحديد أهم إنجازاته سواء كانت تخدم المنظمة أو لا والعمل على تصحيحها؛

☜العمل على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد.

ثالثا: تعريف الأداء البنكي والعوامل المؤثرة فيه

1)تعريف الأداء البنكي:

يعتبر الأداء البنكي مفهوم نسبي، فأداء بنك معين مثلاً قد يكون مفضل إذا ما تمت مقارنته بأداء البنك A في حين أن ذلك الأداء نفسه قد يكون ضعيفا إذا كانت المقارنة بينه وبين أداء البنك B. وإجمالاً تشير كلمة أداء إلى التنفيذ الفعلي إلى مراحل العمل. كما تعني درجة أو مستوى المهارة والجهود المبذولة في التنفيذ. ويقصد البعض بالأداء المخرجات المتحققة فعليا قياسا بالأداة التي يسعى البنك إلى تحقيقها. ويعرفه بعضهم أنه العلاقة بين المنجزات المتحققة والجهد المبذول، لتحقيقها، وتشمل المنجزات وحدات المخرجات من السلع أو خدمات مقدمة أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات، ولذلك يكون قياس الأداء بمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها.[2]

يعتبر الأداء البنكي على أنه محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عليهما.[3]

---

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري وحافظ جاسم عرب المولى، **تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة 2002-2008** دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الرافدين العدد 99 مجلد 32، 2010، ص4.

[2] حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، 2011، ص145.

[3] محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة1، القاهرة، مصر ،2013 ص09.

ويعرف الأداء البنكي كذلك على أنه: مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاطات المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة البنكية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات البنكية.[1]

ومنه نستنتج أن الأداء البنكي هو مجموعة من التفاعلات بين الوحدات المكونة للبنك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة، ومقارنة المدخلات مع مخرجات البنك.

2) العوامل المؤثرة على الأداء في البنوك

يتأثر الأداء في البنوك بمجموعة من العوامل تتمثل في عوامل داخلية، وعوامل تنظيمية، وعوامل خارجية، وعوامل بيئية، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1.2: العوامل التنظيمية: هي مجموعة العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك أو كفاءة الإدارة.

1.1.2: حجم الأعمال: وهي حجم الموارد التي يمتلكها البنك، وهي عوامل مهمة وذات تأثير مباشر في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فهي ذات علاقة عكسية إذ أن زيادة حجم هذه الموارد يقابله انخفاض التكاليف الإجمالية لها وتقليل حجم المسحوبات، الأمر الذي يساعد في رفع الطاقة التشغيلية في البنك، وبالتالي تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

2.1.2: الكفاءة الإدارية: يقصد بها قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال حشد الموارد والطاقات الشخصية والإمكانيات المتاحة، وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الكفء لها، وهو ما يعكس جودة الخدمات البنكية.

2.2: العوامل البيئية: هي جملة من العوامل التي تكون خارج نطاق السيطرة، ومن البيئة الخارجية للمنظمة وعادة ما تنقسم إلى ظروف اقتصادية وعوامل تكنولوجية.

1.2.2: ظروف اقتصادية: هي مجموعة الظروف المصاحبة لظاهرة العولمة ورفع القيود، ومختلف التقلبات في الأسواق المالية والأسعار والتي تكون في أوقات غير متوقعة، بالإضافة إلى التضخم

[1] حاكم محسن الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

وأسعار الفائدة، كل هذه الظروف تأثر سواء بشكل مباشر وغير مباشر على البنوك من أجل تحسين فعالية أداءها.

2.2.2: الابتكارات التكنولوجية: تشكل الابتكارات التكنولوجية عاملًا حاسمًا في تطور القطاع البنكي، حيث أسهمت في تحويل نماذج العمل التقليدية إلى خدمات مالية رقمية أكثر سرعة وفعالية. من خلال توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي ساعدت في توسيع قاعدة العملاء والوصول إلى شرائح جديدة من المستفيدين، مما يعزز من تنافسية البنوك ويُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية[1].

رابعاً: تقييم الأداء البنكي

1) تعريف الأداء البنكي

تقوم فكرة التقييم على مدى تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له، وفيما يلي عرض لمفهوم الأداء.

✓ **حسب المنظور التقليدي** فان تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المطلوب تحقيقها، أو من الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث ويحدث فعلاً، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط المصنوعة بما تكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء.[2]

✓ كما يعرف تقييم الأداء على أنه احدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها.[3]

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي، محمد عبد المقصود أحمد، سارة يوسف علي كاشف، **دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي دراسة حالة البنك الأهلي المصري**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الأول، جامعة المنوفية، 2022، ص ص 361-362.

[2] السعيد بريش، نعيمة يحياوي، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعالياتها**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد1، 2012، باتنة، ص30.

[3] سحر طلال إبراهيم، **تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، بغداد، العدد35، 2013، ص348

✓ في حين اتفقت معظم التعريفات لتقييم الأداء في البنوك التجارية على أنه الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإداري للتأكد من النتائج أنها تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة.[1]

ومنه نستنتج أن تقييم الأداء البنكي هو: مقارنة الأداء الفعلي المستهدف وفق مؤشرات ومعايير بهدف اكتشاف الانحرافات والعمل على تصحيحه.

2)معايير تقييم الأداء البنكي:

يقيم الأداء البنكي عن طريق العديد من المعايير نذكر منها:

1.2: **معيار مصدر الأداء**[2]: بدوره يقسم إلى عنصرين:

أ) **الأداء الداخلي:** يقيم هذا الأداء من خلال ما تملكه المؤسسة من موارد خاصة بها:

☜الأداء البشري: هو أداء الأفراد أو العاملين وما يمتلكونه من المهارات التي تمكنهم من تقديم قيمة مضافة للمؤسسة.

☜**الأداء التقني:** قدرة المؤسسة على استخدام مختلف استثماراتها بشكل فعال.

ب) **الأداء الخارجي:** من خلال تقييم الأداء بسبب عوامل خارجية كارتفاع رقم الأعمال الناتج عن خروج المنافسين، أو ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنوات الماضية نتيجة انخفاض أسعار الموارد واللوازم والخدمات.

2.2: **حسب معيار الشمولية:** ينقسم هذا المعيار أيضا إلى قسمين[3]:

أ) **الأداء الكلي:** حيث يتجسد هذا عن طريق العناصر التي تم بواسطتها تحقيق الأهداف. هذا النوع من الأداء يتمثل في كيفية ومدى بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة.

ت) **الأداء الجزئي:** هي عبارة عن الأهداف التي تحققها المؤسسة على مستوى الأقسام الفرعية. وكذلك يمكن تقسيم هذا الأداء حسب الوظائف مثل المالية، الإنتاج، التسويق.

---

[1] صالح الدين حسن السيسي، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دراسات نظرية وتطبيقية، الطبعة1، مصر، 1998، ص232.

[2] بن مداني صديقة، **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص91.

[3] بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على الأداء في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجيستر، تخصص محاسبة وتدقيق، الجزائر03، 2011، ص85.

3.2: **حسب معيار الزمن:** ينقسم هذا المعيار حسب المدة[1]:

أ) **الأداء في المدى القصير:** يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في المدى القصير، ومن العوامل المؤثرة على هذا الأمر ما يلي:

☜**الإنتاج:** من خلال قدرة المؤسسة على توفير المنتجات وفقا لمتطلبات السوق.

☜**الكفاءة:** تعبر عن الكيفية التي تؤدي بها الأعمال من خلال تقليل المدخلات وتعظيم المخرجات، والحفاظ على الجودة.

ب) **الأداء في المدى المتوسط:** ينقسم بدوره إلى عنصرين هما:

☜**التكيف:** هو قدرة المؤسسة على التأقلم مع متطلبات السوق، حيث يجب على المؤسسة أن تكون مرنة في التعامل مع مختلف الأوضاع من أجل بقائها قيد المنافسة واستمرارها في السوق.

☜**النمو:** يكون من خلال زيادة الإنتاجية من خلال تحقيق مختلف الأهداف خاصة فيما يتعلق الأمر بالجانب الاجتماعي منها كامتصاص البطالة.

ت) **الأداء على المستوى الطويل:** من خلال قدرة المؤسسة على المواجهة والتأقلم مع الأزمات والتحديات من أجل الحفاظ على الأداء العالي واستمرارها لعدة سنوات بالأداء نفسه.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء الاقتصادي ومؤشرات تقييمه

يتفرع من هذا المطلب مفهوم الأداء الإقتصادي وأهميته إضافة إلى مؤشرات تقييمه.

أولا: مفهوم الأداء الإقتصادي

يتمثل الأداء الإقتصادي للمؤسسات في الإستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة تساهم في تحريك كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة وتخصيصها على

[1] باها لقمان، **اليقظة الاستراتيجية كمدخل لتحسين الأداء بالمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة هيونداي موتور الجزائر**، رسالة ماجيستر، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014، ص 108.

نحو يكفل إشباع الحاجات المجتمعة والأهداف المرتبطة بها يعزز القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وعلاقته الإقتصادية مع الدول الأخرى.[1]

وهناك تعاريف أخرى للأداء الإقتصادي تتمثل في:

أ. ويتمثل كذلك في قدرة الوحدة الإحصائية على كسب ثقة المساهمين والزبائن ويتم قياس هذا الأداء من خلال المعلومات الواردة في القوائم المالية الموحدة.

ب. يعرف أيضا بأنه مدى قدرة الوحدات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تكوين ثروة.

ج.وعرف أيضا على أنه إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الإقتصادية لأهدافها المخططة والموضوعة وتحديد الانحرافات الإيجابية والسلبية ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجات المناسبة لها.[2]

ثانيا: مستويات الأداء الاقتصادي

توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمؤسسة الاقتصادية من خلالها التعرف على مستوى أدائها وتتمثل هذه المستويات في:

1) الأداء الاستثنائي:

يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة، وكذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمؤسسة.

2) الأداء البارز:

يكون فيه الحصول على عدة عقود عمل كبيرة، لامتلاك اطارات ذات كفاءة، امتلاك مركز ووضع مالي متميز.

---

[1] نايل عبد الحفاظ العوالمة، **إدارة المؤسسات العامة (الأسس النظرية و تطبيقاتها في الأردن)**، دار زهوان للنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص ص 85 _86 .

[2] سجى محمد سلمان، جليلة عيدان حليحل، **تقويم الأداء الإقتصادي وانعكاساته على التنمية المستدامة**، مجلة الريادة للمال والأعمال، جامعة النهرين بغداد، العراق، العدد 3، 2022، ص 251.

3) الأداء الجيد جدا:

يبين مدى صلابة الأداء، واتضاح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.

4)الأداء الجيد:

يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات أو الخدمات وقاعدة العملاء، مع امتلاك وضع مالي مستقر.

5) الأداء المعتدل:

يمثل سيرورة أداء دون المعدل وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات أو الخدمات وقاعدة العملاء، مع صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.

6)الأداء الضعيف:

والذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا فضلا عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الاطارات المؤهلة، مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية[1].

ثالثا: قياس الأداء الاقتصادي

وتعتبر مؤشرات قياس الأداء مؤشرات قابلة للقياس وبالتالي فهي تظهر عوامل النجاح الهامة في المؤسسة وهي تختلف عادة من مؤسسة لأخرى، فمثلا المؤسسات التجارية عادة تستخدم مؤشرات قياس الأداء لمعرفة نسبة زيادة الدخل الخاص بزيادة حجم المبيعات، في حين مؤسسات التعليم مثل المدارس والجامعات تستخدم هذه المؤشرات لقياس أدائها عن طريق دراسة معدلات وعلامات الطلبة، مهما كان المؤشر المستخدم في المؤسسات فهو بطبيعة الحال يعكس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها ويجب أن يشير وبشكل قابل للقياس إلى مدى نجاحها ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة.[2]

رابعا: مؤشرات تقييم الأداء الإقتصادي

[1] جعفر سعدي، رشيد مناصرية، **أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صيدال**، مجلة أداء المؤسسات الجزائريةABPR ، المجلد2، العدد 15، 2019، ص58.

[2] محاد عريوة، **دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية**، دراسة مقارنة بين: ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة ماجيستر، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-الجزائر تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، 2011، ص20.

تعرف المؤشرات الاقتصادية على أنها مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء القطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم وضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوه الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة القدرة على التنبؤ بالحالات الاقتصادية في المستقبل، وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى:

1 ميزان المدفوعات:

ويطلق عليها أحيانا اسم المؤشرات التجارة الخارجية وهذا النوع من المؤشرات يستخدم المتابعة عمليات البيع والشراء والخدمات بالإضافة إلى الاستثمارات والتدفقات رؤوس الأموال التي تجريها الدولة على الدول الأخرى، وتكمل أهمية هذا من المؤشرات في كونه يوضح التغير في العرض والطلب على منتجات الدول

2 مؤشرات الإنتاج:

هي المؤشرات التي تقيس مستوى العام للإنتاج داخل الدولة وتتم متابعة هذه المؤشرات بشكل يعطي صوره عامه عن مستوى النمو الاقتصادي في الدولة ومن أشهرها مؤشر إجمالي الناتج المحلي.

3 الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي هو أفضل معيار القياس الأداء الاقتصادي كونه يمثل القيمة الإجمالية لكل ما ينتجه الاقتصاد خلال فترة ما، وبمعنى أخر فإن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهاية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة؛ ويقاس الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخل أو الإنتاج أو الإنفاق وتستخدم الطرق الثلاث كطرق متكاملة وليست بديلة.

4 مؤشرات الثقة:

هي المؤشرات التي تعكس مدى تفاؤل أو التشاؤم فئات المكونة للاقتصاد كالمنتجين والمستهلكين والمستثمرين.

5 مؤشرات الأسعار والأجور:

هي المؤشرات التي تقيس معدل التغير في الأسعار والأجور وحجم الإنفاق المستهلكين فهي بذلك تعكس مستويات التضخم في الاقتصاد.

6 تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة:

هي تقارير تحركات البنك المركزي ونتائج الاجتماعات لجان السياسة النقدية فيها وخطه التعامل مع الأوضاع الاقتصادية وإقرارات معدل الفائدة ويعتبر هذا النوع من التقارير هو أحد أقوى محركات السوق.

7.مؤشرات التوظيف وسوق العمل

وتسمى مؤشرات سوق العمل وتشمل معدلات التوظيف البطالة واجر العمالة وإعانات البطالة وهي أكثر ما يشغل بال صناع القرار في أي دوله فان للمؤشرات التي تعكس حاله السوق الوظائف تعد من أهم العوامل الاقتصادية التي لا بد أن توضع في الحسان.

8 مؤشرات قطاع الإسكان

قطاع الإسكان هو أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث يعتبر قطاعا رائدا للاقتصاد ويؤدي إلى التحسين العام في الأوضاع الاقتصادية .[1]

المطلب الثالث: مجالات تقييم الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية وأهدافه

يحظى الأداء الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الباحثين والمستثمرين، باعتباره نظام متكامل لما يوفره من معلومات دقيقة وموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة ومدى تحقيق الأهداف بفعالية أكثر.

أولا: مجالات تقييم الأداء الاقتصادي

تنوعت المجالات الخاصة بتقييم الأداء الاقتصادي للبنوك الاسلامية، وفيما يلي توضيح لأهم تلك المجالات[2]:

- تقييم أداء البنك كوسيط مالي؛
- تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال؛
- تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال؛

[1] منهجية الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، مركز الإحصاء أبو ضبي، ص 3.

[2] محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص361.

☜تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية

تهدف عملية تقييم أداء البنوك إلى الكشف عن حالات التعثر والفشل المالي، كما تفيد في تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تتمثل أهمها في الآتي:

☜مخاطر الائتمان التي تشير إلى عدم قدرة المقترضين على رد أقساط وفوائد القروض في مواعيد استحقاقها بالرغم من وجود ضمانات جيدة.

☜مخاطر الاستثمار والتي تؤدي إلى تدهور قيمة الاستثمارات أو تدهور قيمة محفظة الأوراق المالية بالرغم من تنوعها؛

☜مخاطر السيولة أو التصفية الإجبارية، والتي تشير إلى عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في صورة ديون أو ودائع عملاء في مواعيد استحقاقها وأيضاً السحب المفاجئ للودائع بسبب عدم ثقة العملاء في البنك؛

☜مخاطر أسعار الصرف التي تشير إلى زيادة معدل صافي الأصول الأجنبية الحالي عن المعدل المخطط له؛

☜مخاطر أسعار الفائدة والتي تشير إلى وجود فجوة غير مناسبة لأموال البنك نتيجة التغير في أسعار الفائدة؛

☜مخاطر رأس المال والتي تشير إلى انخفاض القيمة السوقية لأصول، وما يترتب عليها من تدني حقوق الملكية في البنك؛

☜مخاطر الأعمال والتي تشير إلى تذبذب الطلب على خدمات الوساطة المالية والخدمات المصرفية ومن ثم تخفيض إيرادات وأرباح البنك.[1]

[1] مرزوق، عبد العزيز علي، والمسيري، محمد فتحي، ومراد، هبة محمود، **أثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السادس، العدد15، 2020، ص225.

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية

مؤشرات الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية هي أدوات تحليل تُستخدم لقياس مدى مساهمة البنوك الإسلامية في الاقتصاد الوطني، وكفاءتها في تخصيص الموارد، تحقيق التنمية، وتقديم بدائل شرعية للنظام المالي التقليدي. تتميّز هذه المؤشرات بأنها تجمع بين الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والشرعية. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى الأداء المالي للبنوك، الأداء الاجتماعي، وأخيرا الأداء التنموي.

المطلب الأول: قراءة في مفهوم الأداء المالي في البنوك الإسلامية

أولا: تعريف الأداء المالي

لقد تعددت تعاريف الأداء المالي لتعدد الجهة التي ينظر لها بحيث كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه ويمكن تعريفه بأنه:

-**تعريف 1:** يعرف الأداء المالي بأنه قياس لمدى إنجاز الأهداف من خلال استخدام المقاييس المالية[1] .

-**تعريف2:** هو أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها[2]

-**تعريف3:** كما يعرف على أنه: "هو أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها "[3].

-**تعريف4:** ويعرف أيضا على أنه: " أداة لتدارك التغيرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة المالية، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة المالية تواجه صعوبات

---

[1] إلهام يحياوي، **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية (حالة المؤسسة الجزائرية للتعليب)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 64.

[2] مرجع نفسه، ص 64.

[3] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 45.

نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشاكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنحاز ادارتها للعمل لمعالجة الخلل[1].

ومنه وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف للأداء المالي في البنك على أنه: تقييم لكيفية أداء البنك أو المؤسسة المالية في تحقيق الأهداف المالية المسطرة ويشمل ذلك تحليل النتائج المالية مثل الإيرادات، الأرباح، التكاليف، بالإضافة إلى مقارنتها بالمعايير المالية والتوقعات لتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية.

ثانيا: خصائص الأداء المالي في البنوك الإسلامية

يتسم الأداء المالي بالخصائص التالية [2]:

- الأداء المالي أداء تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة المالية؛
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- الأداء المالي أداء تدارك الإنحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة المالية وتحديد مواطن القوة والضعف؛
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة المالية؛
- الاداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة المالية؛

ثالثا: أهداف الأداء المالي وأهميته في البنوك الإسلامية

للأداء المالي في البنوك أهداف متعددة نلخصها كالتالي [3]:

- تحديد جوانب القوة المالية والضعف الناجمة عن التطبيق غير السليم للقرارات المالية في البنك؛
- التأكد من درجة كفاءة وفعالية استخدام البنك للموارد المالية المتاحة بها؛
- توفير الأدوات اللازمة في تشخيص المشاكل المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصويب؛
- لعلاج المشاكل وتحسين مستوى الأداء المالي للبنك يتطلب معرفة المركز الانتمائي للمنشأة وكذلك تحديد مركزها المالي؛
- تقويم صلاحيات السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقويم كفاءة الأنشطة؛
- تقويم الأداء والمساعدة في التخطيط وتحليل كافة أنشطة البنك وترشيد القرارات الإستثمارية وزيادة مصداقية نتائج أعمال البنك.

---

[1] مرجع نفسه، ص 45.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص 37.

[3] ناظم حسين عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 132.

تكمن أهمية الأداء المالي في ما يلي [1]:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في البنك لتحديد جوانب القوة والضعف في البنك والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في البنوك في عملية متابعة أعمال البنك وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة.

كما تكمن أهمية الأداء المالي فيما يلي:

إن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي الضعيف؛

يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسات، إذ يوفر نظاما متكاملا للمعلومات الدقيقة والموثوقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات من الأهداف المحددة مسبقا.[2]

رابعا: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية

تستخدم المؤشرات المالية عادة في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذا في مدى كفاءة إدارة المؤسسات في رسم وتنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية لها، وهو ما حاولنا إسقاطه على البنوك الإسلامية حيث تصنف إلى ما يلي:

أولا: مؤشرات السيولة: تهدف هذه النسب إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتصنف إلى الآتي:

1. **نسبة السيولة (التداول):** تهدف إلى معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتمثل بالصيغة التالية:

الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، المنهل للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 46.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص43.

2. **نسبة السيولة السريعة:** تهدف إلى اختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسديد موجوداتها من المخزون السلعي، وتعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة، وتمثل بالصيغة التالية:

الموجودات المتداولة (المصروفات) / المطلوبات المتداولة

3. **نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية:** تهدف إلى قياس الفترة الزمنية التي تستطيع المنشأة الاستمرار بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة.

4. **نسبة تغطية الدين:** تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمتطلبات الإستثمارية والتمويلية الضرورية، وتمثل بالصيغة التالية :

صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية. [1]

ثانيا: مؤشرات الربحية

تهدف إلى قياس كفاءة وفعالية المؤسسة في توليد الأرباح من خلال استخدام أصولها بكفاءة، وتشمل ما يلي:

1. **نسبة العائد على الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها، وتمثل بالصيغة التالية:

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

2. **نسبة صافي ربح العمليات:** تهدف هذه النسبة إلى قياس ربحية المنشأة بعد أخذ مصروفات التشغيل بعين الاعتبار.

نسبة صافي الربح / المبيعات

تهدف هذه النسبة إلى قياس ربحية المنشأة بعد الأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى والضرائب المدفوعة.

3. **هامش الربح التشغيلي:** تهدف هذه النسبة إلى قياس هامش الربح مقارنة بمبيعات المؤسسة.

ثالثا: مؤشرات المردودية

تعبر هذه المؤشرات عن العلاقة التي تربط بين النتائج المحققة من طرف المؤسسة والوسائل المستخدمة لذلك، وتصنف إلى:

[1] خنفري خيضر، بورنيسة مريم، **دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 27، ص ص 59 .

1. **نسبة العائد على حقوق الملكية:** تسمح هذه النسبة بمساعدة الملاك على اتخاذ قرارات الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبا.

2. **نسبة هامش الربح الصافي:** تسمح هذه النسبة بمعرفة ما تحققه مبيعات المؤسسة من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى. [1]

المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي في البنوك الإسلامية

لقد قامت المصارف الإسلامية على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع دون إهمال الجانب الاجتماعي لهاته المصرف وتعددت تعاريف الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية نذكر منها:

أولا: تعريف الأداء الاجتماعي في البنوك الإسلامية

-**تعريف 01:** قدرة المصارف الإسلامية أساسا في تنمية المجتمع والنهوض به ماديا، كما يعرف أيضا على أنه التزام تعبدي أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة المصارف الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية ورفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الأساليب الموصلة لذلك بهدف رضى الله والمساهمة في التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي وفي تحقيق التنمية الشاملة[2].

-**تعريف 02:** المساهمة العقلانية القائمة على المبادرة المخططة من منظمات الأعمال في متطلبات مسؤولية الشراكة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة، بما يحقق الترابط المتوازن بين توقعات المجتمع وأهداف المنظمة[3].

-**تعريف 03:** التزام المؤسسة المالية بممارسة الأنشطة الاجتماعية التي يبيحها الشرع والتي من شأنها النهوض بالمجتمع[4].

---

[1] المرجع السابق، ص60.

[2] نبأ أكرم محمد حسن ميران، محمد حويش علاوي الشجيري، **انعكاسات تبني معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 69، 2022، ص42.

[3] حمز مقاتل، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

[4] محمد سعيد بن خليل المجاهد، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية في السلطنة**، الملتقى الأول للمالية الإسلامية، 2019، ص 05

- **تعريف 04:** الجمع بين الجانب المادي والجوانب الشرعية والخلقية من أجل توفير متطلبات المجتمع الحالية والمستقبلية[1].

-**تعريف 05:** هي استمرار التزام المؤسسات بالمسؤولية الأخلاقية عبر المساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم وكذلك المجتمع بشكل عام[2].

واستناداً إلى ما سبق يعرف الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية على أنه: قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع دون سواء، وألا ترتكز التنمية على طبقة دون غيرها، من خلال توفير مشاريع اقتصادية مشروعة دينيا تساهم في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب عمل، والمساهمة في ارتفاع الناتج المحلي الوطني.

ثانيا: أبعاد الأداء الاجتماعي وخصائصه

يمكن تقسيم أبعاد الأداء الاجتماعي إلى أربعة أبعاد نذكر منها[3]:

1. **البعد الخيري:** من خلال المشاركة في الحملات الخيرية التي تخدم المجتمع كإنشاء المدارس ومراكز التكافل الاجتماعي.
2. **البعد الأخلاقي:** من خلال مراعاة الجانب الأخلاقي دون الإخلال به في كل قراراتها ومشاريعها، باعتبارها أمرا مهما للمجتمع ولسمعة المصرف.
3. **البعد القانوني:** من خلال احتوائه على العديد من القوانين الذي يجب أن تطبق في المصارف من أجل توطيد العلاقة مع الزبائن والعاملين في المصرف.
4. **البعد الاقتصادي:** من خلال احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة من وسائل التطور التكنولوجي.

[1] حنان مبروك درحمون، **تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية**–، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، 2018، ص149.

[2] عمار عصام السمرائي وآخرون، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية في مملكة البحرين**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 05، العدد 07، 2021، ص 96.

[3] عبد العزيز طيبة، فايزة لقرع، **دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية –دراسة حالة المصرف الأردني**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد01، 2020، ص 64

الشكل رقم (02-02): أبعاد الأداء الإجتماعي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على حمزة مقاتل، **صناديق الاستثمار الإسلامي كآلية لتعزيز أداء البنوك الإسلامية**، ص 88

وللأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية مجموعة من الخصائص نذكر منها[1]:

☜ **المرونة**: من خلال قدرتها على التأقلم مع مختلف الظروف والتركيز على قضايا الساعة التي تخص كل أطراف المجتمع.

☜ **الشمول**: حيث تجب مراعاة جميع الأطراف سواء كانت داخلية كالملاك والعاملين أو خارجية المتمثلة في مختلف الأطراف من خارج المصرف.

☜ **العدالة**: من خلال العدالة في النظر في مصالح مختلف الأطراف دون التحيز لطرف معين، استندا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار".

☜ **الاستطاعة**: من خلال بذل المصرف أقصى ما في وسعه لتحقيق التنمية الاجتماعية، دون أن يكون ذلك فوق استطاعته لقول الله تعالى "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها".

ثالثا: أهداف الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية

لقد تعددت أهداف الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية نذكر أهمها[2]:

☜ تحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة وأهداف المجتمع ومحاربة المشاكل التي يمكن أن تحدث للمجتمع جراء مشاريع معينة.

☜ الإفصاح على كل المعاملات التي تكون في المصارف بوضوح وشفافية باعتبار أن المجتمع طرف فيها.

☜ اكتساب ثقة الجمهور وإرضاء المستهلكين ودعم قدرة المصارف التنافسية في مختلف الأسواق.

---

[1] بدر ناصر مشرع السبيعي، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية الكويتية -الواقع والمأمول-**، مجلة روح القانون، المجلد الثاني، العدد 88، 2019، ص11

[2] بن سالم سعدية، **المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية -تجربة البنك الإسلامي الأردني في ظل أزمة كوفيد 19-**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02 ،2021، ص 146.

☜رعاية العمال وتنمية قدراتهم الإنتاجية وتوفير جميع الظروف النفسية والمجتمعية التي تساعدهم في أداء مهامهم على أكمل وجه.

رابعا: الخدمات الاجتماعية للبنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية العديد من الخدمات الاجتماعية سنركز على خدمتين أساسيتين للمصارف الإسلامية[1]:

1. **القرض الحسن:** حيث تقدم المصارف الإسلامية قروض بدون فائدة من أجل مشاريع إنسانية كالزواج والعلاج والكوارث الطبيعية والمشاريع الطبيعية من خلال دراسة هذه الملفات من قبل لجنة مختصة في المصرف للتأكد والموافقة على هذا الأمر.

حيث أغلب المصارف الإسلامية تستمد أموال هذه الصناديق من أموال أهل الخير وليس من أموال المودعين بالمصرف، وهنا يتجلى دور المصارف في الترابط بين الاقتصاد والمجتمع.

2. **صناديق الزكاة:** حيث تعمل صناديق الزكاة على محو الفقر والتقليل من المخاطر، وفتح فرص العمل أمام طالبيها من خلال توزيعها حسب ما تقتضي الشريعة الإسلامية.

ويتسابق المسلمون في إيداع زكاتهم لدى المصارف الإسلامية مما يساعد في حل أهم المشاكل الاجتماعية الحقيقية ويساعد في تنفيذ المشروعات التي توفر فرص العمالة وتخطي مشاكل البطالة والاحتكار.

بالإضافة إلى هذه الخدمات يمكن إضافة مجموعة من الخدمات الأخرى المتمثلة في[2]:

☜إنشاء صناديق للعمل الخيري والنفع العام.

☜إنشاء الأوقاف

☜تمويل حملات توعية للتكافل الاجتماعي ورعاية الأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

☜تمويل البرامج والمؤسسات التعليمية والاستشفائية ذات الطابع الاجتماعي.

خامساً: مؤشرات الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية

باعتبار الأداء الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من الأداء الكلي للبنك تم وضع مجموعة من المؤشرات التي يمكن قياسها تتمثل في ما يلي[3]:

---

[1] محمد عبد الكريم أحمد إرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص328.

[2] بدر ناصر مشرع السبيعي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] حمزة مقاتل، مرجع سبق ذكره، ص 92.

1- **مؤشر مساهمة البنوك في القروض الحسنة:** من خلال مدى منح البنوك الإسلامية للقروض لأصحاب الدخل الضعيف وأصحاب المشاريع الإنسانية فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع دور البنك اجتماعيا وتحسب بالنسبة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي القروض الحسنة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

2- **مؤشر مساهمة البنوك الإسلامية في الزكاة:** من أجل إعطاء صورة عن الدور الذي يلعبه البنك في تحصيلها ودفعها إلى مستحقيها ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الزكاة المستحقة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

3- **مؤشر مساهمة البنوك الإسلامية في التبرعات:** يقيس هذا المؤشر التبرعات والصدقات التي يمنحها البنك بعيدا عن الزكاة ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الصدقات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

4- **مؤشر تطور الوعي الادخاري:** من خلال معرفة تطور الحسابات الادخارية في البنوك الإسلامية ويقيس بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي حسابات التوفير ن} - \text{إجمالي حسابات التوفير ن} - 1}{\text{إجمالي حسابات التوفير ن} - 1} \times 100$$

5- **مؤشر الانفاق على الدور الاجتماعي:** يمثل المؤشر مدى اهتمام البنوك الإسلامية بخدمة المجتمع من خلال الإنفاق على مختلف المجالات الاجتماعية لهذه البنوك ويحسب بالطريقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الخدمات الاجتماعية التي منحها البنك}}{\text{إجمالي التكاليف}} \times 100$$

المطلب الثالث: الأداء التنموي للمصارف الإسلامية

أولا: أهداف الأداء التنموي للمصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الأهداف نذكر منها[1]:

- **تصحيح الهيكل الاقتصادي:** من خلال تركيز المصارف الإسلامية على تمويل المشاريع الاستثمارية والمنتجة خاصة فيما يتعلق بمجال الزراعة والصناعة باعتبارها قطاعات استراتيجية تؤثر على التنمية الاقتصادية للدولة.
- **الحد من تفاوت توزيع الدخل:** من خلال توفير صيغ تمويلية لكل الطبقات دون التركيز على الطبقة القادرة دون غيرها من الطبقات.
- **الحد من التضخم:** حيث يمكن للمصارف أن تسهم في الحد من التضخم من خلال عدم منح القروض الائتمانية بسعر الفائدة التي قد ينتج عنها تضخم في هذه الدول.
- **التخلص من مشكلة الديون الخارجية وحماية أموال الأمة:** حيث تسعى المصارف الإسلامية على تنشيط الحركة الاقتصادية ومحاولة استثمار الأموال العربية والإسلامية المودعة في البنوك العربية، لتحقيق الفوائض المالية[2].

ثانيا: أهمية الأداء التنموي للمصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات من خلال جذب الأموال من أصحاب الفائض وتمريرها إلى أصحاب العجز من خلال توفير مجموعة من الصيغ الشرعية، هذا مما يساهم في تحقيق الدور الاقتصادي لهذا النوع من البنوك، ويتمثل دورها الاقتصادي بالأساس في[3]:

- قدرة البنوك الإسلامية على تجميع الموارد النقدية: وذلك من خلال العمل على جذب مختلف الأموال المدخرة خارج الدائرة الاقتصادية، وضخها في الاقتصاد عن طريق ودائع استثمارية، هذا مما

[1] الجيلالي بوزياني، **ضوابط أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية لمجموعة من المصارف الإسلامية 202108-2010**، رسالة ماجيستر، اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحي فارس، المدية، 2012، ص 21

[2] محمد عدنان بن الضيف، **الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه**، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 144.

[3] حمزة مقاتل، **صناديق الاستثمار الإسلامية كآلية لتعزيز أداء البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 81-82

يؤدي إلى نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب الدخل المحدود وتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية وهذا ما يصب في مصلحة الاقتصاد الكلي للبلد.

☜ قدرة البنوك الإسلامية على التوزيع العادل للموارد النقدية المجمعة: يعمل البنك الإسلامي على مبدأ التوزيع العادل للموارد النقدية، عن طريق دراسة شرعية المشروع ودراسة جدواه الاقتصادية بصورة مباشرة، دون التركيز على الملاءة المالية لأصحاب المشاريع، هذا مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

☜ تشجيع السلوك الإيجابي الدافع لعملية التنمية: حيث تهدف البنوك الإسلامية إلى تصحيح وظيفة رأس المال وتوجيهه نحو المشاريع التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، وتوضح دور المال في الفكر الإسلامي على أنه وسيلة لتحقيق المنافع ومقياس للقيم وليس سلعة تباع وتشترى كما هو الوضع في الفكر التقليدي.

ثالثا: مؤشرات الأداء التنموي للمصارف الإسلامية:

يمكن تقسيم مؤشرات الأداء التنموي للمصارف الإسلامية إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في[1]:

☜ مؤشر نسبة التمويل الموجهة إلى القطاعات التنموية إلى إجمالي التمويل: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنك في تمويل القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع الزراعة والفلاحة ومختلف القطاعات الاستراتيجية الأخرى وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي التمويلات المقدمة للقطاعات التنموية}}{\text{إجمالي التمويل}}$$

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة تعبر عن مدى مساهمة البنك في التنمية الاقتصادية، وكلما انخفضت دلت على أن مساهمة البنك في التنمية ضئيلة.

☜ مؤشر نسبة التوظيف المخاطر إلى التوظيف غير المخاطر: حيث يعبر هذا المؤشر على نسبة التوظيف الطويل ومتوسط الأجل القائم على الصيغ الاستثمارية المتمثلة في المشاركة والمضاربة، إلى معرفة نسبة التمويل غير المخاطر القائمة على الصيغ الاستهلاكية كالمرابحة للأمر بالشراء وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الصيغ الاستثمارية}}{\text{إجمالي التمويل}}$$

[1] فهيمة حاجي، **تفعيل أداء الصيرفة الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة –دراسة حالة الصيرفة الإسلامية في دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، مالية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017، ص 65.

يدل هذا المؤشر في مدى اعتماد البنك على تمويل المشاريع المتوسطة وطويلة الأجل فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على مساهمة البنك في التنمية الاقتصادية بصورة فعالة

☜ مؤشر نسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي تمويلاتها وتعطى بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{التمويلات المقدمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة}}{\text{إجمالي التمويلات}}$$

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دلت على تفوق المصرف في هذا النوع من التمويل، وكلما انخفضت دلت على عدم تركيز المصرف على هذا النوع من التمويلات.

رابعا: معايير تقييم الأداء التنموي

حيث تقسم معايير الأداء التنموي إلى معيارين أساسيين هما[1]:

☜ **معيار القيمة الاقتصادية المضافة:** يعكس هذا المعيار أهمية الوحدة الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الكلي، خاصة فيما يخص جانب الرواتب والأجور اللذان يعتبران من العناصر المؤثرة على القيمة المضافة باعتبارهم يعكسان مدى تشغيل العمالة ومحاربة البطالة. ومن أجل تحقيق المصرف لهذا المعيار يجب قبول الاستثمارات التي تكون عوائدها أكبر من تكلفة رأس مالها.

وتنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين هما:

- القيمة الإجمالية المضافة: تشكل مجموع القيم المضافة لمنشآت القطاع العام الناتج المحلي الإجمالي، وتعطى بالصيغة التالية:

القيمة المضافة الإجمالية= قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

- القيمة المضافة الصافية: وهي القيمة الحقيقية التي تستبعد المصاريف الوهمية الإهتلاكات، وتعطى بالصيغة التالية:

القيمة المضافة الصافية= القيمة المضافة الإجمالية – الإهتلاكات

☜ **معيار الفائض الاقتصادي:** بدوره ينقسم إلى قسمين هما:

- الفائض الاقتصادي الإجمالي: حيث يتألف من الضرائب وأرباح السهم وتكاليف التأمين والإيجارات والأرباح غير الموزعة. ويمكن احتسابه باستبعاد عوائد العمل ويعطى بالصيغة التالية:

الفائض الاقتصادي الإجمالي=القيمة المضافة الإجمالية – الأجور والرواتب

[1] زينة خضيرة محمود، مرجع سبق ذكره، ص 854.

- الفائض الاقتصادي الصافي: يقصد به الفائض الحقيقي الذي يستبعد المصاريف المتعلقة بالمستخدمين ويعطى بالصيغة التالية:

الفائض الاقتصادي الصافي =القيمة المضافة الصافية – الأجور والرواتب

خامسا: معوقات الأداء التنموي للمصارف الإسلامية

سبق أن ذكرنا العوامل المؤثرة على الأداء بصفة عامة هنا سنركز على معوقات الأداء التنموي للمصارف الإسلامية ويمكن تقسيمها إلى[1]:

معوقات داخلية: هناك عدد من المشاكل والصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية من أهمها:

☜ النقص في التكوين في مجال الصيرفة الإسلامية مما أدى البنوك إلى الاستعانة بالعمال المدربين في المصارف التقليدية مما أدى إلى نقل ثقافة المصارف التقليدية إلى الإسلامية.

☜ مخالفة القرارات الشرعية: هذا راجع بالأساس إلى عدم وعي القائمين على عمليات الاستثمار وممارستها بالعمل المصرفي الإسلامي.

معوقات خارجية: على غرار الصعوبات في البيئة الداخلية للمصرف هناك صعوبات في البيئة الخارجية نذكر منها:

☜ عدم توافق القوانين مع مبادئ المصارف الإسلامية في معظم البلدان.

☜ غموض العلاقة بين البنوك الإسلامية والمصارف المركزية، حيث طبيعة عمل المصارف المركزية في أغلب الدول لا تتوافق مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية مما يجعلها لا تلجأ إليه كمنقذ أخير للتمويل.

[1] الجيلالي بوزياني، مرجع سبق ذكره، ص31.

المبحث الثالث: طرق تحليل وقياس الأداء في البنوك الإسلامية

تكمن أهمية تحليل بيانات البنك المالية في أهمية طرق القياس المستخدمة في قياس الأداء الذي بدوره يساهم في إرشاد البنك نحو مصادر القوة وأماكن الضعف في عملياته التشغيلية، فمن خلال تحليل الموقف المالي للبنك الإسلامي، يمكن لمدراء البنك تقييم موقعهم الحاضر مقارنة بما يسعون إلى تحقيقه مستقبلاً، وتنقسم أدوت قياس الأداء سواء كان مالي أو اقتصادي في ثلاث أدوات تحليلية أساسية هي التحليل العمودي للمقارنة مع البنوك الأخرى، التحليل الأفقي لمقارنة تطور البيانات عبر الزمن، النسب المالية، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل العمودي والأفقي للأداء في البنوك الإسلامية

أولاً: الهدف من التحليل العمودي والأفقي

يعتمد التحلي العمودي أو ما يسمى بالتحليل الرأسي بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم (100%)، بالنسبة إلى إجمالي الأصول، في حالة الميزانية العمومية، وإجمالي الإيرادات في حالة بيان الدخل، الذي يجب أن يساوي كل منهما (100%).[1]

ويهدف هذا التحليل إلى إظهار التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية المتتالية، وتظهر مقارنة هذه العناصر عبر الزمن اتجاه هذه العناصر والتغيرات التي طرأت عليها والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المتوقعة لهذه العناصر بشكل يساعد في إعداد الموازنات التخطيطية من جهة أخرى.[2]

ثانيا: محددات التحليل العمودي والأفقي لقائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي: هي عبارة عن ملخص لنشاط المنشأة وقوتها ومدى تطورها، حيث تحتوي على موجودات وحقوق المنشأة من جهة، والتزاماتها من جهة أخرى فهي تهدف إلى قياس إلى ثروة المنشأة والإفصاح عنها في وقت معين[3].

وتعطى قائمة المركز المالي للبنوك بالشكل التالي:

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص93.

[2] صافي فلوح وآخرون، **تحليل القوائم المالية**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2008-2009م، ص57.

[3] بن يخلف كمال، **دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية -دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر**، أطروحة دكتوراه، إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2016-2017، ص 76.

الجدول رقم (02-03): قائمة المركز المالي

الأصول	الخصوم
- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي -أوراق مالية حكومية وغير حكومية -استثمارات مالية متاحة للبيع -ايداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى -قروض وسلفيات للعملاء -استثمارات مالية في شركات أخرى	-أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى -الودائع المستحقة لسوق المال -المبالغ المستحقة لمودعين آخرين -شهادات إيداع -أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية -أرصدة دائنة ومخصصات أخرى
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، ص 81

كما تتميز البنوك بوثيقة محاسبية أخرى تسمى بخارج الميزانية وتشمل العناصر التالية:

الجدول رقم (02-04): وثيقة خارج الميزانية

التزامات ممنوحة	التزامات محصل عليها
التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية	التزامات أخرى ممنوحة
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
التزامات الضمان بأمر الهيئات المالية	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
التزامات الضمان بأمر الزبائن	التزامات أخرى محصل عليها

المصدر: نظام رقم 09-05، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، ص 23

جدول حسابات النتائج: ويطلق عليه كذلك بيان الدخل يشمل على الإيرادات والتكاليف خلال فترة زمنية محددة[1]. ويتضمن جدول حسابات النتائج ما يلي:

الجدول رقم (02-05): حسابات النتائج

1- فوائد ونواتج مماثلة	8-أعباء النشاطات الأخرى	15-ناتج الاستغلال
2-فوائد وأعباء مماثلة	9-الناتج البنكي الصافي	16-أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
3-عمولات نواتج	10-أعباء استغلال عامة	17-النواتج الغير عادية
4-عمولات أعباء	11-مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة على الأصول المادية وغير المادية.	18-الأعباء الغير عادية

[1] Robert obert , **pratique des normes ifrs** , ed dunod 03, paris, 2006, p77

5-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	12-الناتج الإجمالي للاستغلال	19-ناتج قبل الضريبة
6- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	13- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات القابلة للاسترداد.	20- ضرائب على النتائج وما يماثلها
7-نواتج النشاطات الأخرى	14-استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحقوق المهتلكة.	21-الناتج الصافي للسنة المالية

المصدر: مروة بوقدوم، **إشكالية التكامل بين مهمة محافظ الحسابات ورقابة البنك المركزي وأثره على مصداقية القوائم المالية للبنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة، 2019، ص 161

حيث نقوم بحساب الناتج الصافي للسنة المالية من خلال طرح مختلف الأعباء من النواتج.

جدول تدفقات الخزينة: هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة الخاضعة على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة[1]. وتتكون من العناصر التالية[2]:

تشمل أموال الخزينة على الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع.

الجدول رقم (02-06): جدول تدفقات الخزينة

1-ناتج قبل الضريبة	11-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.	21-التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة للتمويل
2-مخصصات صافية للاهتلاك على الأصول الثابتة المادية والغير مادية	12- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية.	22-إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعملية التمويل
3-مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى	13-الضرائب المدفوعة	23-تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها

[1] نظام رقم 09-05، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، ص29

[2] المرجع السابق، ص 29-30.

4-مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى	انخفاض أو ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية	24-ارتفاع صافي أموال الخزينة ومعادلاتها
5-خسارة أو ربح من أنشطة الاستثمار	15-إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي	25-أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح
6-نواتج واعباء من حركة التمويل	16-التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات.	26-صندوق، بنك مركزي
7-حركات أخرى	17-التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة	27-حسابات وقروض او اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية
= إجمالي العناصر غير نقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى	18-التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	28-أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال
9-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	19-إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار	29-صندوق، بنك مركزي
10-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	20-التدفقات المالية الموجهة المتأتية أو الموجهة للمساهمين	30-حسابات وقروض او اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية
_	_	صافي تغير أموال الخزينة

المصدر: نظام رقم 09-05 ، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 76، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، ص28، 29

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية المتعلقة بمعيار الربحية

تشير الإيرادات إلى نقطة الانطلاق للأداء المالي، بينما تشير الربحية إلى النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء البنك، وهي المقياس الكلي للأداء الاقتصادي، فالربحية وتحقيق عائد ملائم لمالكيه من الأهداف الأساسية في عمل البنك، ولكي يحقق البنك تلك الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن ذلك.[1]

وتجدر الإشارة من جهة إلى أن الربحية للبنك الإسلامي تقيس مدى فعالية البنك في جني أرباح صافية، وتكمن أهمية هذه النسب من حيث أن تحقيق البنك العائد ملائم ضروري للمحافظة على جذب مصادر أموال البنك من العملاء والمساهمين وتتمثل هذه النسب في معدل الهامش على الربح الصافي، معدل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

ومن جهة أخرى يقع على عاتق البنوك الإسلامية مسؤولية حماية أموال المودعين (قاعدة الغنم بالغرم) وتحقيق أهداف ذوي المصالح من مساهمي ودائنين وعاملين وغيرهم، مما يستدعي قيام تلك البنوك باستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها، وهذه المؤشرات عادة ما يعبر عنها بالنسب التي تعكس أثر تعامل البنك والتي تستخدم في تقييم أداء البنك وتحليل مركزه المالي وربحيته.

أولا: مؤشرات قياس كفاية رأس المال

تهدف نسب كفاية رأس المال إلى بيان مظهرين من مظاهر اكتساب مصادر أموال البنك الإسلامي، المظهر الأول ويظهر كيفية تمويل البنك الاستثمارات، والثاني يقيس قدرة البنك على مواجهة مصاريف التمويل وتتمثل هذه النسب في:[2]

1. **مضاعف حقوق الملكية:** يقوم مؤشر مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الموجودات مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وتحسب كما يلي:

مجموع الموجودات/ صافي حقوق الملكية

[1] قادة عبد القادر وبطاهر علي، **تقييم كفاءة المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2014م**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد 18، 2018م، ص.261

[2] بودشيشة ريمة وكحول محمد يزيد، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة -دراسة احصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة (2016-2019)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد2، 2021، ص139.

2. **نسبة حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء إلى حقوق الملكية:** وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة عملاء البنك في تمويل استثمارات البنك الكلية وتحسب كما يلي:

حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء/ صافي حقوق الملكية

3. **نسبة الموجودات الخطرة:** تشير هذه النسبة إلى نسبة الأصول الخطرة في البنك، أي تلك الأصول التي يجني البنك منها عوائده ومدى كفاية رأس المال لمقابلة هذه الأصول الخطرة، وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

صافي حقوق الملكية/ مجموع الموجودات ما عدا السائلة.

4. **الدخل التشغيلي إلى عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء:** تتضمن هذه النسبة درجة المخاطرة المالية المقبولة للبنك، كون هذا العائد مربوط باستثمارات ومشروعات تتحمل درجات مختلفة الخطورة، وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

الدخل التشغيلي (الإيرادات_ المصروفات) / عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بمعيار الربحية

تقيس نسب الربحية، مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك، حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال، تركيز على مجموعة من النسب نذكر منها:

1. **معدل هامش الربح الصافي:** وتقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

صافي الدخل/ مجموعة الإيرادات التشغيلية

2. **العائد على الأصول (ROA):** هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة وتحسب كما يلي:

صافي الدخل /مجموع الموجودات

3. **العائد على حقوق الملكية (ROE):** تظهر هذه النسبة قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية، بدرجة أعلى من العائد على الأصول، حيث يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطات)، وتحسب كمايلي:

صافي الدخل/ صافي حقوق الملكية.

المطلب الثالث: الأدوات الحديثة لقياس وتقييم الأداء الاقتصادي

لم تختلف استعمالات بطاقة الأداء المتوازن في البنوك وفي المنظمات الأخرى ولها عدة تعريفات نذكر منها:

أولا: بطاقة الأداء المتوازن

- **تعريف01:** عرفت على أنها: " أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء، والذي يهتم بترجمة استراتيجية المنشأة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنشأة[1]."

- **تعريف 02:** هي عبارة عن فكرة جديدة في إدارة الأداء يطبقها فريق مختص في ذلك تهدف في إظهار المسار الاستراتيجي للبنك وكيفية التأثير بواسطة مجموعة من المؤشرات تتمثل في التمويل، العملاء والعمليات الداخلية بالإضافة إلى التعلم والنمو من أجل رفع مكانة تقييم الأداء في البنك إلى مستوى استراتيجي جيد[2].

- **تعريف 03:** "هي عبارة عن نظام لأداء المؤسسة يساعد على توضيح وعرض الرؤيا الخاصة بالمؤسسة واستراتيجيتها وكيفية التحويل منها إلى خطة عمل تنفيذية"[3]، من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات تتمثل في البعد المالي، العملاء، العمليات الداخلية، التطور والنمو.

- **تعريف04:** "هي عبارة عن أداة قياس وإطار لعملية التغيير المنظمي تقوم على عدد من الأبعاد لغرض قياس أداء البنوك الإسلامية بما يساهم في تحسين الأداء[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها: عبارة عن أسلوب لتقييم الأداء يهتم بمختلف البنود المالية وغير المالية التي تؤثر في كفاءة الأداء، حيث توازن بين هذه العناصر المتمثلة في التمويل، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والإبداع يمكن إضافة بعد آخر بالنسبة للبنوك الإسلامية يتمثل في البعد الشرعي ومدى التزام هذه البنوك في تطبيقه.

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية الأصول العلمية والتوجهات المستقبلية والتطبيقات العملية**، جامعة الطائف إدارة النشر العلمي، المملكة العربية السعودية،2013، ص354

[2] Yansheng zhang, longer li, study **on balanced scorecard of commercial bank in performance managment system**, nanchng, china,2009, p207

[3] يحي الخصاونة، **أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تحسين مصفوفة الأداء للمصرف –دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد7 العدد 14، 2013، ص31.

[4] نصر علي حزام علوي الأحمدي، **أثر التغيير المنظمي في أداء البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية –دراسة ميدانية–**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 78، المجلد 10، 2023، ص 256.

ويمكن اعتبارها على أنها مجموعة من الأنظمة[1]:

- **نظام قياس:** هي حزمة من المؤشرات المالية تعبر عن نتائج أحداث ماضية وتشمل مقاييس تشغيلية توجه هذه المقاييس للأداء المستقبلي؛

- **نظام إدارة استراتيجي:** هي عبارة عن وسيلة ربط بين العمليات البنكية والخطة الاستراتيجية ومدى تطبيقيها على المستوى الطويل، وتعمل على توفير تقارير خلال فترة معينة من أجل تطوير الاستراتيجيات داخل هذه البنوك؛

- **أداة اتصال:** هي عبارة عن وسيلة اتصال بين مختلف المستويات التنظيمية في البنك من خلال استراتيجية وأهدافه للموظفين والعمل عليها.

ثانيا: خصائص بطاقة الأداء المتوازن

تتميز بطاقة الأداء المتوازن بمجموعة من الخصائص نذكر منها[2]:

1- **خاصية التوازن:** من خلال معالجة كل جوانب المؤسسة كنظام واحد يعمل على تحقيق مستوى معين من الأداء يتمثل هذا التوازن في:

-المقاربة بين الأداء المستقبلي والأداء الجاري.

-الربط بين الأهداف والأنشطة.

-التوازن بين نتائج التقييم من حيث النتائج والأسباب.

2- **خاصية تعدد المنظورات والمستويات:** من خلال معالجة الأمور الأساسية في المؤسسة وفي مختلف المستويات بصفة شاملة وكاملة في تقييم الأداء.

1- **خاصية الترابط بين الأبعاد والمؤشرات:** عبر تأثير مختلف الأبعاد ببعضها البعض انطلاقا من التعلم والنمو وصولا إلى الجانب المالي.

ثالثا: أهداف بطاقة الأداء المتوازن

لقد تعددت أهداف ومزايا بطاقة الأداء المتوازن نذكر منها[3]:

1-عبارة عن نظام شامل لقياس أداء البنوك الإسلامية: حيث تهتم بطاقة الأداء المتوازن بكل المقاييس المالية من خلال التمويل والغير مالية كإرضاء العملاء والعمليات الداخلية والتعلم والنمو.

---

[1] سارة عزايزية وآخرون، **المعوقات المؤثرة على استخدام بطاقة الأداء المتوازن -دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية-**، مجلة الباحث، العدد 17، 2017، ص 367.

[2] هباش سامي، **مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص ص 96-97.

[3] حاتم بن صالح أبو الجدائل، **الاستراتيجية فن تحويل الرؤية إلى واقع**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة ،2012، ص297

2-تقيس كل المؤشرات المرتبطة باستراتيجية المؤسسة.

3-تحديد مختلف مراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

4-تعمل على قياس الأداء

5-تعمل على نشر الاستراتيجية داخل البنك.[1]

6-تحديد مختلف الانحرافات الناتجة عن المؤشرات المالية والغير مالية.

رابعا: أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

تتميز بطاقة الأداء المتوازن في البنوك الإسلامية بخمسة أبعاد تتمثل في:

1- **البعد المالي:** يهتم هذا البعد بتقييم أداء البنك في الفترة الحالية وما يمكن تحقيقه مستقبلا، من خلال مجموعة من المؤشرات المالية تسمح هذه المؤشرات بما يلي[2]:

- معرفة درجة ربحية البنك.
- تقييم استراتيجية البنك من خلال العوائد المحققة.
- معرفة مصادر قوة وضعف البنك.

2- **بعد العملاء :** من خلال طرحنا لسؤال 'كيف ينظر إلينا عملاؤنا" حيث يرتبط هذا البعد بمختلف الأبعاد الأخرى، فاستقطاب العملاء يساعدنا على تحقيق الأهداف المالية الموضوعة من طرف البنك، ومن أجل استقطابهم يجب تقديم قيمة مضافة لهم على المستويين القصير وطويل الأجل عن طريق العمليات الداخلية والعمل على التعلم والتطور المستمر[3].

3- **بعد العمليات الداخلية:** من خلال التركيز على اتقان وجودة الأداء بالنسبة للعمليات الرئيسية وترجمتها إلى نجاح مالي من خلال إرضاء العملاء بهذه الخدمات[4].

---

[1] كرار محمد حسن، **دور بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء بمؤسسات التعليم العالي السودانية-دراسة حالة جامعة الضعين**، مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 47

[2] غالم كمال وآخرون، **دور بطاقة الأداء المتوازن في اتخاذ القرارات المالية وترشيدها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 450.

[3] هباش سامي، بونقيب أحمد، **التطبيقات الناجحة لبطاقة الأداء المتوازن في البنوك -تجربة بنك طوكيو ميتسوبيتشي-، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018، ص20.

[4] مبروكي مروة، **مساهمة مؤشرات البعد البيئي لبطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2015-2021**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص134.

4- **بعد التعلم والنمو:** حيث تهتم بطاقة الأداء المتوازن بالتعلم والابتكار من أجل التكامل مع مختلف الأبعاد الأخرى من خلال[1]:

- تقديم دورات وتربصات بالنسبة للموظفين؛
- العمل على تطوير التكنولوجيا المستعملة في البنوك.

يمكن إضافة بعد آخر بالنسبة للبنوك الإسلامية يتمثل في:

5- **البعد الشرعي:** من خلال تقييم مدى التزام البنك في تطبيق الأحكام الشرعية على العمليات، مما يساهم في استقطاب عملاء لا يرغبون في العمل مع البنوك الربوية بسبب الجانب الشرعي مما يؤدي إلى ارتفاع عدد العملاء لدى هذه البنوك، ويمكن توضيح بطاقة الأداء المتوازن وكيفية تأثر الأبعاد بينها في البنوك الإسلامية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): رسم توضيحي لبطاقة الأداء المتوازن وكيفية تأثر الأبعاد بينها في البنوك

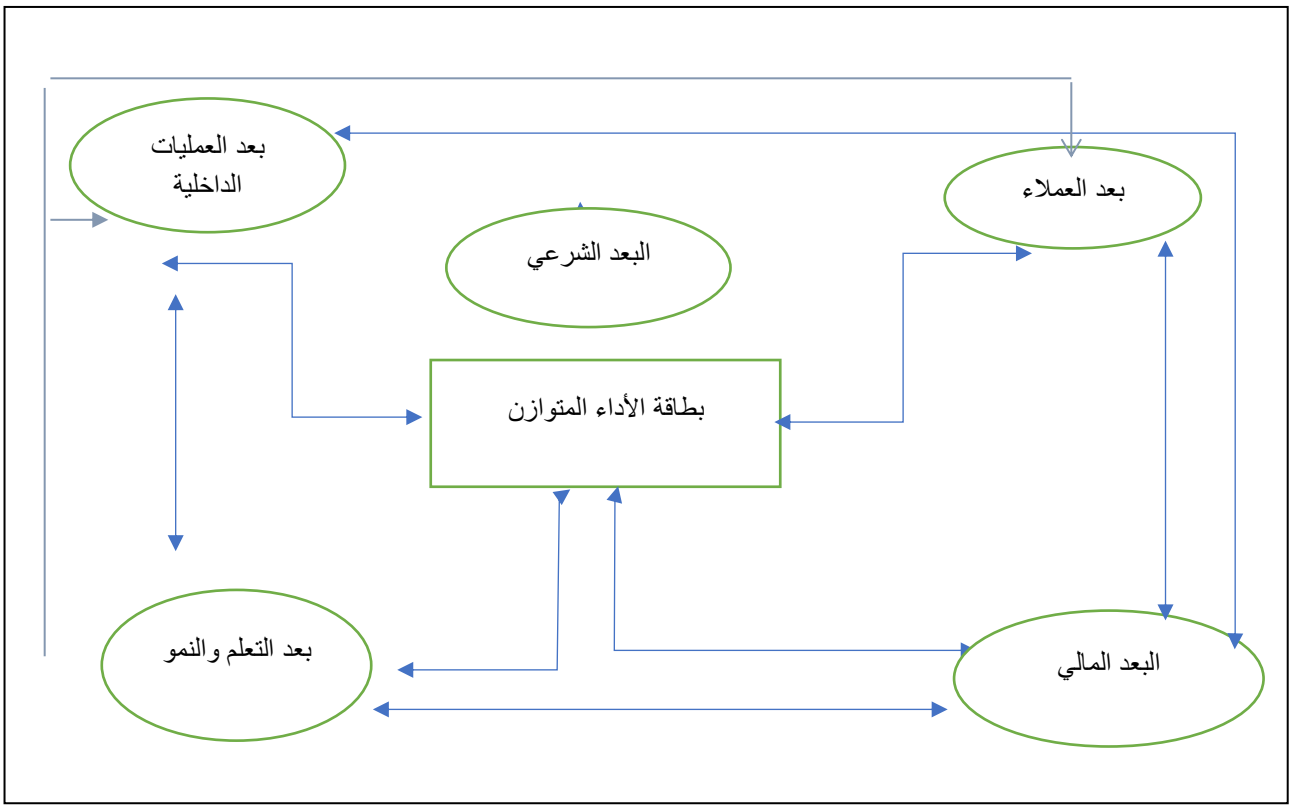

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: لوحة القيادة

[1] Dahak nadjia, **l'adaptation du blanced scorcard a l'établissement hospitalier spécialisé public en Algérie**, revue dirassat, voll 11, N 01, 2020.

من بين أساليب قياس الأداء هناك أسلوب يعرف بلوحة القيادة حيث هناك العديد من التعريفات نذكر منها:

1: تعريف لوحة القيادة

- **تعريف01:** "مجموعة من المؤشرات التي يتم اختيارها من طرف المسؤولين كمعيار تدل على مدى تحقيقهم لأهدافهم، وهي مستعارة اصطلاحا من لوحة قيادة السيارة أو الطائرة، من خلال المؤشرات التي تدل على السرعة ومستوى البنزين، وذلك من أجل الوصول إلى الهدف المنشود"[1].

- **تعريف 02:** "تشخيص دائم في المؤسسة يرتكز على ابراز وضعيتها بصفة منتظمة ودورية، حيث تظهر المعلومات المتعلقة بالتسيير بواسطة نسب في جداول رقمية أو منحنيات أو رسوم بيانية فلوحة القيادة في التسيير موجزة ومعبرة يستطيع من خلالها المسير تقديم تسلسل الأحداث ويعيد فحص ومواجهة التوجهات وتصحح القرارات"[2].

- **تعريف 03:** "مجموعة من المؤشرات والمعلومات الضرورية التي تساعد على إعطاء نظرة شاملة حول المؤسسة، كما تساهم في توجيه التسيير بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية فهي بذلك تمثل لغة مشتركة لمختلف أطراف المؤسسة"[3].

- **تعريف 04:** هي أداة إدارية لقياس الأداء، التي من خلالها تقوم البنوك باتخاذ قراراتها وتصبح أكثر توجيها للعمليات والاستراتيجية الشاملة، حيث تسمح القيادة بالإجابة على الأسئلة التالية: هل لدينا الاستراتيجية الصحيحة؟ هل نحقق أهدافنا؟، ماهي نقاط ضعفنا وقوتنا؟ ما مدى رضا عملائنا عنا؟[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف لوحة القيادة كما يلي: هي عبارة عن حزمة من المؤشرات المالية وغير المالية التي تهتم بمختلف الجوانب التي تساهم في الرفع من مستوى الأداء. تمتاز هذه المؤشرات بالإيجاز والوضوح وتعمل على تشخيص وضعية البنك مما يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة من أجل تحقيق أهدافها.

2: خصائص لوحة القيادة

[1] منير نوري، **التسيير العملي والاتصالات الإدارية المفاهيم والتطبيقات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص158

[2] فطيمة عليش، يوسف بوعيشاوي، **لوحة القيادة والأعمال المصرفية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي أفلو، 2020، ص70.

[3] دحية عبد الحفيظ، **نظرة حول لوحة القيادة في البنوك العمومية التجارية الجزائرية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 05، 2008، ص77.

[4] Alaa benhamida**, la microfinance pour les femmes et le tableau de bord de gestion**, msc, HEC Montréal, avril 2013, p05

تتميز لوحة القيادة بمجموعة من الخصائص نذكر منها[1]:

- تتميز لوحة القيادة بالخوصصة لكل مسؤول لوحة قيادة تتناغم مع نشاطه.
- تحتوي على المؤشرات التي نستطيع من خلالها قياس الأداء.
- تساعد في اكتشاف الانحرافات والتعديل فيها بما يطابق احتياجات المسؤولين.
- تسمح بتصحيح هذه الانحرافات في الوقت اللازم.

بالإضافة إلى[2]:

- المصداقية: يجب اختيار وتحديد المؤشرات وطرق الحساب بدقة.
- الوضوح: يحب ترتيب المعلومة وفق أهميتها.
- المرونة: يجب على لوحة القيادة أن تمتاز بالمرونة وذلك من أجل مواكبة التغيرات التي قد تحدث.

3: أبعاد لوحة القيادة

تمتاز لوحة القيادة ببعدين أساسيين يتمثلان في[3]:

- **البعد الاقتصادي:** يجب إرفاق كل وظيفة بلوحة قيادة خاصة بها تسمح للمسؤولين بالتحكم في نشاطاتهم تضم عادة المؤشرات المالية.

- **البعد الاجتماعي:** يمكن تعريفه على أنه "مجموعة من المؤشرات تسمح بمتابعة تطور الأداء الاجتماعي للعمال، وكذا فحص جودة الجو الاجتماعي".

- يمكن كذلك إضافة بند آخر في البنوك الإسلامية الذي يتمثل في:

- **البعد الديني:** هو مدى التزام البنك فيما يخص المعاملات الشرعية وتقييم أداء هذه المعاملات من الناحية الشرعية.

4: أنواع لوحة القيادة

تتضمن لوحة القيادة مجموعة من الوظائف تتمثل في[4]:

- **وسيلة تقيس الأداء:** من خلال عملية المقارنة بين الأهداف المحققة مع الأهداف المراد تحقيقها وتبيين الانحرافات الموجودة.

---

[1] زينب بوغازي، رقاد سليمة، **لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص293.

[2] خلف الله كريم، بريكة السعيد، **نظام لوحات القيادة الحديث ودوره في تقييم الأداء المستدام دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد 10، 2018، ص498.

[3] خلف الله كريم، بريكة السعيد، **نظام لوحات القيادة الحديث ودوره في تقييم الأداء المستدام دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة**، مرجع سبق ذكره، ص 497

[4] منير نوري، **التسيير العملي والاتصالات الإدارية المفاهيم والتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص160

- **وسيلة تنبؤ :** تلعب لوحة القيادة دورا فعالا في تشخيص الوضعية الحقيقية للمؤسسة. لأجل التحكم الدقيق يجب الاعتماد على عملية التنبؤ كإجراء لتصميم لوحة القيادة.
- **وسيلة مشاركة وتفاوض:** من خلال جو المناقشة والحوار لكل مراكز المسؤولية عند الاجتماعات.
- **وسيلة إعلام:** من خلال إعلام المسؤولين بالنتائج المحصل عليها على مستوى كافة مراكز المسؤولية.

خلاصة الفصل الثاني:

شهد القطاع البنكي عبر العقود الأخيرة أزمات اقتصادية ومالية متكررة، أدت في كثير من الحالات إلى انهيار بعض المؤسسات المصرفية وإفلاسها، وهو ما أظهر بوضوح الحاجة إلى تطوير آليات المتابعة والرقابة الداخلية والخارجية. فلم تعد البنوك مجرد مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين والمستثمرين، بل أصبحت ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم مسارات التنمية. ومن هنا برزت أهمية الاعتماد على أدوات قياس الأداء كآلية لتقويم مدى نجاح هذه المؤسسات في بلوغ أهدافها الاستراتيجية.

إن عملية قياس الأداء لا تقتصر على رصد النتائج المالية فقط، وإنما تمتد لتشمل جوانب اجتماعية وتنموية، باعتبار أن البنوك الحديثة تتحمل مسؤولية مجتمعية تجاه محيطها، وتسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. ومن أجل ذلك، يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية، التي تسمح بتقييم شامل ودقيق للأداء البنكي، سواء من حيث الكفاءة التشغيلية، أو من حيث قدرته على الاستجابة للتحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

كما أن الاعتماد على خطط تقديرية ومقارنة النتائج المحققة بالأهداف المسطرة، يساعد المؤسسات المالية على اكتشاف الانحرافات والاختلالات مبكرًا، وبالتالي اتخاذ إجراءات تصحيحية فعّالة تقلل من المخاطر، وتعزز فرص الاستقرار والنمو. وبذلك يصبح قياس الأداء أداة استراتيجية لا غنى عنها، ليس فقط لمتابعة مدى تحقيق الأهداف، بل أيضًا كوسيلة استباقية لمعالجة الأزمات وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المصرفية في بيئة اقتصادية تتسم بالتقلب وعدم اليقين.

الفصل الثالث: قياس كفاءة وأداء البنوك الإسلامية محل الدراسة

تمهيد الفصل:

تعتبر كفاءة البنوك الإسلامية وأدائها الاقتصادي والمالي من المواضيع التي لقيت اهتماما متزايدا بين الباحثين، نظرا لدورها المحوري في تحقيق التنمية والاستقرار المالي والاقتصادي، وشهدت البنوك الإسلامية زيادة في عددها خاصة خلال الألفية الجديدة، مما زادت الحاجة إلى دراسة كفاءة وأداء هذه البنوك في بيئات عربية مختلفة، انطلاقا مما سبق ارتأينا دراسة كفاءة وأداء مجموعة من البنوك الإسلامية العربية مقسمة على 3 دول الجزائر، السعودية والإمارات من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث التالية:

- **المبحث الأول:** تقديم الدراسة التطبيقية لكفاءة البنوك الإسلامية
- **المبحث الثاني:** قياس كفاءة البنوك الإسلامية محل الدراسة
- **المبحث الثالث:** تحليل الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية محل الدراسة

المبحث الأول: تقديم الدراسة التطبيقية لكفاءة البنوك الإسلامية

سوف نتناول في هذا المبحث التعريف بالبنوك الإسلامية محل الدراسة وكذلك تقديم الدراسة التطبيقية لكفاءة البنوك الإسلامية وتحليلها.

المطلب الأول: التعريف بالبنوك محل الدراسة

أولا: بنك البركة الجزائري:

اعتمد سنة 1991 كأول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام، خاص)، تم انشاء بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 حيث شرع في مزاولة نشاطه برأس مال قدره 500.000.000 دينار جزائري ليصل الى 20.000.000.000 دينار جزائري سنة 2020. [1]

التزاما بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة خدماته وعملياته، فإن بنك البركة الجزائري يعرض على متعامليه من أفراد ومهنيين ومؤسسات باقة واسعة من المنتجات البنكية الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، مصادق عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لديه[2].

تتطابق فكرة المؤسسة المسؤولة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء التي تحكم نشاط البنك، وعليه، امتثالا لهذه المبادئ، يسعى البنك لتقديم يد العون والمساعدة لفئات مختلفة من المجتمع الذي ينتمي إليه.

ثانيا: بنك السلام الجزائري:

مصرف السلام الجزائر، بنك يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. [3]

مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من

[1] موقع بنك البركة، www.albaraka-bank.dz ، اطلع عليه يوم 31-01-2025، 10:35.

[2] المرجع نفسه.

[3] موقع مصرف السلام، https://www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[1]

ثالثا: بنك الراجحي السعودي:

تأسس بنك الراجحي عام 1957، وهو من أكبر البنوك في العالم من حيث القيمة السوقية والأكبر في الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية، بإجمالي أصول 801 مليار ريال سعودي، ورأس مال مدفوع 40 مليار ريال سعودي (10.66 مليار دولار أمريكي)، وقاعدة موظفين تزيد عن 20000 موظف، مع أكثر من 60 عامًا من الخبرة في الأنشطة المصرفية والتجارية .

تم دمج مختلف المؤسسات الفردية التي تحمل اسم الراجحي في مظلة "مؤسسة الراجحي للتجارة والصرافة" بين عامي 1978 و1988، وتم تأسيس البنك كشركة مساهمة سعودية تحت اسم شركة الراجحي المصرفية والاستثمار والتي سميت لاحقًا في عام 2006 باسم مصرف الراجحي .

تتجذر المجموعة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بعمق في مبادئ الصيرفة الإسلامية، وهي تلعب دورًا أساسيًا في سد الفجوة بين المتطلبات المالية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، بينما تقود العديد من معايير الصناعة والتنمية، وذلك من خلال قاعدة راسخة في المملكة العربية السعودية، حيث يمتلك مصرف الراجحي شبكة واسعة تضم أكثر من 510 فرعًا، وأكثر من 4,603 ماكينة صراف آلي، وأكثر من 584 نقطة بيع مع التجار، وأكبر قاعدة عملاء من أي بنك في المملكة، بالإضافة إلى 153 مركز تحول في جميع أنحاء المملكة[2].

رابعا: بنك إنماء:

يعد مصرف الإنماء أحد أبرز مقدمي الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية وأكثرها حداثة وعصرية من خلال خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة متوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية تحقق أهداف وتطلعات عملائه من مختلف القطاعات. تأسس مصرف الإنماء في عام 2006 بموجب مرسوم ملكي، ويقوم بدور حيوي وبارز في الاقتصاد الوطني من خلال منظومة مصرفية متكاملة وفق أحدث الممارسات المصرفية العالمية بإشراف من البنك المركزي السعودي.[3]

[1] موقع مصرف السلام، https://www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

[2] موقع بنم الراجحي، www.alrajhibank.com ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

[3] موقع مصرف إنماء، www.alinma.com ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

يقدم مصرف الإنماء خدماته للأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، من خلال منتجات وخدمات شاملة، تقدم من طرف فريق عالي التأهيل والتدريب لتوفير تجربة مصرفية فريدة تلبي احتياجات عملاء المصرف تشمل منتجات التمويل بأنواعها الشخصي والعقاري وتمويل السيارات، بالإضافة إلى خدمات الحسابات الجارية وخدمات المدفوعات والبطاقات ومنتجات الحماية والادخار وباقة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات.[1]

يسعى مصرف الإنماء إلى تقديم تجربة مصرفية رقمية عصرية تتناسب مع متطلبات عملائه من مختلف الفئات، حيث يسعى باستمرار إلى مواكبة التقنيات وتقديم أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية التي تؤمن حصول عملائه على أفضل تجربة مصرفية تلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم المالية والتي تشمل تقديم أفضل الخدمات الرقمية والتي تمكنهم من إجراء تعاملاتهم المصرفية بسرعة وأمان على مدار الساعة من خلال الخدمات الذاتية لإدارة الحسابات وأنظمة المدفوعات، والحصول على باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتعددة.[2]

سيواصل مصرف الإنماء بإذن الله دوره في دعم الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية والإسهام في تحقيق مستقبل مشرق ضمن رؤية المملكة 2030، واستراتيجية المصرف 2025 وتقديم العديد من البرامج الحيوية والمستمرة لتنمية القطاع المصرفي وخدمة عملائه والقيام بدوره تجاه المجتمع من خلال عملياته وأنشطته التي تقوم على أساس امتثالها إلى الأحكام والضوابط الشرعية ومنظومة القيم التي أسس عليها المصرف ونهجه المتمحور حول الخدمة[3].

خامسا: مصرف البلاد:

بنك البلاد هو شركة سعودية مساهمة مقرها الرياض، تأسست بموجب المرسوم الملكي 48 \ م بتاريخ 1425/9/21 هـ (الموافق 4 نوفمبر 2004م) برأس مال 12,500,000,000 ريال سعودي، يعمل على توظيف رأس المال البشري وشبكة فروعنا وقنواتنا المصرفية وتعزيز الاستفادة من التحول الرقمي لتقديم أفضل قيمة تنافسية وأعلى مستويات تجربة العملاء بما يحقق مصالح وتطلعات عملائه ومنسوبيه، يعمل البنك على تقديم خدمات تتماشى مع أسس شرعية[4].

[1] موقع مصرف إنماء، www.alinma.com ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.
[4] موقع مصرف البلاد، www.bankalbilad.com ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

سادسا: مصرف الشارقة الإسلامي:

تأسس مصرف الشارقة الإسلامي في عام 1975 بموجب مرسوم أميري صادر من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة تحت مسمى بنك الشارقة الوطني، ومنذ ذلك الوقت والبنك يخطو قدماً نحو التطور إلى أن وصل عدد فروعه إلى 63 فرعاً موزعة في أنحاء الدولة. في 2002 نجح المصرف في إنجاز أول عملية تحول من نوعها على مستوى العالم من بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي يقدم خدمات مصرفية إسلامية متطورة. ولتميزه في جوانب التوطين، والجودة، وخدمة العملاء، حاز المصرف على الجوائز المحلية والإقليمية والعالمية[1].

سابعا: مصرف أبو ظبي الإسلامي:

تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي في 20 مايو 1997 كشركة مساهمة عامة وبدأ المصرف نشاطه المصرفي في 11 نوفمبر 1998 برأس مال قدره مليار درهم موزعة على أسهم مدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، يعد مصرف أبو ظبي الإسلامي مصرفاً رائداً في دولة الإمارات العربية المتحدة ورابع أكبر مصرف إسلامي في العالم. ويتواجد المصرف في العاصمة أبو ظبي حيث يتخذ منها مقراً رئيسياً له. وقد تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي في عام 1997 ليكون أول مصرف إسلامي في إمارة أبو ظبي.[2] ويمتلك مصرف أبو ظبي الإسلامي سجلاً حافلاً بمؤشرات النمو الإيجابية وبقاعدة أصول تبلغ 39 مليار دولار أمريكي. كما يقدم باقة شاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لما يزيد على مليون متعامل وذلك من خلال عرض متوازن يجمع بين تجربة المتعاملين الشخصية للغاية والخدمات المصرفية الرقمية ذات المعايير العالمية، يقدم مصرف أبوظبي الإسلامي باقة من الخدمات والحلول المصرفية المتكاملة للأفراد والشركات و العملاء من فئة الأثرياء. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المصرف على نطاق أوسع خدمات الوساطة وإدارة العقارات والمدفوعات وخدمات التكافل[3].

[1] موقع مصرف الشارقة الإسلامي، www.sib.ae ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

[2] موقع مصرف أبو ظبي الإسلامي، www.adib.ae، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

[3] المرجع نفسه.

ثامنا: مصرف دبي الإسلامي:

تأسس بنك دبي الإسلامي عام 1975، وهو أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأصول، وهو شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي. يقود بنك دبي الإسلامي تطور صناعة التمويل الإسلامي العالمية، وهو أيضًا أول بنك إسلامي متكامل الخدمات في العالم ومن بين أكبر البنوك الإسلامية في العالم. ومع أصول المجموعة التي تزيد عن 85 مليار دولار أمريكي وقيمة سوقية تزيد عن 11 مليار دولار أمريكي، تعمل المجموعة بقوة عاملة تزيد عن 10000 موظف وحوالي 500 فرع في شبكتها العالمية الواسعة عبر الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. يخدم بنك دبي الإسلامي أكثر من 5 ملايين عميل في جميع أنحاء المجموعة، ويقدم مجموعة متزايدة من المنتجات والخدمات المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات[1].

المطلب الثاني: خطوات الدراسة

أولا: مراحل تقديم الدراسة الخاصة بكفاءة البنوك الإسلامية

من أجل بيان وتوضيح إشكالية الدراسة سنقوم بتحليل كفاءة البنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2013 إلى غاية 2022، حيث سنقيس كفاءة جميع البنوك محل الدراسة حيث سنقوم بذلك على عدة مراحل:

1. **المرحلة الأولى:** نقيس الكفاءة النسبية بافتراض أن عوائد الجحم ثابتة أي كلما زادت المدخلات تزيد المخرجات بنفس المقدار عن طريق أسلوب تحليل مغلف البيانات ذات التوجه المدخلي
2. **المرحلة الثانية:** نقيس الكفاءة النسبية بافتراض إن عوائد الحجم غير ثابتة أي كلما زادت المدخلات تزيد المخرجات بمقدار متغير عن طريق أسلوب تحليل مغلف البيانات ذات التوجه المدخلي
3. **المرحلة الثالثة:** القيام بمقارنة بين متوسطات الكفاءة للبنوك محل الدراسة على طول فترة الدراسة باستعمال معدلات الكفاءة.

ثانيا: البرامج المستخدمة في الدراسة

1. **برنامج DEAP:** يستعمل هذا البرنامج عادة في قياس الكفاءة النسبية والتقنية

[1] موقع مباشر، www.mubasher.info، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

2. **برنامج EXCEL:** من أجل جمع وتبويب المعطيات

3. **برنامج SPSS 27:** من أجل تحليل مختلف المعلومات وحساب المؤشرات الإحصائية اللازمة لذلك

ثالثا: عينة الدراسة

يتمثل عينة الدراسة من عدة بنوك تعمل في دول مختلفة بلغ عدد هذه البنوك 08 بنوك تشمل ثلاثة بنوك من المملكة العربية السعودية وثلاثة بنوك من دولة الإمارات وبنكين من الجزائر وهذا من أجل تحقيق أهداف الدراسة يمكن تلخيص عينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): البنوك محل الدراسة

الرقم	البلد	البنك	سنة التأسيس
1	الجزائر	بنك البركة	1991
2	الجزائر	بنك السلام	2008
3	السعودية	بنك الراجحي	1957
4	السعودية	بنك إنماء	2006
5	السعودية	بنك البلاد	2004
6	الإمارات	بنك الشارقة	1975
7	الامارات	بنك ابوظبي	1997
8	الامارات	بنك دبي	1975

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المواقع الرسمية للبنوك.

رابعا: متغيرات دراسة كفاءة البنوك الإسلامية محل الدراسة

من أجل تحديد مدخلات ومخرجات الدراسة تم الاستناد إلى منهج الوساطة الذي يعتبر النهج الأكثر تأقلما مع المؤسسات المصرفية التي تعتبر كوسيط بخلاف منهج الإنتاج والربحية، ومن أجل تحديد متغيرات الدراسة قمنا بالاعتماد على الدراسات السابقة في ذلك حيث تم اختيار مجموع الأصول والودائع كمدخلات والناتج الصافي كمخرجات يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): مخرجات ومدخلات الدراسة لقياس كفاءة البنوك الاسلامية

المدخلات	المخرجات
مجموع الأصول	الناتج الصافي
الودائع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: سيتم القيام بتحليل وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال مقاييس النزعة المركزية بحساب المتوسطات والانحراف المعياري باستخدام برنامج SPSS27.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (03-03): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	المعدل	الانحراف المعياري
الناتج الصافي	659077	872185
الأصول	35504545	38089475
الودائع	25648035	29927007

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS27

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط الناتج الصافي لعينة الدراسة كان حوالي 659077 دولار أمريكي بينما كان الانحراف المعياري في حدود 872185 دولار أمريكي، وبلغ متوسط الأصول حوالي 35504545 دولار أمريكي بانحراف معياري يقدر بـ 38089475 دولار أمريكي، في حين بلغ متوسط الودائع ما قيمته 24648035 دولار أمريكي بانحراف معياري يقدر بـ 29927007 دولار أمريكي.

دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة: سنقيس الارتباط بين متغيرات الدراسة عن طريق معامل بيرسون الذي يبين قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (03-04): الارتباط بين متغيرات الدراسة عن طريق معامل بيرسون

المتغيرات	الناتج الصافي	الأصول	الودائع
الناتج الصافي	1	0.97	0.973
الأصول	0,97	1	0.996
الودائع	0.973	0.996	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS27.

نلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة ارتباط وثيقة بين متغيرات الدراسة حيث وجدت علاقة ارتباط تقدر بـ 97٪ بين الناتج الصافي والأصول، و97,3٪ بين الناتج الصافي والودائع وعلاقة ارتباط تقدر بـ 99,6٪ بين الأصول والودائع، وكل المؤشرات السابقة دالة إحصائيا عند مختلف مستويات الدلالة باعتبار sig أقل من 5٪. من خلال ما سبق نستطيع القيام بدراستنا التطبيقية دون إقصاء لأي متغير من المتغيرات لأن من شروط تطبيق الأسلوب التطويقي للبيانات وجود ارتباط منطقي بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: قياس كفاءة البنوك الإسلامية

من أجل تبيين كفاءة البنوك الإسلامية ارتأينا قياس كفاءة البنوك محل الدراسة وتحليلها.

المطلب الأول: قياس كفاءة البنوك الجزائرية

سوف نقوم بتحليل كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية المتمثلة في بنك البركة والسلام على طيلة الفترة الممتدة بين 2013 إلى غاية سنة 2022

أولا: بنك البركة الجزائري: يوضح الجدول التالي كفاءة البنوك الإسلامية بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

الجدول رقم (03-05): كفاءة بنك البركة الجزائري بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	غلة الحجم
2013	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة
2014	0.998	0.998	1.000	كفاءة كاملة
2015	0.774	0.812	0.954	(IRS)
2016	0.691	0.747	0.925	(IRS)
2017	0.521	0.632	0.824	(IRS)
2018	0.695	0.743	0.936	(DRS)
2019	0.883	1.000	0.883	(DRS)
2020	0.574	0.584	0.982	(IRS)
2021	0.540	0.546	0.989	(IRS)
2022	0.530	0.567	0.934	(IRS)
	0,720	0,763	0,943	المعدل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج DEAP

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بنك البركة الجزائري حقق الكفاءة الكاملة سواء كانت عوائد الجحم ثابتة أو متغيرة، وبالتالي فهو كفؤ فنيا وحجميا خلال هذه السنة وحافظ على الكفاءة الحجمية خلال السنة الثانية من الدراسة بينما تراجعت الكفاءة الفنية الثابتة والمتغيرة بسبب تراجع الكفاءة الفنية التقنية. في باقي سنوات الدراسة كانت الكفاءة الفنية الثابتة محصورة بين 0,824 و0,989 بينما كانت الكفاءة الفنية المتغيرة خلال السنة 7 تامة، كما تراوحت خلال باقي سنوات الدراسة بين 0,546 و0,989 وعرفت السنة الخامسة تسجيل أدنى نسبة حيث قدرت ب 0,521. من خلال متوسط المعدلات نلاحظ بأن متوسط الكفاءة التقنية الثابتة بلغ ما يقارب 0.720 والكفاءة التقنية المتغيرة بلغ متوسطها ما قيمته 0,763، بينما بلغ متوسط الكفاءة الحجمية ما قيمته0,943.

الجدول رقم (03-06): أسباب واقتراحات كفاءة بنك البركة الجزائري

نوع الكفاءة	القيمة	الأسباب الممكنة	الاقتراحات والحلول
الكفاءة الفنية الثابتة	0.720	- ضعف استغلال الأصول الثابتة بشكل كبير - عدم استغلال ودائع البنك بصورة جيدة	- تحسين استغلال الأصول -التجديد الدوري للأصول الثابتة -تخصيص الودائع في مشاريع تنموية لزيادة في الأرباح
الكفاءة الفنية المتغيرة	0.763	- ضعف في استخدام الموارد المتغيرة كحجم العمالة	-متابعة تطوير العمليات التشغيلية من خلال تحليل الأداء -التكوين المستمر للموظفين من أجل الزيادة في الإنتاجية
الكفاءة الحجمية	0.943	عائدات الحجم متزايدة: الحجم أقل من اللازم عائدات الجحم متناقصة: الحجم أكبر من اللازم	-إذا كانت عائدات الحجم متزايدة تجب الزيادة في حجم العمليات - إذا كانت عائدات الحجم متناقصة يجب الإنقاص في حجم العمليات

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: بنك السلام

يوضح الجدول التالي كفاءة البنوك الإسلامية بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة.

الجدول رقم (03-07): كفاءة بنك السلام بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	الملاحظات
2013	0.976	1.000	0.976	(DRS)
2014	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة
2015	0.259	1.000	0.259	(IRS)
2016	0.533	0.704	0.757	(IRS)
2017	0.352	0.423	0.833	(IRS)
2018	0.549	0.639	0.860	(DRS)
2019	0.791	1.000	0.791	(DRS)
2020	0.477	0.570	0.837	(DRS)
2021	0.357	0.430	0.830	(DRS)
2022	0.428	0.537	0.797	(DRS)
	0,572	0,73	0,794	المعدل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج DEAP.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بنك السلام حقق كفاءة تامة خلال السنة الثانية من الدراسة حيث كانت كل من الكفاءة الفنية الثابتة والمتغيرة كفاءة تامة وهذا ما يدل على الاستغلال الأمثل للموارد. بينما تراوحت الكفاءة الفنية الثابتة خلال سنوات الدراسة ما بين 0,295 و0,976 بينما كانت الكفاءة المتغيرة تامة خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة، وشهدت تذبذبا خلال باقي سنوات الدراسة بين 0,423 و.0,704 كما شهدت الكفاءة الحجمية تذبذبا كبيرا خاصة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة. من خلال المتوسطات نلاحظ أن متوسط الكفاءة الفنية الثابتة قدر ب 0,572 وهي غير كفؤة بشكل معتبر بينما حددت كفاءة الفنية المتغيرة بقيمة 0,73 والكفاءة الحجمية بقيمة 0,794.

الجدول رقم (03-08): أسباب واقتراحات كفاءة بنك السلام الجزائري

نوع الكفاءة	القيمة	الأسباب الممكنة	الاقتراحات والحلول
الكفاءة الفنية الثابتة	0,572	- ضعف كبير في استخدام الأصول الثابتة - عدم الاستغلال الجيد للودائع	-تحسين في إدارة الأصول الثابتة -تخصيص الودائع في مشاريع تنموية للزيادة في الأرباح
الكفاءة الفنية المتغيرة	0,73	عدم كفاءة البنك في استخدام موارده المتغيرة.	-متابعة تطوير العمليات التشغيلية من خلال تحليل الأداء -التكوين المستمر للموظفين من أجل الزيادة في الإنتاجية
الكفاءة الحجمية	0,794	عائدات الحجم متزايدة: الحجم أقل من اللازم عائدات الجحم متناقصة: الحجم أكبر من اللازم	-إذا كانت عائدات الحجم متزايدة تجب الزيادة في حجم العمليات - إذا كانت عائدات الحجم متناقصة يجب الإنقاص في حجم العمليات

المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا: مقارنة كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية

الجدول رقم (03-09): مقارنة كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية

	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية
بنك البركة	0,72	0,763	0,943
بنك السلام الجزائري	0,572	0,3	0,794

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كفاءة بنك البركة كانت أكثر نجاعة من نظيرتها في بنك السلام على مختلف مستوياتها سواء الكفاءة الثابتة أو المتغيرة أو الحجمية وهذا راجع لقدم بنك البركة مقارنة ببنك السلام الجزائري.

المطلب الثاني: كفاءة البنوك السعودية

سوف نقوم بتحليل كفاءة البنوك الإسلامية السعودية المتمثلة في بنك الراجحي وإنماء والبلاد طيلة الفترة الممتدة بين 2013 إلى غاية سنة 2022م.

أولا: بنك الراجحي

يوضح الجدول التالي كفاءة البنوك الإسلامية بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة.

الجدول رقم (03-10): كفاءة بنك الراجحي بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	الملاحظات
2013	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة
2014	0.801	0.904	0.885	(IRS)
2015	0.829	0.898	0.923	(IRS)
2016	0.783	0.850	0.922	(IRS)
2017	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة
2018	0.384	0.788	0.487	(IRS)
2019	0.974	0.999	0.976	(DRS)
2020	0.830	0.858	0.967	(DRS)
2021	0.863	0.941	0.917	(DRS)
2022	0.909	1.000	0.909	(DRS)
	0,837	0,924	0,899	المعدل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج DEAP.

نلاحظ من خلال جدول قياس الكفاءة أن بنك الراجحي حقق الكفاءة التامة سواء الكفاءة الفنية الثابتة أو المتغيرة أو الحجمية خلال سنتي 2013 و 2017 حيث حقق في هذه السنوات الحد الأقصى من الإنتاج، أما في سنوات 2014 ،2015 ،2016، 2018 نلاحظ أن الكفاءة كانت أقل من الواحد وعوائد الحجم متزايدة مما يعني أن زيادة الأصول والودائع تؤدي إلى الارتفاع في الناتج الصافي، كما نلاحظ في سنة 2018 تراجعا كبيرا في كفاءة البنك، وهذا ما يدل على عدم الاستغلال الأمثل للودائع والأصول، أما سنوات 2019، 2020، 2021، 2022 نلاحظ بأن عائدات الحجم متناقصة أي أن أي زيادة في الأصول والودائع لا تكون متناسبة مع الناتج الصافي، مع ملاحظة أن في سنة 2022 كانت الكفاءة الفنية المتغيرة تامة وأن الكفاءة الحجمية قريبة من الواحد. من خلال

المعدل نلاحظ بأن البنك يحتاج إلى تحسين موارده الثابتة حيث يدل معدلا لكفاءة الفنية الثابتة على الضعف في استغلال هذه الموارد، ويدل معدل الكفاءة الحجمية المتغيرة على أن البنك يعمل بمرونة عالية في موارده المتغيرة، أما الكفاءة الحجمية فنلاحظ بأنها قريبة من الجحم الأمثل لها.

الجدول رقم (03-11): أسباب واقتراحات لتطوير كفاءة بنك الراجحي

نوع الكفاءة	القيمة	الأسباب الممكنة	الاقتراحات والحلول
الكفاءة الفنية الثابتة	0,837	– ضعف استغلال الأصول الثابتة – سوء إدارة استغلال الودائع	–تحسين في إدارة الأصول الثابتة من خلال تطوير العمليات التشغيلية –تخصيص الودائع في مشاريع تنموية للزيادة في الأرباح
الكفاءة الفنية المتغيرة	0,924	الاستغلال الأمثل للموارد المتغيرة	–متابعة تطوير العمليات التشغيلية من خلال تحليل الأداء –التكوين المستمر للموظفين من أجل الزيادة في الإنتاجية
الكفاءة الحجمية	0,899	عائدات الحجم متزايدة: الحجم أقل من اللازم عائدات الجحم متناقصة: الحجم أكبر من اللازم	–إذا كانت عائدات الحجم متزايدة تجب الزيادة في حجم العمليات – إذا كانت عائدات الحجم متناقصة يجبالإنقاص في حجم العمليات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا: بنك انماء

يوضح الجدول التالي كفاءة بنك انماء بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

الجدول (03-12): كفاءة بنك انماء بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	الملاحظات
2013	0.733	1.000	0.733	(IRS)
2014	0.664	0.869	0.764	(IRS)
2015	0.699	0.857	0.816	(IRS)
2016	0.713	0.867	0.822	(IRS)
2017	0.737	0.842	0.876	(IRS)
2018	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة

2019	0.774	0.802	0.965	(IRS)
2020	0.513	0.573	0.896	(IRS)
2021	0.698	0.705	0.989	(IRS)
2022	0.795	1.000	0.795	(DRS)
المعدل	0,733	0,851	0,866	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج DEAP.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن سنة 2018 شهدت كفاءة تامة سواء بالنسبة للكفاءة الفنية أو الحجمية أو المتغيرة هذا ما يدل على الاستغلال الأمثل للموارد دون هدر، كما نلاحظ أنه خلال سنوات 2013-2014-2015-2016-2017 أن عوائد الجحم متزايدة وتميزت بأن الكفاءة الفنية المتغيرة كانت مرتفعة مقارنة بالكفاءة الفنية الثابتة التي كانت متدنية نوعا ما مما يدل على الضعف في استغلال الموارد الثابتة، أما بالنسبة لسنوات 2019، 2020، 2021 نلاحظ بأن عائدات الحجم متزايدة مما يدل على أن البنك يجب عليه الزيادة في حجم العمليات حتى يزيد من حجم الكفاءة. خلال سنة 2022 نلاحظ بان البنك يعمل تحت عوائد حجم متناقصة حيث يجب عليه تخفيض حجم العمليات حتى يحقق الكفاءة المثلى، من خلال معدلات الكفاءة نلاحظ بأن الكفاءة الفنية الثابتة منخفضة وهذا ما يدل على عدم الاستغلال الأمثل للموارد الثابتة أما بالنسبة للكفاءة المتغيرة فهي مرتفعة نسبيا مقارنة بالكفاءة الثابتة لكن لايزال هناك هدر في الموارد المتغيرة، أما الكفاءة الحجمية فتدل على أن الحجم الإنتاجي أقل من المستوى الأمثل.

الجدول رقم (03-13): أسباب واقتراحات لتطوير كفاءة بنك إنماء

نوع الكفاءة	القيمة	الأسباب الممكنة	الاقتراحات
الكفاءة الفنية الثابتة	0,733	-سوء تخطيط استغلال الموارد الثابتة - عدم الاستثمار في تجديد التثبيتات	-تحسين استغلال التثبيتات -الصيانة الدورية للتثبيتات
الكفاءة الفنية المتغيرة	0,851	نقص الكفاءة التشغيلية	-تدريب الفرق والموظفين لتجنب هدر الموارد المتاحة
الكفاءة الحجمية	0,866	عائدات الحجم متزايدة: الحجم أقل من اللازم عائدات الجحم متناقصة: الحجم أكبر من اللازم	-إذا كانت عائدات الحجم متزايدة تجب الزيادة في حجم العمليات - إذا كانت عائدات الحجم متناقصة يجب الإنقاص في حجم العمليات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

ثالثا: بنك البلاد

يوضح الجدول التالي كفاءة بنك البلاد بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة.

الجدول رقم (03-14): كفاءة بنك البلاد بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	الملاحظات
2013	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة
2014	0.952	0.978	0.973	(DRS)
2015	0.767	0.777	0.987	(DRS)
2016	0.802	0.805	0.997	(DRS)
2017	0.787	0.793	0.992	(DRS)
2018	0.776	0.797	0.973	(DRS)
2019	0.825	0.870	0.948	(DRS)
2020	0.838	0.853	0.983	(DRS)
2021	0.925	0.945	0.980	(DRS)
2022	0.977	1.000	0.977	(DRS)
المعدل	0,865	0,882	0,981	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج DEAP.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البنك حقق الكفاءة الكاملة خلال سنة 2013 سواء الفنية أو الثابتة أو المتغيرة مما يدل على أن البنك يعمل بأداء مثالي باستغلال جميع الموارد المتاحة، في سنة 2022 نلاحظ أن الكفاءة المتغيرة مثالية لكن الحجم الإنتاجي يتجاوز المستوى الأمثل بقليل، أما خلال سنوات 2015، 2016، 2017 نلاحظ أن مستوى الكفاءة كان منخفضا نوعا ما سواء كانت ثابتة أو متغيرة وهذا يدل على عدم الاستغلال الأمثل للموارد أما خلال سنوات 2019، 2020، 2021 شهدت تحسنا في الكفاءة خاصة فيما يخص الكفاءة المتغيرة للبنوك. نلاحظ بأن البنك يستغل في موارده بشكل جيد، أما بالنسبة للكفاءة المتغيرة فإنها تدل على قدرة البنك على استغلال الموارد المتغيرة، كذلك فإن الحجم الإنتاجي قريب من المستوى الأمثل.

الجدول رقم (03-15): أسباب واقتراحات لتطوير كفاءة بنك البلاد

نوع الكفاءة	القيمة	الأسباب الممكنة	الاقتراحات
الكفاءة الفنية الثابتة	0,865	-سوء توزيع الموارد الثابتة -نقص الاستثمار في تحسين التثبيتات	تحسين استخدام الأصول الثابتة
الكفاءة الفنية المتغيرة	0,882	نقص في إدارة العمليات التشغيلية نوعا ما	تدريب الموظفين على تحليل العمليات التشغيلية
الكفاءة الحجمية	0,981	عائدات الحجم متزايدة: الحجم أقل من اللازم عائدات الجحم متناقصة: الحجم أكبر من اللازم	-إذا كانت عائدات الحجم متزايدة تجب الزيادة في حجم العمليات - إذا كانت عائدات الحجم متناقصة يجب الإنقاص في حجم العمليات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

رابعا: مقارنة كفاءة البنوك السعودية

الجدول رقم (03-16): مقارنة كفاءة البنوك السعودية

البنوك	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية
بنك الراجحي	0,837	0,924	0,899
بنك انماء	0,733	0,851	0,866
بنك البلاد	0,865	0,882	0,981

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

نلاحظ من الجدول السابق بأن بنك البلاد أفضل من بنك الراجحي وبنك إنماء فيما يخص الكفاءة الفنية الثابتة مما يدل على الاستغلال الأمثل لموارده الثابتة مقارنة بهما، أما فيما يخص الكفاءة الفنية المتغيرة فنلاحظ بأن بنك الراجحي أفضل منهما ما يدل على أن لديه كفاءة تشغيلية عالية في إدارة موارده المتغيرة، أما فيما يخص الكفاءة الحجمية نلاحظ بأن بنك البلاد قريب جداً من المستوى الأمثل أي من حجم الإنتاج الأمثل.

المطلب الثالث: قياس كفاءة البنوك الإماراتية

سوف نقوم بتحليل كفاءة البنوك الإسلامية الاماراتية المتمثلة في بنك الشارقة وأبو ظبي ودبي طيلة الفترة الممتدة بين 2013 إلى غاية سنة 2022م.

أولا: بنك الشارقة الإسلامي

الجدول رقم (03-17): كفاءة بنك الشارقة الاسلامي بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	الملاحظات
2013	0.945	1.000	0.945	(IRS)
2014	0.947	0.976	0.970	(IRS)
2015	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة
2016	0.819	0.831	0.985	(IRS)
2017	0.805	0.841	0.958	(DRS)
2018	0.736	0.857	0.859	(DRS)
2019	0.759	0.984	0.772	(DRS)
2020	0.489	0.502	0.974	(IRS)
2021	0.604	0.689	0.877	(DRS)
2022	0.711	1.000	0.711	(DRS)
المعدل	0,782	0,868	0,905	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج DEAP.

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك الشارقة حقق الكفاءة الكاملة خلال سنة 2015 سواء فنية ثابتة كانت أو متغيرة أو حجمية وهذا ما يدل على استخدام موارده الثابتة والمتغيرة خلال هذه السنة بشكل فعال، أما خلال سنوات 2013، 2014، 2016، 2020 فنلاحظ أن عائدات الحجم متزايدة أي على البنك الزيادة في حجم عملياته من أجل الوصول إلى المستوى الأمثل للكفاءة، أما خلال باقي سنوات الدراسة فنلاحظ أن عائدات الحجم متناقصة مما يدل على أن البنك يتجاوز المستوى الأمثل، كما أن في سنة 2022 حقق البنك كفاءة فنية متغيرة تامة أي أن الموارد المتغيرة تعمل عند المستوى الأمثل.

الجدول رقم (03-18): أسباب واقتراحات لتطوير كفاءة بنك الشارقة الاسلامي

نوع الكفاءة	القيمة	الأسباب الممكنة	الاقتراحات
الكفاءة الفنية الثابتة	0,782	-سوء توزيع الموارد الثابتة -نقص الاستثمار في تحسين التثبيتات	تحسين استخدام الأصول الثابتة
الكفاءة الفنية المتغيرة	0,868	نقص في إدارة العمليات التشغيلية نوعا ما	تدريب الموظفين على تحليل العمليات التشغيلية
الكفاءة الحجمية	0,908	عائدات الحجم متزايدة: الحجم أقل من اللازم عائدات الجحم متناقصة: الحجم أكبر من اللازم	-إذا كانت عائدات الحجم متزايدة تجب الزيادة في حجم العمليات - إذا كانت عائدات الحجم متناقصة يجب الإنقاص في حجم العمليات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا: بنك أبو ظبي الإسلامي

الجدول رقم (03-19): كفاءة بنك أبو ظبي الإسلامي بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	الملاحظات
2013	0.733	1.000	0.733	(IRS)
2014	0.788	0.976	0.808	(IRS)
2015	0.778	0.940	0.827	(IRS)
2016	0.755	0.911	0.828	ع(IRS)
2017	0.916	0.983	0.932	(IRS)
2018	0.950	0.988	0.962	(IRS)
2019	0.979	1.000	0.979	(IRS)
2020	0.604	0.829	0.729	(IRS)
2021	0.811	0.878	0.924	(IRS)
2022	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة
المعدل	0,831	0,950	0,872	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج DEAP.

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك حقق الكفاءة الكاملة خلال سنة 2022 سواء على مستوى الكفاءة الفنية الثابتة أو المتغيرة أو الحجمية أي أن البنك يعمل عند المستوى الأمثل وتعتبر السنة المرجعية، أما خلال باقي سنوات الدراسة فنلاحظ أن البنك يعمل تحت عوائد جحم متزايدة، أي

أنها أقل من المستوى الأمثل ويجب زيادة حجم العمليات لبلوغ المستوى الأمثل للبنك ، كما نلاحظ أن خلال سنوات 2014، 2015، 2016 ، 2017 ، 2018 كان البنك يعمل بكفاءة فنية متغيرة قريبة من المستوى الأمثل وخلال سنة 2019 حقق المستوى الأمثل وهذا ما يدل على أن البنك يعمل بكفاءة مرتفعة في استغلال موارده المتغيرة.

الجدول رقم (03-20): أسباب واقتراحات لتطوير كفاءة بنك أبو ظبي الإسلامي

نوع الكفاءة	القيمة	الأسباب الممكنة	الاقتراحات والحلول
الكفاءة الفنية الثابتة	0,831	– ضعف استغلال الأصول الثابتة – سوء إدارة استغلال الودائع	–تحسين في إدارة الأصول الثابتة من خلال تطوير العمليات التشغيلية. –تخصيص الودائع في مشاريع تنموية لزيادة في الأرباح.
الكفاءة الفنية المتغيرة	0,950	الاستغلال الأمثل للموارد المتغيرة	–متابعة تطوير العمليات التشغيلية من خلال تحليل الأداء. –التكوين المستمر للموظفين من أجل الزيادة في الإنتاجية.
الكفاءة الحجمية	0,872	عائدات الحجم متزايدة: الحجم أقل من اللازم عائدات الجحم متناقصة: الحجم أكبر من اللازم	–إذا كانت عائدات الحجم متزايدة تجب الزيادة في حجم العمليات. – إذا كانت عائدات الحجم متناقصة يجب الإنقاص في حجم العمليات.

المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا: بنك دبي الإسلامي

الجدول رقم (03-21): كفاءة بنك دبي الإسلامي بافتراض عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	الملاحظات
2013	0.623	1.000	0.623	(IRS)
2014	0.884	1.000	0.884	(IRS)
2015	1.000	1.000	1.000	كفاءة كاملة
2016	0.948	0.966	0.981	(DRS)
2017	0.877	0.926	0.947	(DRS)
2018	0.921	1.000	0.921	(DRS)

2019	0.889	1.000	0.889	(DRS)
2020	0.440	0.478	0.920	(IRS)
2021	0.616	0.666	0.926	(DRS)
2022	0.802	1.000	0.802	(DRS)
المعدل	0,804	0,904	0,889	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج DEAP.

نلاحظ أن البنك حقق كفاءة كاملة خلال سنة 2015 سواء بالنسبة للكفاءة الفنية الثابتة والكفاءة الفنية المتغيرة والكفاءة الحجمية أي أن البنك يعمل عند المستوى الأمثل، أما خلال سنوات 2013، 2014 ، 2020 فإن البنك يعمل تحت عوائد حجم متزايدة أي أن البنك يجب عليه الزيادة في حجم عملياته حتى يبلغ المستوى الأمثل لذلك، كما نلاحظ أن كفاءة البنك المتغيرة خلال سنوات من 2013 إلى غاية 2019 كانت قريبة من المستوى الأمثل وعملت في المستوى الأمثل في العديد من السنوات خلال هذه الفترة وهذا ما يدل على أن كفاءة البنك عالية في استغلال موارده المتغيرة.

الجدول رقم (03-22): أسباب واقتراحات لتطوير كفاءة بنك دبي الإسلامي

نوع الكفاءة	القيمة	الأسباب الممكنة	الاقتراحات والحلول
الكفاءة الفنية الثابتة	0,804	– ضعف استغلال الأصول الثابتة – سوء إدارة استغلال الودائع	–تحسين في إدارة الأصول الثابتة من خلال تطوير العمليات التشغيلية –تخصيص الودائع في مشاريع تنموية لزيادة في الأرباح
الكفاءة الفنية المتغيرة	0,904	الاستغلال الجيد للموارد المتغيرة	–متابعة تطوير العمليات التشغيلية من خلال تحليل الأداء –التكوين المستمر للموظفين من أجل الزيادة في الإنتاجية
الكفاءة الحجمية	0,889	عائدات الحجم متزايدة: الحجم أقل من اللازم عائدات الجحم متناقصة: الحجم أكبر من اللازم	–إذا كانت عائدات الحجم متزايدة يجب الزيادة في حجم العمليات – إذا كانت عائدات الحجم متناقصة يجب الإنقاص في حجم العمليات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

رابعا: مقارنة كفاءة البنوك الإماراتية

الجدول رقم (03-23): مقارنة كفاءة البنوك الإماراتية

البنوك	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية
بنك الشارقة	0,782	0,868	0,905
بنك أبو ظبي	0,831	0,950	0,872
بنك دبي	0,804	0,904	0,889

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن بنك أبو ظبي أحسن من بنك الشارقة وبنك دبي من حيث الكفاءة الفنية الثابتة أي أن بنك أبو ظبي يستغل موارده الثابتة بشكل أفضل منهما، كذلك بالنسبة للكفاءة المتغيرة نلاحظ بأن بنك أبو ظبي يستغل موارده المتغيرة أفضل منهما أي أنه يعمل تحت كفاءة تشغيلية عالية، أما الكفاءة الحجمية فنلاحظ بأن بنك الشارقة الإماراتي يعمل عند حجم قريب من المستوى الأمثل مقارنة بالبنكين الباقيين.

خامسا: مقارنة كفاءة البنوك محل الدراسة:

من خلال الجدول التالي يمكن مقارنة كفاءة البنوك الإسلامية محل الدراسة:

الجدول رقم (03-24): مقارنة كفاءة البنوك محل الدراسة

	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية
بنك البركة	0,72	0,763	0,943
بنك السلام الجزائري	0,572	0,73	0,794
بنك الراجحي	0,837	0,924	0,899
بنك انماء	0,733	0,851	0,866
بنك البلاد	0,865	0,882	0,981
بنك الشارقة	0,782	0,868	0,905
بنك أبو ظبي	0,831	0,950	0,872
بنك دبي	0,804	0,904	0,889

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (03-24) يتبين أن بنك البلاد حقق أعلى مستوى من الكفاءة الفنية الثابتة (0.865) وكذلك الكفاءة الحجمية (0.981)، وهو ما يعكس قدرته على

الاستفادة المثلى من موارده واستغلال وفورات الحجم بشكل فعال، في حين سجل بنك أبو ظبي أعلى مستوى من الكفاءة الفنية المتغيرة (0.950)، بما يدل على مرونته في التكيف مع المدخلات التشغيلية وإدارته الجيدة للموارد المتاحة. وعلى العكس من ذلك، جاء بنك السلام الجزائري في مؤخرة الترتيب، إذ أظهر أضعف كفاءة في مختلف الأصناف (0.572، 0.730، 0.794)، وهو ما يكشف عن محدودية أدائه مقارنة ببقية البنوك الإسلامية محل الدراسة ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-25): مقارنة متوسط كفاءة البنوك محل الدراسة

البنوك	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية	متوسط الكفاءة
بنك البلاد	0,865	0,882	0,981	0.909
بنك الراجحي	0,837	0,924	0,899	0.887
بنك أبو ظبي	0,831	0,950	0,872	0.884
بنك دبي	0,804	0,904	0,889	0.866
بنك الشارقة	0,782	0,868	0,905	0.852
بنك انماء	0,733	0,851	0,866	0.817
بنك البركة	0,72	0,763	0,943	0.809
بنك السلام	0,572	0,73	0,794	0.699

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

من خلال نتائج الكفاءة الفنية الثابتة والمتغيرة والحجمية يتضح وجود تفاوت معتبر بين البنوك محل الدراسة، حيث تصدرت البنوك السعودية وعلى رأسها بنك البلاد والراجحي الترتيب بفضل استفادتها من الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم للصيرفة الإسلامية وتبنيها المبكر لهذا النشاط، إضافة إلى الاستفادة من وفورات الحجم والتوسع الجغرافي الذي انعكس في ارتفاع الكفاءة الحجمية، بينما جاءت البنوك الإماراتية في مرتبة متوسطة بمستويات كفاءة جيدة تعكس قدرتها على الابتكار والتكيف مع بيئة مالية منفتحة، غير أن المنافسة القوية مع البنوك التقليدية حدّت من تفوقها، في حين أظهرت البنوك الجزائرية (السلام والبركة) أضعف النتائج نتيجة حداثة التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر وغياب تراكم الخبرة المؤسسية وضعف الإطار التنظيمي والرقابي، فضلاً عن محدودية الكفاءات البشرية المؤهلة، وهو ما يفسر تأخرها في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة، وعليه يمكن القول إن الكفاءة المصرفية لا ترتبط بالحجم فقط وإنما بمدى وضوح الرؤية

الاستراتيجية والدعم المؤسسي، مما يجعل التجربتين السعودية والإماراتية نماذج مرجعية يمكن الاستفادة منها في تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر عبر إصلاح الأطر التشريعية، تكثيف برامج التكوين، وتوسيع قاعدة المنتجات المالية الإسلامية.

المطلب الرابع: محددات كفاءة البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب لمعرفة مختلف محددات كفاءة البنوك الإسلامية التي يمكن تقسيمها إلى محددات داخلية تهتم بالجانب الداخلي ومحددات خارجية تهتم بالمحيط الخارجي للبنك.

أولا: المحددات الداخلية لكفاءة للبنوك الإسلامية محل الدراسة

يمكن تلخيص أهم المحددات الداخلية للبنوك الإسلامية في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-26): المحددات الداخلية لكفاءة البنوك

المحدد	طريقة حسابه	مصدر جمع البيانات
الربحية	النتيجة الصافية /حقوق الملكية	التقارير السنوية للبنوك
السيولة	إجمالي التمويل/ الودائع	التقارير السنوية للبنوك
كفاية رأس المال	حقوق الملكية/إجمالي التمويل	التقارير السنوية للبنوك
المخاطر الائتمانية	إجمالي التمويل / إجمالي الأصول	التقارير السنوية للبنوك
حجم البنك	اللوغاريتم النيبيري	التقارير السنوية للبنوك

يمكن تلخيص أهم هذه المعطيات في الجدول التالي من خلال حساب متوسطات هذه المؤشرات للفترة من 2014 إلى غاية 2022

الجدول رقم (03-27): متوسطات نسب محددات كفاءة البنوك الإسلامية

	بنك البركة	بنك السلام	بنك الراجحي	بنك إنماء	بنك البلاد	بنك الشارقة	بنك أبوظبي	بنك دبي
الربحية	0,1633	0,1180	0 ,1794	0,0911	0,1408	0,0791	0 ,1293	0 ,1335
السيولة	0,6343	0 ,7440	0 ,8410	0 ,9658	0 ,8929	0 ,8185	0,8058	0,8820
كفاية	0,2367	0 ,3423	0 ,2023	0,2765	0,1743	0,2683	0 ,2102	0 ,2380
المخاطر	0,5158	0 ,5616	0,6777	0,7106	0,6861	0,4904	0,6525	0,6284
الحجم	6,3032	5,8052	8,0254	7 ,48	7,26	7,2441	7,5247	7,7315

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

❖ **الربحية:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بنك الراجحي حقق أعلى متوسط ربحية خلال سنوات الدراسة مما يدل على قدرة البنك على توليد الأرباح انطلاقا من حقوق المساهمين، بينما حقق بنك الشارقة الإسلامي أقل نسبة، بالنسبة لبنكي البركة والسلام الجزائريان حققا نسب ربحية مقبولة حيث جاء بنك البركة في المرتبة الثانية بعد بنك الراجحي مباشرة.

❖ **السيولة:** من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن بنك انماء السعودي حقق أعلى متوسط سيولة مما يدل على قدرة البنك على قدرتها على مواجهة التزاماتها، بينما حقق بنك البركة الجزائري أقل نسبة سيولة ربما راجع ذلك لتركيز البنك على المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، أما باقي البنوك فتراوحت نسبة السيولة بين 74,4و 89,2 .

❖ **كفاية رأس المال:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط كفاية رأس المال متقارب بين البنوك محل الدراسة بين 17,43و 34,24، حيث حقق بنك السلام أعلى متوسط كفاءة يقدر ب34,24 مما يدل على قدرته على مواجهة المخاطر والأضرار المحتملة.

❖ **المخاطر الائتمانية:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط نسبة المخاطر الائتمانية محصور بين 49 و71، حيث حقق بنك إنماء أعلى نسبة مما يدل على منح القروض بشكل كبير ربما راجع ذلك للمنافسة الموجودة في بيئته.

❖ **حجم البنك:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط حجم البنوك يتراوح بين 5,8 و8,40، حيث يعتبر بنك الراجحي أكبر حجما ربما بسبب قدمه حيث يعتبر أقدم بنك في البنوك محل الدراسة، وبنك السلام أقل حجما باعتباره أحدث بنك في البنوك محل الدراسة.

ثانيا: المحددات الخارجية لكفاءة البنوك الإسلامية

يمكن تلخيص أهم المحددات الخارجية في كفاءة البنوك الإسلامية في المؤشرات التالية:

الجدول رقم (03-28): المحددات الخارجية لكفاءة البنوك الإسلامية

المحدد	مصدر جمع البيانات
سعر الصرف	بيانات البنك الدولي
التضخم	بيانات البنك الدولي
نمو الناتج المحلي	بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالب.

يمكن تلخيص أهم المعطيات في الجدول التالي من خلال استعمال متوسطاتها للفترة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2022م.

الجدول رقم (03-29): متوسطات نسب محددات الخارجية كفاءة البنوك الإسلامية.

	بنك البركة	بنك السلام	بنك الراجحي	بنك إنماء	بنك البلاد	بنك الشارقة	بنك أبوظبي	بنك دبي
سعر الصرف	112 ,079	112 ,079	3 ,75	3 ,75	3 ,75	3,6725	3,6725	3,6725
التضخم	4,803	4,803	1,751	1,751	1,751	1,564	1,564	1,564
نمو الناتج المحلي	2,05	2,05	2 ,69	2,69	2,69	3,26	3,26	3,26

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

❖ **نمو الناتج المحلي**: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن متوسط نمو الناتج المحلي متقارب حيث بلغ في البنوك الإماراتية متوسط 3,26 خلال سنوات الدراسة و2,69 في البنوك السعودية أما أقل متوسط نمو فكان من نصيب البنوك الجزائرية بما يقدر ب 2,05.

❖ **سعر الصرف**: نلاحظ ثبات سعر الصرف في السعودية والامارات عند 3,75و 3,6725 على التوالي خلال كل سنوات الدراسة بينما بلغ متوسط سعر الصرف في البنوك الجزائرية ما قيمته 112,079.

❖ **التضخم**: نلاحظ أن البنوك الجزائرية حققت أعلى معدل تضخم بنسبة تقدر ب4,80 بينما حققت البنوك الإماراتية والسعودية متوسط متقارب خلال سنوات الدراسة قدر ب 1,751و 1,564 على التوالي.

المبحث الثالث: تحليل الأداء الاقتصادي للبنوك محل الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتحليل مجموعة من المؤشرات المالية من خلال تقسيمها على مجموعات حسب الطبيعة:

❖ **الأداء المالي:** تغطية صورة واضحة عن أداء البنوك فيما يتعلق بتحقيق العوائد من الأموال المستثمرة، وتساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى كفاءة البنك في تحقيق الأرباح مع الالتزام بمبادئ الشريعة.

❖ **الأداء التشغيلي:** يركز على مدى كفاءة البنك في استخدام موارده وإدارته للتكاليف.

والجدول التالي يوضح أبرز المؤشرات:

الجدول رقم (03-30): مؤشرات الاستقرار والسيولة

الفئة	المؤشرات	الغرض الرئيسي
الربحية	-العائد على حقوق الملكية -العائد على الأصول -هامش الربح	قياس القدرة على تحقيق العوائد والأرباح
الكفاءة التشغيلية	-نسبة التكاليف إلى الإيرادات -منفعة الأصول (دوران الأصول)	تقييم الكفاءة في إدارة الموارد والتكاليف

المصدر: من إعداد الطالب.

<u>المطلب الأول: تحليل الأداء الاقتصادي البنوك الجزائرية</u>

<u>أولا: بنك البركة الجزائري</u>:

الجدول رقم (03-31): المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري

السنة	التكاليف إلى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2013	0,7191	0,5239	0,0523	0,0274	0,1875
2014	0,4892	0,4403	0,0601	0,0265	0,1809
2015	0,5066	0,3984	0,0533	0,0212	0,1751
2016	0,4815	0,3593	0,0527	0,0189	0,1639
2017	0,5207	0,2985	0,0478	0,0143	0,1445
2018	0,4492	0,3317	0,0575	0,0191	0,1883
2019	0,4149	0,3791	0,0639	0,0242	0,2063
2020	0,4904	0,2888	0,0544	0,0157	0,1348
2021	0,5882	0,3550	0,0417	0,0148	0,1318

2022	0,6038	0,3391	0,0428	0,0145	0,1208
المتوسط	0,5263	0,3714	0,0526	0,0196	0,1633

المصدر: من إعداد الطالب.

❖ **التكاليف إلى الإيرادات:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى كفاءة البنك في إدارة تكاليفه في تحقيق إيراداته، من خلال الجدول نلاحظ أنها محصورة بين 41,49 و71,91، حيث لم تستقر هذه النسبة، وهي ترتفع بشكل نسبي خلال بعض فترات الدراسة خاصة خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من 41,49٪ خلال سنة 2019 إلى 60,38٪ خلال سنة 2022 وهذا ما يدل على اعتماد مصرف البركة على العمالة المرتفعة وهي بحاجة لوضع استراتيجيات لتخفيض التكاليف.

❖ **هامش الربح:** يقيس مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية، من خلال الجدول تراوحت نسبة هامش الربح بين 28,88 و52,39 حيث نلاحظ أنها شهدت تراجعا خلال الفترة بين 2013 إلى 2017 وهذا راجع إلى الأزمة التي شهدتها البلاد وإلى التراجع في أسعار النفط الذي بدوره أدى إلى التأثير على الاقتصاد بشكل عام والبنوك بشكل خاص، كذلك عمل البنوك في بيئة تقليدية تعتمد على البنوك الربوية بشكل كبير، خلال سنة 2018 و2019 شهدت ارتفاعا طفيفا راجع ذلك لتقنين بعض منتجات الصيرفة الإسلامية في النظام رقم 18-02، وتراجع خلال سنة 2020 وهو أمر طبيعي بسبب تفشي الوباء إلا أنه ارتفع بشكل نسبي خلال باقي السنوات.

❖ **منفعة الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة كفاءة الأصول في توليد الإيرادات، نلاحظ من خلال الجدول أن منفعة الأصول كانت محصورة بين 4,17 و6,39 وهي نسبة منخفضة تدل على عدم اعتماد البنك على أصوله في توليد إيراداته.

❖ **العائد على الأصول:** يقيس قدرة البنك على استخدام أصوله في تحقيق أرباحه، من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة نوعا ما حيث كانت تتراوح بين 1,43-2,47، مما يدل على أن بنك البركة يعاني من ضعف في العائد على الاستثمارات ربما بسبب اعتماده على صيغ المداينات، وعدم اعتماده على الصيغ الاستثمارية، بسبب البيئة التي يعمل بها البنك.

❖ **العائد على حقوق الملكية:** يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باستخدام الموارد المستثمرة من قبل المستثمرين، من خلال الجدول نلاحظ بأن هذه النسبة تراوحت بين 12,08 و20,63 وهي نسبة معتبرة تدل على قدرة البنك على تحقيق العوائد والأرباح باستخدام أمواله،

وشهدت فترة الكوفيد تراجعا في هذا العائد وتراجعا في الأداء العام للبنك، ونلاحظ كذلك اعتماد البنك على حقوق الملكية أكثر من اعتماده على الأصول.

الشكل رقم (03-01): المؤشرات المالية لبنك البركة

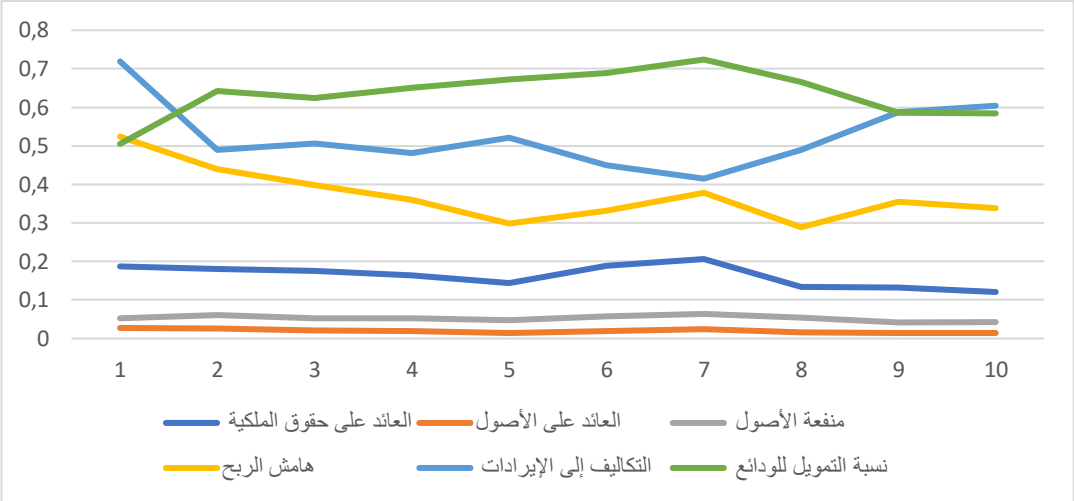

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

ثانيا: بنك السلام الجزائري

الجدول رقم (03-32): المؤشرات المالية لبنك السلام الجزائري

السنة	التكاليف إلى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2013	-	-	-	-	
2014	0,5000	0,5000	0,0784	0,0392	0,1017
2015	0,8421	0,1579	0,0556	0,0088	0,0248
2016	0,4783	0,3913	0,0513	0,0201	0,0692
2017	0,6176	0,2941	0,0470	0,0138	0,0714
2018	0,5254	0,3390	0,0635	0,0215	0,1370
2019	0,3205	0,4359	0,0712	0,0310	0,2138
2020	0,3448	0,3966	0,0472	0,0187	0,1608
2021	0,3582	0,3582	0,0391	0,0140	0,1224
2022	0,3457	0,3951	0,0425	0,0168	0,1608
المتوسط	0,4814	0,3631	0,0550	0,020	0,1179

المصدر: من إعداد الطالب.

❖ **التكاليف إلى الإيرادات:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى كفاءة البنك في إدارة تكاليفه من أجل تحقيق إيراداته، من خلال الجدول نلاحظ أنها محصورة بين 32,05 و84,21، حيث لم تستقر هذه النسبة وعرفت تذبذبا كبيرا خلال فترات الدراسة حيث تميزت بالتباين وكانت أكثر رشادة خلال

السنوات الأخيرة من الدراسة وهذا ما يدل على اعتماد المصرف على استراتيجيات فعالة للتخفيض من هذه التكاليف.

❖ **هامش الربح:** يقيس مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية، من خلال الجدول تراوحت نسبة هامش الربح بين 15,79 و50,00 حيث نلاحظ أنها شهدت تراجعا خلال الفترة الأولى من الدراسة وهذا راجع إلى الأزمة التي شهدتها البلاد والتراجع في أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى التأثير على الاقتصاد بشكل عام والبنوك بشكل خاص، كذلك عمل البنوك في بيئة تقليدية تعتمد على البنوك الربوية بشكل كبير، خلال سنتي 2018 و2019 شهدت ارتفاعا طفيفا وذلك راجع لتقنين بعض منتجات الصيرفة الإسلامية في النظام رقم 18-02، وتراجع خلال سنة 2020 وهو أمر طبيعي بسبب تفشي الوباء إلا أنه ارتفع بشكل نسبي خلال باقي السنوات.

❖ **منفعة الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة كفاءة الأصول في توليد الإيرادات، نلاحظ من خلال الجدول أن منفعة الأصول كانت محصورة بين 3,91 و7,48 وهي نسبة منخفضة تدل على عدم اعتماد البنك بشكل جاد على أصوله في توليد ايراداته.

❖ **العائد على الأصول:** يقيس قدرة البنك على استخدام أصوله في تحقيق أرباحه، من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة نوعا ما تتراوح بين 0,88-3,92، حيث تبين أن المصرف يعاني من ضعف في العائد على الاستثمارات ربما بسبب اعتماده على صيغ المُداينات كالمرابحة والإيجار التمويلي، وعدم اعتماده على الصيغ الاستثمارية، أو ربما بسبب البيئة التي يعمل بها البنك.

❖ **العائد على حقوق الملكية:** يقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح باستخدام الموارد المستثمرة من قبل المستثمرين، من خلال الجدول نلاحظ بأن هذه النسبة تراوحت بين 2,48و21,38 وهي نسبة متباينة لكن تبقى مقبولة نوعا ما، وتدل على قدرة البنك على تحقيق العوائد والأرباح باستخدام أمواله، وشهدت فترة الكوفيد تراجعا في هذا العائد وتراجعا في الأداء العام للبنك، ونلاحظ كذلك اعتماد البنك على حقوق الملكية أكثر من اعتماده على الأصول.

الشكل رقم (03-02): المؤشرات المالية لمصرف السلام

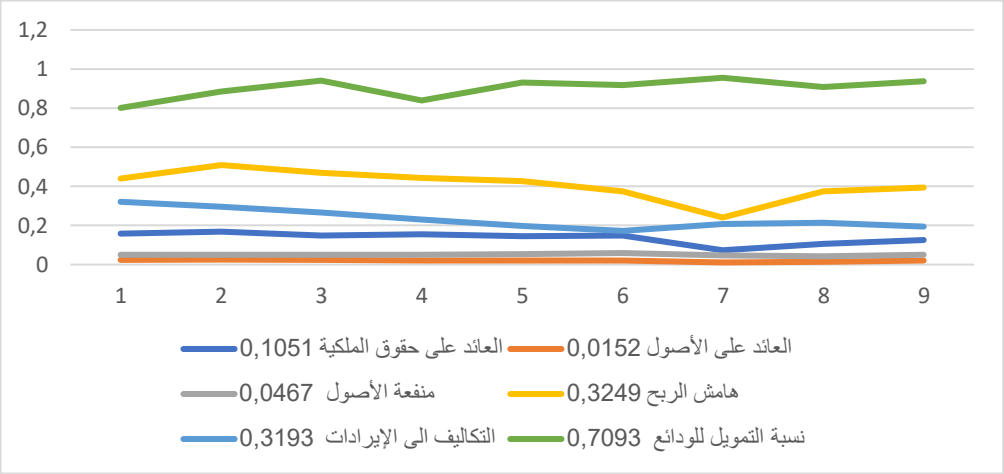

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

ثالثا: المقارنة بين البنوك الجزائرية

سوف نقارن بين البنوك الجزائرية من خلال استعمال المتوسط لكل مؤشر

الجدول رقم 03-33: مقارنة أداء البنوك الجزائرية

البنك	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
البركة	0,513366	0,337659	0,051536	0,017466	0,155699
السلام	0,512318	0,343253	0,052069	0,017918	0,157298

المصدر: من إعداد الطالب.

تُظهر المؤشرات المالية لكل من بنك البركة وبنك السلام مستوى متقارباً من الأداء، إذ يحقق كلاهما عائداً جيداً على حقوق الملكية بحدود 15%، ما يعكس قدرة قوية على توظيف رأس المال المملوك لتحقيق أرباح للمساهمين. كما أن العائد على الأصول، رغم انخفاضه نسبياً (أقل من 2%)، يشير إلى أن البنكين يعتمدان بشكل أكبر على الرفع المالي لتعظيم العوائد، وهو ما يتماشى مع طبيعة العمل المصرفي. إضافة إلى ذلك، فإن منفعة الأصول وهوامش الربح تكشف عن قدرة البنكين على توليد إيرادات وأرباح من أنشطتهما الأساسية بكفاءة متقاربة، مع تفوق طفيف لبنك السلام في مختلف المؤشرات. أما نسبة التكاليف إلى الإيرادات، والتي تجاوزت 50%، فهي تعكس مستوى معتدل من الكفاءة التشغيلية يتطلب تحسيناً لمضاعفة الربحية المستقبلية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المؤشرات تعكس استقراراً مالياً وأداءً متوازناً للبنكين، مع مؤشرات إيجابية لصالح بنك السلام من حيث الاستخدام الأكفأ للأصول وتحقيق هوامش أعلى للربح.

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للبنوك السعودية:

نقوم بتحليل الأداء الاقتصادي للبنوك السعودية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية

أولا: مصرف الراجحي

الجدول رقم (03-34): المؤشرات المالية لبنك الراجحي

السنة	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2013	0,4628	0,5372	0,0495	0,0266	0,1932
2014	0,4925	0,5002	0,0444	0,0222	0,1632
2015	0,4813	0,5187	0,0436	0,0226	0,1529
2016	0,4683	0,4665	0,0450	0,0210	0,1373
2017	0,4265	0,5735	0,0464	0,0266	0,1636
2018	0,4632	0,2176	0,0476	0,0104	0,0780
2019	0,4187	0,5214	0,0507	0,0264	0,1984
2020	0,4299	0,5113	0,0442	0,0226	0,1823
2021	0,3780	0,5734	0,0412	0,0236	0,2194
2022	0,3308	0,6002	0,0375	0,0225	0,1711
المتوسط					

المصدر: من إعداد الطالب.

❖ **نسبة التكاليف إلى الإيرادات:** تتراوح قيمها بين 33.08و49.25**%** تُظهر النسبة كفاءة البنك في إدارة تكاليفه التشغيلية مقارنة بإيراداته في السنوات الأولى من الدراسة كانت النسبة منخفضة نسبيًا (33.08%)، مما يشير إلى تحكم جيد في التكاليف. الارتفاع التدريجي في بعض الفترات إلى 49.25% يعكس تحديات في إدارة التكاليف، ربما بسبب زيادة المصاريف الإدارية أو التشغيلية. البنك بحاجة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف، خاصة في الفترات التي شهدت ارتفاعًا في التكاليف مقارنة بالإيرادات.

❖ **هامش الربح:** تتراوح القيم بين 21.76%و60.02**%** هامش الربح يُظهر مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية. في السنوات الأخيرة (60.02%)، تحسن هامش الربح بشكل كبير، مما يعكس زيادة كفاءة البنك في إدارة موارده الانخفاض في بعض الفترات (21.76%) يشير إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية أو تراجع الإيرادات، هامش الربح مستقر نسبيًا مع تحسن ملحوظ في الأداء خلال بعض الفترات، ويُوصى بالعمل على تعزيز هذا الاستقرار.

❖ **منفعة الأصول:** تتراوح بين **3.75%و5.07%** هذه النسبة تقيس كفاءة الأصول في توليد الإيرادات. النسبة المنخفضة بشكل عام تعكس عدم اعتماد البنك بشكل كافٍ على أصوله لتحقيق الإيرادات. التراجع في بعض الفترات يعكس وجود أصول غير مستغلة أو ضعف في إنتاجية الأصول بحاجة إلى تحسين إدارة الأصول عبر استثمارات أكثر إنتاجية واستغلال الموارد بشكل أفضل.

❖ **العائد على الأصول:** تتراوح بين 1.04%و2.66% هذه النسبة تقيس قدرة البنك على استخدام أصوله لتحقيق أرباح. التحسن في بعض الفترات (2.66%) يُظهر نجاح البنك في زيادة كفاءة أصوله، لكن النسبة المنخفضة بشكل عام تعكس الحاجة إلى تحسين استراتيجيات الاستثمار. العائد على الأصول بحاجة إلى تعزيز من خلال تحسين استغلال الأصول وزيادة الاعتماد على الاستثمارات المربحة.

❖ **العائد على حقوق** الملكية: تتراوح بين 7.80%و21.94 هذه النسبة تعكس قدرة البنك على تحقيق أرباح باستخدام أموال المساهمين. النسبة المرتفعة (21.94%) تُظهر كفاءة جيدة في استثمار حقوق الملكية، بينما القيم المنخفضة في بعض الفترات تُظهر تحديات في تحقيق أرباح كافية. البنك بحاجة إلى الحفاظ على نسبة مرتفعة من العائد على حقوق الملكية من خلال تحسين كفاءة الاستثمار والإدارة المالية.

الشكل رقم (03-03): المؤشرات المالية لمصرف الراجحي

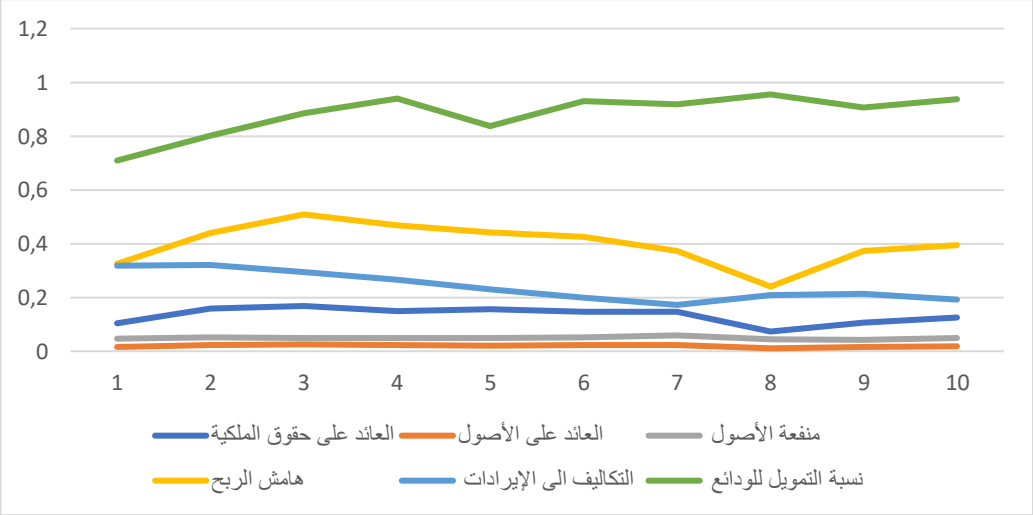

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

ثانيا: مصرف إنماء السعودي

الجدول رقم (03-35): المؤشرات المالية لبنك إنماء السعودي

السنة	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2013	0,3562	0,3616	0,0441	0,0160	0,0597
2014	0,4523	0,4828	0,0324	0,0156	0,0705
2015	0,4159	0,4799	0,0345	0,0166	0,0801
2016	0,4546	0,4513	0,0375	0,0169	0,0783
2017	0,4004	0,4361	0,0418	0,0182	0,0937
2018	0,3841	0,5897	0,0422	0,0249	0,1341
2019	0,3720	0,4519	0,0426	0,0192	0,1129
2020	0,3627	0,3460	0,0362	0,0125	0,0805
2021	0,3559	0,4063	0,0384	0,0156	0,0882
2022	0,3467	0,4520	0,0397	0,0180	0,1129
المتوسط					

المصدر: من إعداد الطالب.

❖ **التكاليف إلى الإيرادات:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى كفاءة البنك في إدارة تكاليفه في تحقيق

إيراداته، من خلال الجدول نلاحظ أنها محصورة بين 35,29 و45,46، حيث لم تستقر هذه النسبة وهي متذبذبة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة، وهي نسبة معقولة جدا تدل على كفاءة البنك في ترشيد تكاليفه مقابل زيادة في إيراداته.

❖ **هامش الربح:** يقيس مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية، من خلال الجدول تراوحت نسبة هامش الربح بين 34,6 و58,97 حيث نلاحظ أنها تتطور بشكل غير مستقر فترتفع خلال فترات متتالية ثم تنخفض ثم ترتفع مجددا، وشهدت سنة 2020 أقل معدل لهاش ربح قدر بـ: 34,6 وهو أمر طبيعي بسبب تفشي الوباء الذي أدى إلى تراجع في مستوى الاقتصاد العالمي وتأثير هذه الأزمة على المصارف، إلا أنه ارتفع بشكل نسبي خلال باقي السنوات.

❖ **منفعة الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة كفاءة الأصول في توليد الإيرادات، نلاحظ من خلال

الجدول أن منفعة الأصول كانت محصورة بين 3,24 و4,41 حيث في المجمل نستطيع القول بأن النسبة كانت ثابتة خلال فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة تدل على عدم اعتماد البنك على أصوله في توليد إيراداته.

❖ **العائد على الأصول:** يقيس قدرة البنك على استخدام أصوله في تحقيق أرباحه، من خلال الجدول

نلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة نوعا ما تتراوح بين 1,43-2,47، حيث تبين أن بنك البركة يعاني من ضعف في العائد على الاستثمارات ربما بسبب اعتماده على صيغ المداينات، وعدم اعتماده على الصيغ الاستثمارية، وربما كذلك بسبب البيئة التي يعمل بها البنك.

❖ **العائد على حقوق الملكية:** يقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح باستخدام الموارد المستثمرة من قبل المستثمرين، من خلال الجدول نلاحظ بأن هذه النسبة تراوحت بين 5,97 و13,41 وهي نسبة متوسطة نوعا ما تدل على قدرة البنك في تحقيق العوائد والأرباح باستخدام أمواله بشكل متوسط ووجب عليه تحسين كفاءة الاستثمار، وشهدت فترة الكوفيد تراجعا في هذا العائد وتراجعا في الأداء العام للبنك، ونلاحظ كذلك اعتماد البنك على حقوق الملكية أكثر من اعتماده على الأصول.

الشكل رقم (03-04): المؤشرات المالية لمصرف إنماء

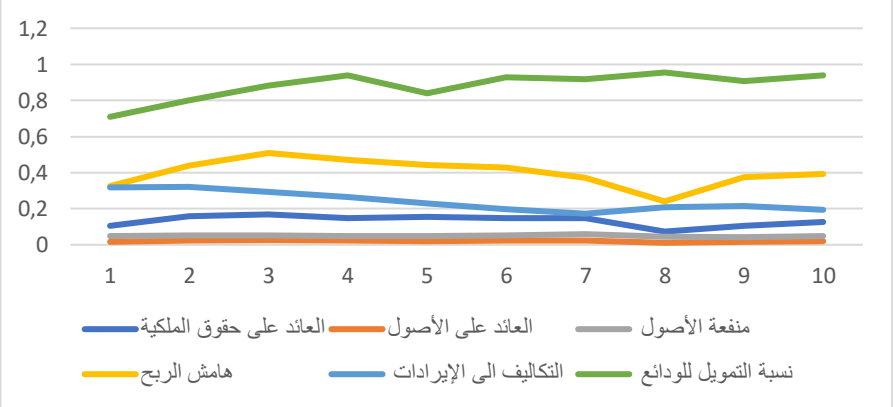

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

ثالثا: مصرف البلاد السعودي

الجدول رقم (03-36): المؤشرات المالية لبنك البلاد السعودي

السنة	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية

2013	0,6197	0,3803	0,0528	0,0201	0,1429
2014	0,5880	0,4120	0,0464	0,0191	0,1467
2015	0,6562	0,3434	0,0448	0,0154	0,1223
2016	0,6873	0,3123	0,0481	0,0150	0,1136
2017	0,6834	0,3182	0,0468	0,0149	0,1241
2018	0,6751	0,3252	0,0464	0,0151	0,1418
2019	0,6487	0,3516	0,0459	0,0161	0,1471
2020	0,6476	0,3524	0,0445	0,0157	0,1398
2021	0,5899	0,4101	0,0414	0,0170	0,1569
2022	0,5531	0,4471	0,0401	0,0179	0,1733
المتوسط					

المصدر: من إعداد الطالب

❖ **التكاليف إلى الإيرادات:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى كفاءة البنك في إدارة تكاليفه في تحقيق

إيراداته، من خلال الجدول نلاحظ أنها محصورة بين 55,31 و68,73، حيث لم تستقر هذه النسبة وهي متذبذبة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة، وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، لكن شهدت تراجع خلال السنوات الأخيرة من الدراسة مما يدل على عمل البنك على ترشيد تكاليفه مقابل الزيادة في إيراداته.

❖ **هامش الربح:** يقيس مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية، من خلال الجدول تراوحت نسبة هامش الربح بين 31,23و44,71حيث نلاحظ أنها تتطور بشكل غير مستقر فترتفع خلال فترات متتالية ثم تنخفض ثم ترتفع مجددا، لكن شهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة من الدراسة وهو ما يتوافق مع نسبة الإيرادات إلى التكاليف حيث كلما ارتفعت هذه النسبة يقل هامش الربح والعكس، فعملُ البنك على ترشيد تكاليفه وزيادة إيراداته يؤدي إلى زيادة هامش الربح.

❖ **منفعة الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة كفاءة الأصول في توليد الإيرادات، نلاحظ من خلال

الجدول أن منفعة الأصول كانت محصورة بين 4,01 و5,28حيث في المجمل نستطيع القول بأن النسبة كانت ثابتة خلال فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة تدل على عدم اعتماد البنك على أصوله في توليد ايراداته.

❖ **العائد على الأصول:** يقيس قدرة البنك على استخدام أصوله في تحقيق أرباحه، من خلال الجدول

نلاحظ أن هذه النسبة كانت موجبة لكنها ضئيلة نوعا ما تتراوح بين 1,49-2,01، حيث تبين أن مصرف البلاد يعاني من ضعف في العائد على الاستثمارات ربما بسبب اعتماده على صيغ المداينات، وعدم اعتماده على الصيغ الاستثمارية، حيث تبين أن استخدام 1 دولار من اجمالي أصولها يحقق 0,0201 دولار عائد في أحسن أحوال المصرف.

❖ **العائد على حقوق الملكية:** يقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح باستخدام الموارد المستثمرة من

قبل المستثمرين، من خلال الجدول نلاحظ بأن هذه النسبة تراوحت بين 11,36 و 17,66 وهي نسبة مقبولة نوعا ما تدل على قدرة البنك في تحقيق العوائد والأرباح باستخدام أمواله ووجب عليه تحسين كفاءة الاستثمار، وشهدت فترة الكوفيد تراجعا في هذا العائد وتراجع في الأداء العام للبنك، ونلاحظ كذلك اعتماد البنك على حقوق الملكية أكثر من اعتماده على الأصول، وهذا مايعكس مساهمة الملاك في مشاريع المصرف.

الشكل رقم (03-05): المؤشرات المالية لمصرف البلاد

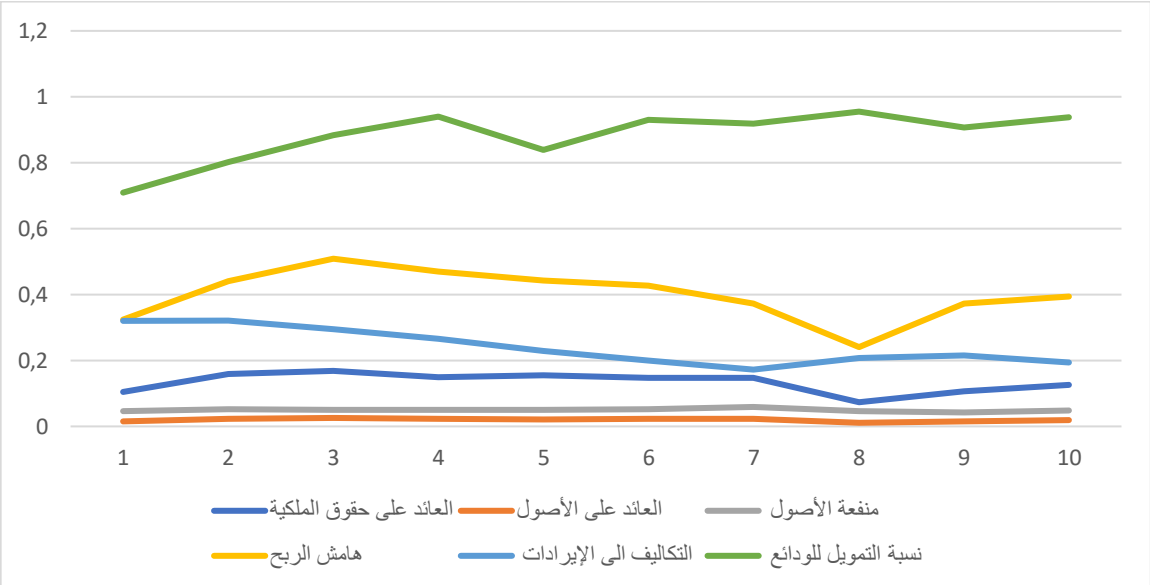

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

رابعا: المقارنة بين البنوك السعودية

سوف نقارن بين البنوك السعودية من خلال استعمال المتوسط لكل مؤشر

الجدول رقم (03-37): مقارنة أداء البنوك السعودية

البنك	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
الراجحي	0,38331	0,447383	0,039668	0,017831	0,098961
أنماء	0,374399	0,446893	0,039938	0,017948	0,101544
البلاد	0,371149	0,448242	0,039706	0,017916	0,102524

المصدر: من إعداد الطالب.

توضح البيانات أن العائد على حقوق الملكية يتراوح بين 9.9% و10.3%، وهو مستوى جيد يعكس قدرة هذه البنوك على توليد أرباح للمساهمين رغم تشابه النسب، حيث يتفوق بنك البلاد بشكل طفيف على نظرائه. أما العائد على الأصول فيبلغ نحو 1.8% لدى جميع البنوك، وهو مؤشر إيجابي يدل على كفاءة مقبولة في توظيف الأصول لتحقيق أرباح، مع تقارب شديد لا يمنح بنكاً بعينه ميزة نسبية واضحة. كذلك، تكشف منفعة الأصول عن قدرة متوازنة على تحويل الأصول إلى إيرادات (نحو 4%)، ما يؤكد تجانس الأداء بين هذه المؤسسات. ومن زاوية الربحية التشغيلية، يظهر هامش الربح المرتفع (حوالي 44.7%) قدرة قوية على التحكم في تكاليف التمويل والعمليات وتحويل الإيرادات إلى أرباح، فيما تسجل نسب التكاليف إلى الإيرادات مستويات منخفضة نسبياً (بين 37% و38%) مقارنة ببنوك أخرى، وهو ما يعكس كفاءة تشغيلية أعلى وقدرة على تعزيز الربحية مستقبلاً. إجمالاً، تعكس المؤشرات استقراراً مالياً وأداءً متقارباً بين البنوك الثلاثة مع تفوق طفيف لبنك البلاد في العائد على حقوق الملكية، ما يشير إلى قطاع مصرفي متماسك يتميز بربحية مستدامة وكفاءة تشغيلية جيدة.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي للبنوك الإماراتية

أولا: بنك الشارقة الإسلامي

الجدول رقم (03-38): المؤشرات المالية لبنك الشارقة الإسلامي

السنة	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2013	0,4203	0,3333	0,0424	0,0141	0,0677
2014	0,3697	0,3259	0,0445	0,0145	0,0822
2015	0,3431	0,3466	0,0447	0,0155	0,0984
2016	0,3798	0,3217	0,0380	0,0122	0,0844
2017	0,3710	0,3218	0,0388	0,0125	0,0865
2018	0,3611	0,2999	0,0380	0,0114	0,0947
2019	0,4769	0,4444	0,0265	0,0118	0,0725
2020	0,4459	0,3223	0,0235	0,0076	0,0531
2021	0,4041	0,3601	0,0260	0,0094	0,0668
2022	0,3796	0,4045	0,0272	0,0110	0,0853
المتوسط					

المصدر: من إعداد الطالب.

❖ **التكاليف إلى الإيرادات:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى كفاءة البنك في إدارة تكاليفه في تحقيق إيراداته، من خلال الجدول نلاحظ أنها محصورة بين 34,31 و47,69، حيث لم تستقر هذه النسبة وهي متذبذبة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة، وهي نسبة معقولة جدا تدل على كفاءة البنك في ترشيد تكاليفه.

❖ **هامش الربح:** يقيس مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية، من خلال الجدول تراوحت نسبة هامش الربح بين 22,99و44,44 حيث نلاحظ أنها تتطور بشكل غير مستقر فترتفع خلال فترات متتالية ثم تنخفض ثم ترتفع مجددا، وشهدت سنة 2020 تراجعا بأكثر من 10٪ في معدل وهو أمر طبيعي بسبب تفشي الوباء الذي أدى إلى تراجع في مستوى الاقتصاد العالمي وتأثير هذه الأزمة على المصارف، إلا أنه ارتفع بشكل نسبي خلال باقي السنوات.

❖ **منفعة الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة كفاءة الأصول في توليد الإيرادات، نلاحظ من خلال:

❖ **العائد على الأصول:** يقيس قدرة البنك على استخدام أصوله في تحقيق أرباحه، من خلال الجدول

نلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة نوعا ما تتراوح بين 0,76-1,55، حيث تبين أن مصرف الشارقة يعاني من ضعف في العائد على الاستثمارات ربما بسبب اعتماده على صيغ المداينات، وعدم

اعتماده على الصيغ الاستثمارية، وربما كذلك بسبب البيئة المزدوجة التي يعمل بها مصرف الشارقة الإسلامي.

❖ **العائد على حقوق الملكية:** يقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح باستخدام الموارد المستثمرة من قبل المستثمرين، من خلال الجدول نلاحظ بأن هذه النسبة تراوحت بين 5,31 و 9,84 وهي نسبة متوسطة نوعا ما تدل على قدرة البنك في تحقيق العوائد والأرباح باستخدام أمواله بشكل متوسط ووجب عليه تحسين كفاءة الاستثمار، وشهدت فترة الكوفيد تراجعا في هذا العائد وتراجع في الأداء العام للبنك، ونلاحظ كذلك اعتماد البنك على حقوق الملكية أكثر من اعتماده على الأصول.

الشكل رقم (03-06): المؤشرات المالية لمصرف الشارقة

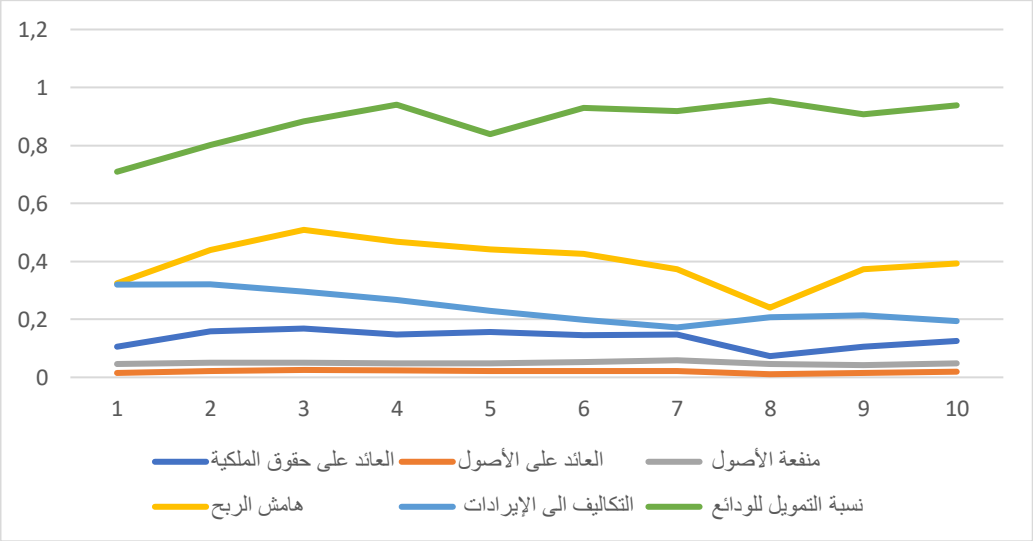

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

ثانيا: بنك أبو ظبي الإسلامي

الجدول رقم (03-39): المؤشرات المالية لبنك أبوظبي الإسلامي

السنة	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2013	0,5675	0,3690	0,0379	0,0140	0,1198
2014	0,5472	0,3820	0,0410	0,0156	0,1316
2015	0,6221	0,3767	0,0434	0,0163	0,1334
2016	0,6346	0,3628	0,0440	0,0160	0,1252
2017	0,6306	0,4587	0,0424	0,0195	0,1446
2018	0,5705	0,4365	0,0456	0,0199	0,1429
2019	0,5597	0,4397	0,0469	0,0206	0,1414
2020	0,7025	0,2994	0,0419	0,0126	0,0835

2021	0,5782	0,4191	0,0406	0,0170	0,1165
2022	0,4617	0,5295	0,0497	0,0263	0,1540
المتوسط					

المصدر: من إعداد الطالب.

❖ **التكاليف إلى الإيرادات:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى كفاءة البنك في إدارة تكاليفه في تحقيق إيراداته، من خلال الجدول نلاحظ أنها محصورة بين 46,17 و70,25، حيث لم تستقر هذه النسبة وهي متذبذبة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة، وهي نسبة من مقبولة إلى مرتفعة خلال سنوات الدراسة خاصة خلال سنة 2020 التي شهدت أكبر نسبة قدرت ب 70,25 راجع ذلك لتراجع في إيرادات البنك بسبب وباء كورونا، لكن تراجعت هذه النسبة خلال باقي سنوات الدراسة، بسبب التخلص من الوباء ولو بشكل جزئي.

❖ **هامش الربح:** يقيس مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية، من خلال الجدول تراوحت نسبة هامش الربح بين 29.99 و52,95حيث نلاحظ أنها تتطور بشكل غير مستقر فترتفع خلال فترات متتالية ثم تنخفض ثم ترتفع مجددا، وشهدت سنة 2020 أقل معدل لهاش ربح قدر بـ: 22,99 وهو أمر طبيعي بسبب تفشي الوباء الذي أدى إلى تراجع في مستوى الاقتصاد العالمي وتأثير هذه الأزمة على المصارف، إلا أنه ارتفع خلال باقي السنوات وبلغ ذروته خلال سنة 2022 وهذا دلالة على قدرة المصرف في مواجهة أزمة الكوفيد ووضع استراتيجيات لمواجهة هذه الأزمة.

❖ **منفعة الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة كفاءة الأصول في توليد الإيرادات، نلاحظ من خلال

الجدول أن منفعة الأصول كانت محصورة بين 3,79و4,97 حيث في المجمل نستطيع القول بأن النسبة كانت ثابتة خلال فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة تدل على عدم اعتماد البنك على أصوله في توليد ايراداته.

❖ **العائد على الأصول:** يقيس قدرة البنك على استخدام أصوله في تحقيق أرباحه، من خلال الجدول

نلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة نوعا ما لكنها موجبة تتراوح بين 1,26-2,63، حيث تبين أن المصرف يعاني من ضعف في العائد على الاستثمارات ربما بسبب اعتماده على صيغ المداينات، وعدم اعتماده على الصيغ الاستثمارية بشكل كاف، وربما كذلك بسبب البيئة التي يعمل بها البنك.

❖ **العائد على حقوق الملكية:** يقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح باستخدام الموارد المستثمرة من قبل المستثمرين، من خلال الجدول نلاحظ بأن هذه النسبة تراوحت بين 8,35 و 15,4 وهي نسبة متوسطة نوعا ما تدل على قدرة البنك في تحقيق العوائد والأرباح باستخدام أمواله بشكل متوسط ووجب عليه تحسين كفاءة الاستثمار، وشهدت فترة الكوفيد تراجعا في هذا العائد وتراجع في الأداء العام للبنك حيث سجلت أقل نسبة ممكنة، ونلاحظ كذلك اعتماد البنك على حقوق الملكية أكثر من اعتماده على الأصول.

الشكل رقم (03-07): المؤشرات المالية لمصرف أبو ظبي

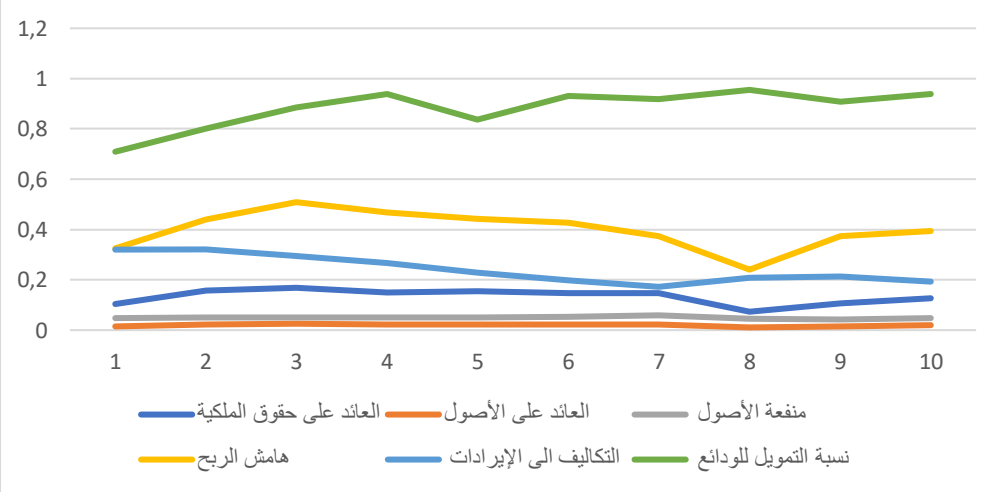

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

ثالثا: بنك دبي الإسلامي

الجدول رقم (03-40): المؤشرات المالية لبنك دبي الإسلامي

السنة	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2013	0,3193	0,3249	0,0467	0,0152	0,1051
2014	0,3210	0,4403	0,0514	0,0226	0,1583
2015	0,2946	0,5088	0,0503	0,0256	0,1684
2016	0,2660	0,4690	0,0494	0,0231	0,1485
2017	0,2290	0,4416	0,0492	0,0217	0,1559
2018	0,1988	0,4266	0,0524	0,0224	0,1466
2019	0,1723	0,3729	0,0590	0,0220	0,1469
2020	0,2077	0,2406	0,0454	0,0109	0,0733
2021	0,2144	0,3736	0,0423	0,0158	0,1063
2022	0,1931	0,3937	0,0489	0,0193	0,1263

المتوسط					

المصدر: من إعداد الطالب.

❖ **التكاليف إلى الإيرادات:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى كفاءة البنك في إدارة تكاليفه في تحقيق إيراداته، من خلال الجدول نلاحظ أنها محصورة بين 17,23-32,10، حيث لم تستقر هذه النسبة وهي متذبذبة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة، وهي نسبة جيدة جدا تدل على كفاءة البنك في ترشيد تكاليفه مقابل الزيادة في إيراداته.

❖ **هامش الربح:** يقيس مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية، من خلال الجدول تراوحت نسبة هامش الربح بين 24,06 و50,88 حيث نلاحظ أنها تتطور بشكل غير مستقر فترتفع خلال فترات متتالية ثم تنخفض ثم ترتفع مجددا، وشهدت سنة 2020 أقل معدل لهاش ربح قدر بـ: 24,06 وهو أمر طبيعي بسبب تفشي الوباء الذي أدى إلى تراجع في مستوى الاقتصاد العالمي وتأثير هذه الأزمة على المصارف، إلا أنه ارتفع بشكل نسبي خلال باقي السنوات.

❖ **منفعة الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة كفاءة الأصول في توليد الإيرادات، نلاحظ من خلال الجدول أن منفعة الأصول كانت محصورة بين 4,23 و5,90 حيث في المجمل نستطيع القول بأن النسبة كانت ثابتة خلال فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة تدل على عدم اعتماد البنك على أصوله في توليد إيراداته.

❖ **العائد على الأصول:** يقيس قدرة البنك على استخدام أصوله في تحقيق أرباحه، من خلال الجدول

نلاحظ أن هذه النسبة ضئيلة نوعا ما تتراوح بين 1,09-2,56، حيث تبين أن مصرف دبي يعاني من ضعف في العائد على الاستثمارات ربما بسبب اعتماده على صيغ المداينات، وعدم اعتماده على الصيغ الاستثمارية، وربما كذلك بسبب البيئة التي يعمل بها البنك.

❖ **العائد على حقوق الملكية:** يقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح باستخدام الموارد المستثمرة من قبل المستثمرين، من خلال الجدول نلاحظ بأن هذه النسبة تراوحت بين 7,33و 16,84 وهي نسبة متوسطة نوعا ما تدل على قدرة البنك في تحقيق العوائد والأرباح باستخدام أمواله بشكل متوسط ووجب عليه تحسين كفاءة الاستثمار، وشهدت فترة الكوفيد تراجعا في هذا العائد وتراجعا في الأداء العام للبنك، ونلاحظ كذلك اعتماد البنك على حقوق الملكية أكثر من اعتماده على أصوله

الشكل رقم (03-08): المؤشرات المالية لمصرف دبي

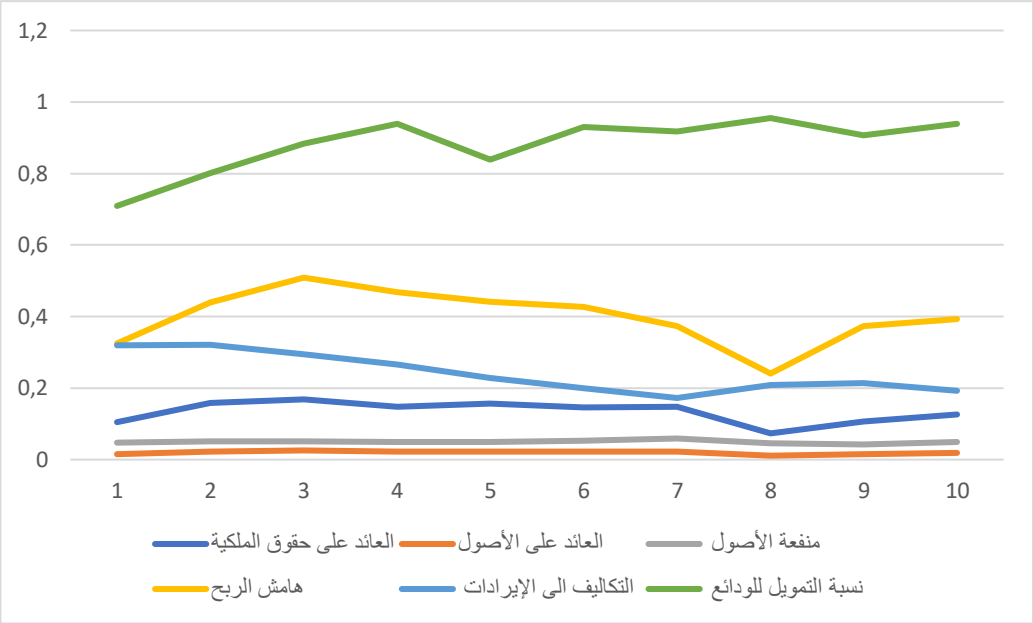

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCE

رابعا: المقارنة بين البنوك الإماراتية

الجدول رقم (03-41): مقارنة أداء البنوك الإماراتية

البنك	التكاليف الى الإيرادات	هامش الربح	منفعة الأصول	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
الشارقة	0,58438	0,427177	0,044349	0,019097	0,130313
أبوظبي	0,577777	0,422674	0,044627	0,01904	0,128272
دبي	0,578817	0,420699	0,044488	0,018917	0,126182

المصدر: من إعداد الطالب.

تتراوح معدلات العائد على حقوق الملكية بين 12.6% و13%، وهي نسب جيدة تعكس قدرة هذه البنوك على تحقيق قيمة مضافة للمساهمين، مع تفوق بسيط لبنك الشارقة. أما العائد على الأصول فيدور حول 1.9% تقريباً، وهو معدل متقارب بين البنوك الثلاثة، ويشير إلى مستوى كفاءة مقبول في توظيف الأصول لتحقيق أرباح. وتُظهر منفعة الأصول نسباً قريبة من 4.4%، بما يؤكد أن جميع البنوك قادرة على تحويل أصولها إلى إيرادات بنفس الكفاءة تقريباً. من جانب آخر، فإن هامش الربح يتراوح بين 42% و42.7%، مما يعكس قدرة جيدة على الاحتفاظ بجزء معتبر من الإيرادات كأرباح تشغيلية، فيما تشير نسب التكاليف إلى الإيرادات (57.7%–58.4%)إلى مستويات مرتفعة نسبياً من النفقات التشغيلية مقارنة بالإيرادات، الأمر الذي قد يشكل تحدياً أمام تحسين الكفاءة. إجمالاً، تكشف هذه المؤشرات عن أداء متقارب بين البنوك الثلاثة مع تفوق طفيف

لبنك الشارقة من حيث العائد على حقوق الملكية وهامش الربح، غير أن جميعها تواجه نفس التحدي المتعلق بارتفاع التكاليف التشغيلية مقارنة ببعض نظرائها الإقليميين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، تم التوصل إلى أن البنوك السعودية والاماراتية تحقق كفاءة أحسن من نظيرتها في الجزائر، وهذا راجع لعدة عوامل، أبرزها البيئة التنظيمية و الأسبقية التشريعية التي سمحت للبنوك في دولتي الإمارات والسعودية بالعمل وفق إطار إسلامي مقنن، على عكس الجزائر التي تأخرا في إصدار تشريعات تنظم عمل البنوك الإسلامية، حيث تم تقنين المراسيم المنظمة لهذا القطاع خلال سنة 2020 من خلال المرسوم التنفيذي 20-02، هذا ما شكل عائقا أمام تطورها مقارنة بالدول الأخرى مما انعكس هذا التأخر على كفاءة البنوك وأدائها الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك عرفت البنوك في الدول محل الدراسة تأثيرات وتقلبات واضحة نتيجة الأزمات التي مروا بها خلال سنوات الدراسة، خاصة خلال سنة 2014 الذي عرف أزمة انخفاض أسعار النفط مما أثر على استقرار الأسواق المالية ومصادر التمويل خاصة باعتبار البنوك محل الدراسة دول ريعية، كذلك أثرت أزمة الكوفيد 19 على أداء البنوك من خلال تأثيرها على السيولة البنكية وارتفاع حجم المخاطر المالية.

الفصل الرابع: أثر كفاءة البنوك الإسلامية على أدائها الاقتصادي.

تمهيد الفصل:

في إطار دراسة محددات كفاءة البنوك الإسلامية وأثرها على أدائها الاقتصادي، سيتم تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والكفاءة والاداء الاقتصادي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي المخصصة لبيانات البانل. كمرحلة أولى، وبعد تحديد النموذج الاقتصادي المناسب من الناحية النظرية، سيتم إجراء اختبار التجانس وفقًا لمنهجية Hsiao (1986) للتحقق مما إذا كانت بيانات العينة متجانسة أم غير متجانسة عبر الوحدات المقطعية والفترات الزمنية.

وبناءً على نتائج اختبار التجانس، سيتم الانتقال إلى تقدير النماذج الثلاثة الأساسية في تحليل بيانات البانل، وهي: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، والنموذج التجميعي (Pooled OLS Model). عقب ذلك، سيتم تطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية، مثل اختبار Hausman واختبار Breusch–Pagan، لاختيار النموذج الأمثل الذي يعكس بشكل دقيق محددات الكفاءة داخل البنوك الإسلامية، وبالتالي تقييم مدى تأثير تلك العلاقة على الأداء الاقتصادي لهذه المؤسسات.

المبحث الأول: أثر المحددات على كفاءة البنوك الإسلامية:

المطلب الأول: مدخل نظري للتحليل عن طريق المركبات الأساسية

يعتبر تحليل المعطيات الغاية الأساسية لوصف معمق لجميع المشاهدات عندما تكون متغيرات الظاهرة متداخلة فيما بينها، ويعتبر تحليل المعطيات مجموعة من التقنيات التي يتم بها معرفة خصائص أو مميزات في الظاهرة الغامضة أو متداخلة في المعطيات، وهناك تقسيمات لتحليل المعطيات إلا أننا في دراستنا قمنا بالتركيز على تحليل المركبات الأساسية (ACP).

أولا: تعريف التحليل عن طريق المركبات الأساسية

تعتبر طريقة المركبات الأساسية التي ترمز لها بالرمز (ACP)، من أقدم الطرق المستخدمة في التحليل الوصفي، حيث كان أول استخدام لها من طرف (Karl Pearson) سنة 1901 وفي سنة 1933 ضمها (Harold Hotelling) إلى الاحصاء الرياضي، وهي تحليل يعتمد على الدراسة الوصفية للمعطيات فهي لا تستند إلى الاحتمالات ولا فرضيات بل هي طريقة هندسية تستعمل جداول تحتوي في أعمدتها متغيرات ذات متغيرات كمية أو ترتيبية وفي أسطرها يوجد أفراد والهدف الأساسي منها هو اختزال عدد كبير من المتغيرات في عوامل أو مركبات رئيسية[1]، ويمكن تقديم التحليل بالمركبات الأساسية على انه تحليل متعدد المتغيرات، يستخدم لتحليل البيانات ذات العدد الكبير للمغيرات التوضيحية نسبة إلى عدد المشاهدات، ويلجأ إلى هذا التحليل عندما تكون المتغيرات التوضيحية ذات ارتباط عالي وبالتالي تنشأ لدينا مشكلة التعدد الخطي، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم لتحديد الإسقاط الملائم للبيانات، والقيم الشاذة للبيانات[2].

ويمكن أيضا القول أنه إذا كانت لدينا مجموعة من المتغيرات المترابطة يتم تحويلها إلى مجموعة أصغر من الهياكل الفرضية غير المترابطة والمرتبة، حيث تعرف هذه العملية باسم بتحليل المركبات الأساسية، يعتبر تحليل المركبات الأساسية كتوصيل خطي للمتغيرات الملاحظة بأوزان مثلى، حيث يقوم بتقدير هيكل الترابط بين المتغيرات. ويسعى أيضا إلى انشاء نظام احداثي جديد[3].

---

[1] صواليلي صدر الدين، **تحليل المعطيات**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 17.

[2] دجلة ابراهيم العزاوي، زوينة عبد القادر، **مقارنة الأساليب المستخدمة في تحديد المركبات الأساسية مع تطبيق عملي**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد13، العدد 45، 2007، ص 2.

[3] Wissam Yousef saleem abu khater**, Using Principal Analysis in Functional Data**, thesis of M sc, i n Applied Statistics, Faculty Of Economics and Administative Sciences, Al Azhar University Gaza, 2017, p p 43-44.

من أهم أهداف طريقة المركبات الأساسية ما يلي:[1]

- استنباط أبرز المعلومات من جدول البيانات الكبير الذي يحتوي على أسطر وأعمدة أي تسهيل قراءة الجداول ذات الأبعاد الكبيرة.
- تقليص مجموعة البيانات من خلال التركيز على أهم المعلومات.
- تبسيط وصف مجموعة البيانات.
- تحليل بنية الملاحظات والمتغيرات.

ثانيا: جدول المعطيات الأساسية

يتم وضع المعطيات عن طريق التحليل بالمركبات الرئيسية التي لها علاقة بالمتغيرات الكمية متجانسة عموما فيما بينها في جميع الحالات. فطريقة التحليل بالمركبات الرئيسية تطبق على جدول ذو بعدين متقاطعين:

- سطور الجدول: تمثل الأفراد مرقمة من 1إلى n؛
- أعمدة الجدول: تمثل المتغيرات الكمية من $x_1, x_2, \ldots\ldots x_p$.

عند تقاطع السطر "i" والعمود j" نتحصل على قيمة المتغير" X_J عند الفرد "i

حيث i=1,2,……,n. j=1, 2,……,p.

الجدول (05): معطيات المركبات الأساسية

المتغيرات / الأفراد	x_1	x_2	x_j	x_p
1	r_{11}	r_{12}	r_{1j}	r_{1p}
2	r_{21}	r_{22}	r_{2j}	r_{2p}
i				
N	r_{n1}	r_{n2}	r_{nj}	r_{np}

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الدراسات سابقة.

[1] Sidharth M , and other , **Multivariate Statistical Data Analysis- Principal Component Analysis, (PCA),** International Jornal Of Liwestoch Resarch, V07, N 05, 2017, p 63.

ثالثا: شروط التحليل عن طريق المركبات الأساسية

هناك عدة شروط يجب توفرها في تحليل عن طريق المركبات الأساسية هي كالتالي:[1]

1. **عدم وجود مشكل التعدد الخطي:** أي عدم وجود ارتباط قوي جدا بين متغيرات الدراسة ويقاس ذلك عن طريق محدد مصفوفة الارتباط، حيث يجب أن يكون محدد قيمة مصفوفة الارتباط أكبر من واحد من مئة ألف أما إذا كانت قيمة المحدد أقل فهذا يعني وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات ومن أجل التخلص على هذا الاشكال يتم إزالة المتغيرات التي لها ارتباط قوي جدا، ويرجع إزالة المتغيرات إلى صاحب الدراسة حسب موضوعه أو حسب الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

2. **كفاية حجم العينة:** ويتم الحكم على مدى كفاية حجم العينة عن طريق اختبار يدعى (KMO Test)، فإذا كانت قيمة إختبار KMO أكبر من 50% دلّ على أن حجم العينة كاف، ويمكن الاعتماد على نتائجها في التحليل، أما إذا كانت قيمة الاختبار أقل من50% دلّ على أن حجم العينة غير كاف، وبالتالي من الضروري حل المشكلة وذلك من خلال زيادة حجم العينة بزيادة عدد المشاهدات لتحقيق فرضية كفاية حجم العينة.

3. **كفاية حجم العينة للمتغيرات:** ويتم الحكم على مدى كفاية حجم العينة من خلال مصفوفة تدعى بمعكوس صور مصفوفة الارتباط (Anti-image Correlation Matrix) حيث يتم مقارنة قيم قطر هذه المصفوفة بالقيمة 50% فإذا كانت أكبر أو تساوي هذه القيمة دلّ ذلك على كفاية حجم العينة للمتغير والعكس صحيح، ويكون حينها المتغير عرضة للاقتصاء من التحليل.

4. **مصفوفة الارتباطات لا تمثل مصفوفة الوحدة:** ويقصد به أن مصفوفة الارتباطات يجب أن لا تمثل مصفوفة الوحدة، أي أن معاملات الارتباط بين المتغيرات تختلف عن الواحد أي لا تساوي 1، ويتم اختبار هذه الفرضية عن طريق إختبار بارتليت (Bartllet's Test) فإذا كان مستوى معنوية هذا الاختبار أقل من 5% نقول أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة الوحدة والعكس صحيح.

يمكن تلخيص منهجية التحليل عن طريق المركبات الأساسية في النقاط التالية: [2]

✓ حساب مركز ثقل الجداول؛

---

[1] بن حبيب طه، **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة 1995-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص117.

[2] وشتة يحيى، عدوكة لخضر، **التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 03، 2015، ص ص 56- 58.

- ✓ ترجيح المتغيرات؛
- ✓ حساب المصفوفة V؛
- ✓ حساب القيم الذاتية والأشعة الذاتية؛
- ✓ تحديد إحداثيات الأفراد والمتغيرات.

المطلب الثاني: ماهية بيانات البانل

هناك عدة مصطلحات تطلق على بيانات البانل أو البيانات الطويلة أو بيانات السلاسل الزمنية أو حزمة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المجمعة وباللغة الأجنبية (Panel Data)أو (Longitudinal Data)

أولا: تعريف وأهمية بيانات البانل

سيتم هنا عرض تعاريف بيانات البانل وكذا أهمية بيانات البانل

1. تعريف بيانات البانل

يمكن تعريف بيانات البانل كما يلي:

يمثل تحليل البيانات الطولية تزاوجا أو اندماجا أو تطابقا بين بيانات الانحدار والسلاسل الزمنية[1]، حيث تبين بيانات الانحدار سلوك عدد من المفردات أو وحدات المقطع العرضي عند فترة زمنية معينة، هذا الجزء الأول من البيانات، أما الجزء الثاني من بيانات السلاسل الزمنية فتصف سلوك مفردة أي وحدة مقطعية خلال فترة زمنية معينة، فالمزيج بين هذه الخاصيتين أي دمج البيانات المقطعية مع البيانات الزمنية تمثل بيانات البانل.

إن مصطلح بيانات بانل أو ما تعرف أيضا ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وهي مجموعة من المشاهدات (كميةً كانت أم نوعية)، والتي تقوم بها مجموعة من الأفراد على مدى فترات زمنية محددة[2].

[1] Edward W Frees, **Longitudinal and panel data analysis and applications in the social sciences**, 1ed, Cambridge University Press, Cambridge, UK; New York, 2004, P2.

[2] بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 201.

بيانات بانل هي عبارة عن مجموعة ملاحظات الفردية أي مشاهدات لأفراد (دول، مؤسسات ...الخ)، بحيث أنها تسمح للباحث في نمذجة أو دراسة الاختلافات والفوارق لسلوك الأفراد على مدى فترة من الزمن[1].

وبالتالي يمكن القول أن بيانات بانل هي مجموعة من المشاهدات مزدوجة الأبعاد بعد فردي وبعد زمني، حيث تكون كم كبير من المعلومات، مما يسمح لنا بدراسة سلوكيات والتغيرات وفوارق الأفراد فيما بينهم عبر الزمن، سنحاول تقديم مثال بانل مبسط لدراسة يتضمن بعض قواعد البيانات سلاسل زمنية وبيانات مقطعية بنفس التوقيت وتسمى بحزم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المجمعة: مثل بيانات عشرة دول خلال الفترة: 1990 – 1999 للمتغير Y=GDP، فقاعدة البيانات تتضمن قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP لكل للدولة في عام 1990 يتبعها GDP لنفس الدولة في عام 1991 وهكذا، خلال الفترة T سنة وبذلك يكون عدد المشاهدات الكلية NT للمتغير Y، وسوف تستخدم الرمز Y_n لتشير إلى مشاهدات المتغير للدولة n في الزمن t.

جدول رقم (06): بيانات سلاسل زمنية مقطعية مجمعة: بيانات اقتصادية لبعض الدول

save	gdp	year pop	code	Name
1.6	.0	6 1990 1.5	1	Albania
2	1999	−1.7 1.1	1	Albania
27.5	2.3	1990 1,5	2	Algeria
31.7	1.4	1999 2.1	2	Algeria

[1] Greene, William, **econometric analysis,** 5 ed, Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, 2002, P 284.

Angola	3	1990	−2.4	8 2 .7
		3.1		
↓				
Angola	3	1999	−2.9	29.7
		2.9		
Bangladesh	10	1990	0.4	9.7
		2.0		
↓				
Bangladesh	10	1999	2.6	16.7
		1.6		

المصدر: خالد محمد السواعي، **EViews والقياس الاقتصادي**، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2012، ص ص35-36

2. أهمية بيانات البانل

وتكتسب بيانات البانل أهميتها من كونها تأخذ بعين الاعتبار تأثير تغير الزمن وتغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على نفس الوقت، ويختلف تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية أو البيانات المقطعية منفردة بعدد من طرق الايجابية يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات الزمنية لوحدهاأو المقطعية لوحدها،
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلومات أكثر من تلك التي في البيانات المقطعية أو الزمنية كل عن حدى، وهذا راجع تجمع بين مزايا البيانات المقطعية والزمنية، مما يعني الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى. كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل؛
- تساهم في الحد من احتمالية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات التي لا يمكن ملاحظتها، التي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة غير الانحدارات المفردة.

[1] آزاد براهيمي، **دراسة تأثير درجة سيولة الأسواق المالية على القرارات التمويلية في المؤسسات الاقتصادية**، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، مالية المؤسسة، 2024، ص35.

ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

يتم الاستعانة في هذه الدراسة بأسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تقدير نماذجها الثلاثة: النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة وأخيرا نموذج التأثيرات العشوائية.

1. **نموذج الانحدار التجميعي:** نموذج الانحدار التجميعي هو أبسط النماذج البيانات الطويلة، حيث تكون جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، يكون فيه الأثر الفردي هو نفسه بالنسبة لجميع الأفراد تتماثل فيه وكذلك تماثل معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة بين الأفراد، ويهمل تأثير الزمن في النموذج، ويمكن تمثيل هذا النموذج بالصيغة التالية[1]:

$$Y_{i,t} = \alpha + X_{i,t}\beta + u_{i,t}\ i = 1,2 \dots \dots N \quad t = 1,2 \dots \dots .T$$

حيث أن:

$Y_{i,t}$: يمثل المتغير التابع؛

α: يمثل الأثر الفردي ويكون ثابت عبر الزمن؛

$X_{i,t}$: يعبر عن المتغيرات المستقلة؛

β: ميل المعلمات المراد تقديرها؛

$u_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

يتم تقدير معادلة هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية.

2. **نموذج ذو الآثار الثابتة:** يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة ممن خلال جعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة وإخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، الكتابة العامة لنموذج الآثار الثابتة تفرِض أن $\boldsymbol{\alpha_i}$ ثابت عبر الزمن ولكن متغير عبر الأفراد، وأيضا معاملات الانحدار تكون ثابتة بين الأفراد وعبر الزمن($\boldsymbol{\beta_i = \beta}$)، ويمكن تمثيل ذلك بالصيغة التالية[2]:

$$.Y_{i,t} = \alpha_i + \sum_{J=1}^{K} X_{i,t}\beta + u_{i,t} \quad \text{حيث } i = 1,2 \dots \dots N \quad \text{و} t = 1,2 \dots \dots .T$$

حيث $E(u_{i,t})=0$، $VAR(u_{i,t}) = \boldsymbol{\sigma_\varepsilon^2}$

[1] حنان حراث، صالح عياد، أثر **البرامج الاستثمارية في تطوير السياحة الداخلية لتحقيق الميزة التنافسية – دراسة قياسية ومقارنة بين تونس والجزائر**، المركز الجامعي أحمد زبانة، الملتقى الدولي الخامس السياحة الداخلية بين الواقع والمعمول، غليزان، الجزائر، 2018، ص 9.

[2] Gujarati N Damodar, **Basic Econometrics**, , 4ed , The McGraw-Hill ,Boston , , 2004, P 642

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy) Variable (LSDV)وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها (N−1) وبعد إضافة المتغيرات الوهمية يأخذ[1] النموذج السابق بالصيغة التالية:

$$Y_{i,t} = \alpha_1 + \sum_{n=2}^{N} \alpha_n D_{n,i} + \sum_{J=1}^{K} X_{i,t}\beta + u_{i,t}$$

3. **نموذج الأثار العشوائية:** في نموذج الأثار الثابتة يكون حد الخطأ ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساويا σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام التأثيرات العشوائية[2]، بأن المعلمة حيث أن الفكرة الأولية كانت تعبر بالصيغة التالية:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \sum_{i=1}^{k} X_{i,t}\beta + u_{i,t}$$

فعوض أن نتعامل مع الآثار الخاصة للأفراد α_i على أنها ثابتة لكل فرد عبر الزمن، سنفترض الآن على أنها عشوائية مع قيمة متوسطة αهنا لا يوجد مؤشر i للأفراد، بحيث أن الحد الثابت للأفراد في هذا النموذج يمكن التعبير عنه كالآتي:[3]

$$\alpha_i = \alpha + \varepsilon_i$$

حيث ε_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي يرجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Genralized Least[4] Squares GLS).

ثالثا: أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات البانل

عند اختيار النموذج المناسب لبيانات المختلطة، هناك عدة طرق واعتبارات يجب مراعاتها. وفيما يلي طرق المقارنة.

---

[1] عماد الدين ابراهيم علي، **استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، 2023، ص 169.

[2] عماد الدين ابراهيم علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 169

[3] Gujarati N, Damodar **,op.cit**,p, p647.

[4] عماد الدين ابراهيم علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

1. **الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة:** ويتم ذلك من خلال اختبار فيشر المقيد:

بغرض الاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي أم نموذج الآثار الثابتة يكون باختبار فيشر للنموذجين وهو كالتالي:[1]

$$F = \frac{R^2_{Fix} - R^2_{pooled}}{(1 - R^2_{Fix})} \times \frac{(NT - N - K)}{(N - 1)} \sim F(N - 1, NT - N - K)$$

K: تمثل عدد المعلمات الانحدارية المقدرة.

R^2_{Fix} : تمثل قيمة معامل التحديد في النموذج الآثار الثابتة.

R^2_{pooled} : تمثل قيمة معامل التحديد في النموذج الانحدار التجميعي.

وتكون نتيجة الاختبار:

- (p-value) أكبر (≤) من 0.05سنقوم بقبول فرض العدم، أي النتائج تشير إلى أفضلية وملائمة نموذج الانحدار التجميعي للبيانات ما يستدعي التوقف عند هذه المرحلة.
- (p-value) (>) أصغر تماما من 0.05 إذن سنقوم برفض فرضية العدم أي النتائج تشير إلى أفضلية وملائمة نموذج الآثار الثابتة على نموذج على نموذج الانحدار التجميعي وبهذا ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي أي من النموذجين هو الأفضل نموذج الآثار الثابتة أم نموذج الآثار العشوائية الجواب على هذا السؤال يكون في العنوان اللاحق.

2. **الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية:** ويتم ذلك عن طريق اختبارين:

أ. **اختبار مضاعف لاغرنج (LM Breush- Pagan):** اختبار الأثر العشوائي (حالة نموذج الأفراد): يكون من أجل اختبار وجود الأثر العشوائي لدنيا اختبار(**Breusch** و**Pagan**)(1980). يعتمد هذا الاختبار على مضاعف **Lagrange** المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات، حيث يكون الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي أو الكلي ونموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية من أجل الاختيار بين PRM و FEMأو REM سوف يتم استخدام اختبار مضاعف لاجرانج (LM) المقترح من جانب Breusch and Pagan[2] (1980):

[1] آزاد براهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

[2] طه بن الحبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2}-1\right)^2$$

- لاحظ أن القيم الكبيرة لإحصائية اختبار LM تشير إلى إن الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي سوف يكون أفضل من نموذج التجانس التجميعي، إذا كانت قيمة (P-value) لإحصائية اختبا LM تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار، فيعنى هذا أن الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي سوف يكون أفضل من نموذج التجانس التجميعي.

- بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لنفس الاختبار، فيعنى هذا إن نموذج التجانس التجميعي سيكون أفضل من كل من أن الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي.

ب. اختبار هوسمان (Hausman): يُستخدم اختبار هاوسمان لاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ونص هذا الاختبار إذا كان هناك ارتباط بين نموذج الآثار الثابتة وبين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، وتقوم على فرضتين فرضية العدم والتي تقول أن الآثار العشوائية متسقة، والفرضية البديلة والتي تقول أن الآثار العشوائية غير متسقة.[1]

وتتمثل إحصائية هوسمان في:

$$H = (\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCG})'\left[Var(\hat{\beta}_{LSDV}) - Var(\hat{\beta}_{MCG})\right]^{-1}(\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{MCG}) \sim X^2_{(k)}$$

حيث أن:

K: يمثل عدد المعاملات الانحدارية المقدرة.

$Var(\hat{\beta}_{LSDV})$: يمثل تباين لمعاملات نموذج الآثار الثابتة.

$Var(\hat{\beta}_{MCG})$: يمثل تباين لمعاملات نموذج الآثار العشوائية.

وتكون نتيجة الاختبار.

- هوسمان (H) (>) أصغر تماما من إحصائية كاي المربع (Khe-deux) المجدولة إذن سنقوم بقبول فرض العدم، أي أن النتائج تشير إلى أفضلية وملائمة نموذج الآثار العشوائية للبيانات.

- هوسمان (H) أكبر (≤)من إحصائية كاي المربع (Khe-deux) المجدولة إذن سنقوم برفض فرضية العدم أي أن النتائج تشير إلى أفضلية وملاءمة نموذج الآثار الثابتة على نموذج على نموذج الآثار العشوائية.

[1] العقون زهرة، العقون أم الخير، **دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل**، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد06، الجزائر، 2021، ص ص 108- 109.

إن تحديد أفضل نموذج من النموذجين السابقين لا يستلزم فقط الاختبار الإحصائي السابق، بل من الممكن الاختيار عبر ملاحظة بعض النقاط التي ذكرها Judge وآخرون والتي من الممكن أن تجعلنا في ثقة أكبر حول النموذج المختار:[1]

– إذا كان T ذا حجم كبير وN صغير، سيكون هناك اختلاف طفيف في قيم المعاملات المقدرة في نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، ولهذا يمكن أن يكون نموذج الآثار الثابتة الأكثر ملاءمة.

– إذا كان T ذا حجم صغير وN كبير مع العلم أن نموذج الآثار العشوائية يتكون من مركبة عشوائية ε_i، في حين أن α_i في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل معه على أنه ثابت وغير عشوائي بمعنى آخر أن قيمته معروفة في العينة، ولهذا إذا كنا في ثقة تامة أن عينة الدراسة ليست عشوائية يمكن القول أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة، في حين إذا كانت عينة الدراسة مأخوذة بصفة عشوائية سيكون نموذج الآثار العشوائية الأكثر ملاءمة.

– إذا كان T ذا حجم صغير وNكبير مع بقاء فرضية عدم وجود علاقة بين ε_i وXستكون تقديرات نموذج الآثار العشوائية أكثر فعالية وملاءمة من تقديرات نموذج الآثار الثابتة.

– بافتراض على أنه لا توجد علاقة بين مركبة الأخطاء العشوائية ε_i والمتغيرات المفسرة Xإذن من الممكن أن يكون نموذج الآثار العشوائية الأكثر ملائمة، أما إذا كانت هناك علاقة بينε_i و X متغير واحد من الممكن أن يكون نموذج الآثار الثابتة أكثر ملائمة من نموذج الآثار العشوائية، باختصار إذا كانت مركبة الأخطاء مرتبطة مع أحد المتغيرات المفسرة أو أكثر ستكون تقديرات نموذج الآثار العشوائية متحيزة، في حين أن تقديرات نموذج الآثار الثابتة غير متحيزة.

المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة

سنعمل في هذه الخطوة على تحديد متغيرات الدراسة، وبناء معادلة النموذج القياسي الذي يتوافق مع دراستنا.

الفرع الأول: الإطار الزمني والمكاني للدراسة

في هذه الدراسة تم اختيار عينة متكونة من 8 بنوك إسلامية (3 بنوك سعودية، 3 إماراتية، بنكين جزائريان) أما بالنسبة للبعد الزمني فقد كان من الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى 2022.

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة

في هذه الخطوة تم تحديد متغيرات الدراسة، وبناء معادلة النموذج القياسي الذي يتوافق مع الدراسة.

[1] دامودار جوجاراتي، ترجمة: هند عبد الغفار عودة، **الاقتصاد القياسي**، ج2، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص 842 – 843 .

الجدول(04-01): التعريف بمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الترميز الرياضي	اسم السلسلة (المتغير)	الوحدة	المصدر
النموذج الأول: محددات الكفاءة في البنوك الاسلامية				
المتغير التابع	Y1	المؤشر المركب للكفاءة؛ ممثلا بـ (الكفاءة الحجمية، الكفاءة الفنية المتغيرة، الكفاءة الفنية الثابتة)	-	من احتساب الباحث
المتغيرات المستقلة	CA	كفاية راس المال		
	LIQ	السيولة		
	RISQ	المخاطر الائتمانية		
	INF	التضخم		
	GDP	الناتج المحلي الاجمالي		
	PROFIT	الربحية		
	BANK_SIZE	حجم البنك		
	EXR	سعر الصرف		
النموذج الثاني: أثر محددات الكفاءة على الاداء الاقتصادي في البنوك الاسلامية				
المتغير التابع	Y2	المؤشر المركب للأداء الاقتصادي، ممثلا بـ (التكاليف للإيرادات، الربحية، العائد، منفعة الاصول، هامش الربح)	-	من احتساب الباحث
المتغيرات المستقلة	محددات الكفاءة المختارة في النموذج الأول			

المصدر: من اعداد الطالب.

وتجدر الاشارة إلى نتائج المركبات الاساسية التي استخرج على اساسها المؤشرات المركبة:

الجدول(04-02): نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب للكفاءة

Principal Components Analysis
Date: 06/21/25 Time: 22:05
Sample: 2014 2085
Included observations: 72
Computed using: Ordinary correlations
Extracting 3 of 3 possible components

Eigenvalues: (Sum = 3, Average = 1)

Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	2.010320	1.024124	0.6701	2.010320	0.6701
2	0.986196	0.982711	0.3287	2.996515	0.9988
3	0.003485	---	0.0012	3.000000	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يتبين لنا من خلال الجدول 1 أن المركبة الأساسية الثانية تفسر 99.88% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية، وبالتالي فإن مؤشر الكفاءة المستخرج من المركبة الأساسية الثانية يعتبر أكثر ملائمة لقياس الكفاءة، ذلك أن لديه قوة تفسيرية عالية.

الجدول(04-03): نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب للأداء الاقتصادي

Principal Components Analysis
Date: 06/22/25 Time: 11:28
Sample: 2014 2022
Included observations: 72
Balanced sample (listwise missing value deletion)
Computed using: Ordinary correlations
Extracting 5 of 5 possible components

Eigenvalues: (Sum = 5, Average = 1)

Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	2.548853	1.354061	0.5098	2.548853	0.5098
2	1.194792	0.434025	0.2390	3.743645	0.7487
3	0.760767	0.272512	0.1522	4.504412	0.9009
4	0.488255	0.480922	0.0977	4.992667	0.9985
5	0.007333	---	0.0015	5.000000	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 .

يتبين لنا من خلال الجدول 1 أن المركبة الاساسية الرابعة تفسر 99.85% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية، وبالتالي فإن مؤشر الاداء الاقتصادي المستخرج من المركبة الأساسية الرابعة يعتبر أكثر ملائمة لقياس الاداء الاقتصادي، ذلك أن لديه قوة تفسيرية عالية.

ثانيا: النماذج المقترح للدراسة

الشكل:(04-01)

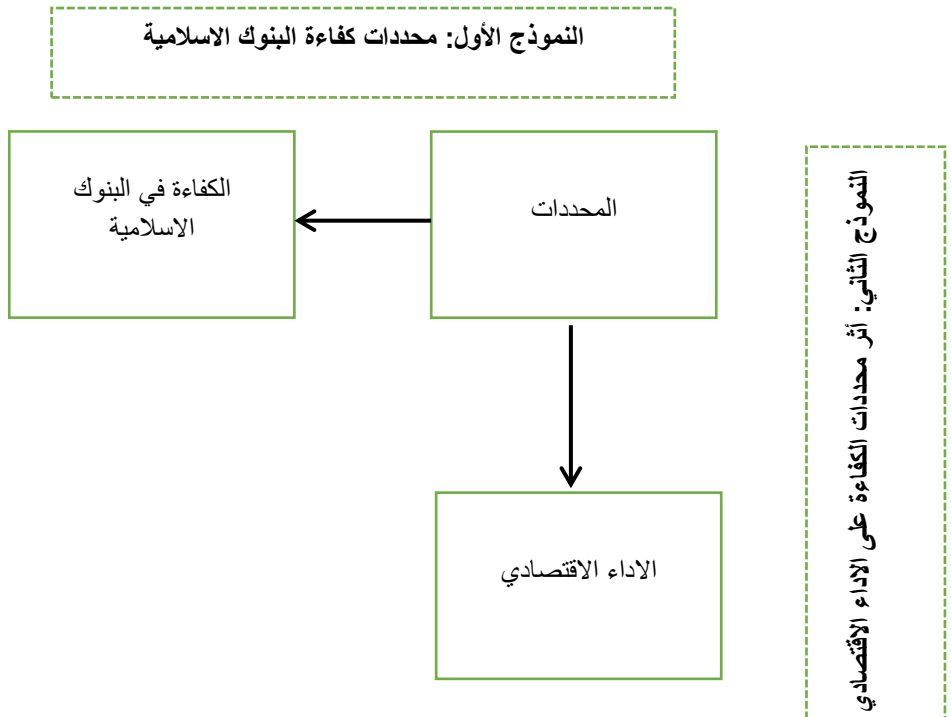

بناءا على ما سبق، تكون صيغة النموذج المدروس في شكله الخطي على النحو التالي:

1-النموذج الأول: المحددات الاقتصادية المؤثرة على الكفاءة في البنوك التجارية

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1\ CA + \beta_2\ LIQ + \beta_3 RISQ + \beta_4 INF + \beta_5 EXR + \beta_6 GDP + \beta_7 PROFIT + \beta_8 BANK_SIZE + \varepsilon_t$$

ثالثا:التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار استقرار السلاسل الزمنية

1. التحليل الوصفي:

بغية تقديم لمحة عامة عن الخصائص الاحصائية للبيانات قيد الدراسة سنخصص هذا الفرع لحساب الاحصاءات الوصفية لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على السواء، والتي سنعرضها في الجدول التالي:

الجدول (04-04) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	Y1	Y2	CA	LIQ	RISQ	INF	EXR	GDP	PROFIT	BANK_SIZE
Mean	1.03E-15	3.72E-16	0.239313	0.849325	0.634921	2.432222	31.71205	2.659722	0.128039	7.196639
Median	0.280510	-0.258191	0.223287	0.861950	0.647823	2.410000	3.750000	3.200000	0.133750	7.458380
Maximum	1.851199	3.899225	0.657609	1.141700	0.845376	9.260000	141.9900	7.500000	0.219400	8.308132
Minimum	-3.643765	-3.712044	0.144454	0.583900	0.476823	-2.090000	3.672500	-5.000000	0.024800	5.485721
Std. Dev.	1.427807	1.607717	0.086832	0.111923	0.075403	2.603971	49.61840	3.273852	0.040954	0.721429
Skewness	-0.720680	0.166702	3.009992	-0.222055	-0.060061	0.178743	1.255798	-0.753151	-0.061108	-0.904332
Kurtosis	2.750177	2.697738	13.76953	3.059393	2.772631	3.232070	2.711773	3.315585	2.541139	2.767854
Jarque-Bera	6.419785	0.607561	456.6688	0.602286	0.198377	0.544959	19.17356	7.105626	0.676472	9.975474
Probability	0.040361	0.738023	0.000000	0.739972	0.905572	0.761489	0.000069	0.028644	0.713027	0.006821
Sum	8.07E-14	2.56E-14	17.23056	61.15140	45.71433	175.1200	2283.268	191.5000	9.218800	518.1580
Sum Sq. Dev.	144.7430	183.5174	0.535323	0.889397	0.403682	481.4270	174801.0	760.9856	0.119081	36.95269
Observations	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يلاحظ أن المتغير Y1 يتسم بمتوسط قريب من الصفر (0.001) وانحراف معياري قدره 1.42، مع درجة التواء سالبة (-0.72)، مما يدل على ميل التوزيع نحو اليسار. أما قيمة التفرطح (2.75) فتقارب التفرطح الطبيعي. في المقابل، يتسم المتغير Y2 بخصائص إحصائية أكثر استقرارًا،

حيث يبلغ متوسطه 0.0037، مع انحراف معياري قدره 1.60، ويظهر توزيعًا قريبًا من الطبيعي (P = 0.738)، مما يدعم إمكانية استخدامه دون تعديل.

فيما يتعلق بكفاية رأس المال(CA) ، فإن هذا المتغير يتميز بدرجة تفرطح مرتفعة جدا (13.76) والتواء موجب (3.00). أما متغير السيولة(LIQ) ، فيظهر توازنا أكبر، بمتوسط 0.84 وانحراف معياري 0.32، مع توزيع قريب من الطبيعي(P = 0.73) ، مما يشير إلى ملاءمته للنمذجة الاقتصادية.

أما متغير المخاطر(RISQ) ، فيتميز بتوزيع طبيعي جيد (P = 0.90) وانحراف معياري ضعيف (0.07)، مما يعكس تجانسًا في البيانات، ويعزز من مصداقية استخدامه. وبالنسبة لمتغير التضخم(INF) ، فقد بلغ متوسطه 2.43 مع تشتت معتدل(Std. Dev. = 2.03) ، كما أظهر توزيعا قريبا من الطبيعي(P = 0.76) ، دون مؤشرات على وجود مشكلات إحصائية.

يُلاحظ أن متغير سعر الصرف (EXR) يتسم بتذبذب كبير، حيث يبلغ متوسطه 31.71، بانحراف معياري مرتفع يصل إلى 29.61، مما يشير إلى تقلبات كبيرة في هذه السلسلة. كما سجل أعلى قيمة قصوى في العينة (141.99)، وهي قيمة شاذة نسبيًا. علاوة على ذلك، فإن اختبار جارك-بيرا أظهر نتائج تدل على انحراف شديد عن التوزيع الطبيعي(P = 0.000) ، الأمر الذي يدعم قرار استبعاده من النماذج الإحصائية لتأثيره السلبي على الاستقرار والتفسير.

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، فإنه يتسم بتباين واضح (الانحراف المعياري = 3.27)، مع ميل سلبي طفيف في التوزيع(Skewness = −0.75) . في المقابل، يتسم متغير الربحية (PROFIT) بخصائص توزيع مستقرة نسبيًا (P = 0.71) وانحراف معياري منخفض (0.12)، مما يعزز من إمكانية دمجه في النماذج الاقتصادية بدون مشاكل. أما حجم البنك (BANK_SIZE)، فقد بلغ متوسطه 7.19، مع درجة تفرطح (2.77) والتواء سلبي ملحوظ (−0.90).

2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية

2-1. التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

تعتبر طريقة الرسم البياني من أشهر الطرق المستعملة للكشف عن وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية المقدرة لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، حيث تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا تذبذبت قيمتها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ثابت عبر الزمن.

يوضح الشكل رقم ()التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة في المستوى خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (04-02): التمثيل البياني لمستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2014- 2022)

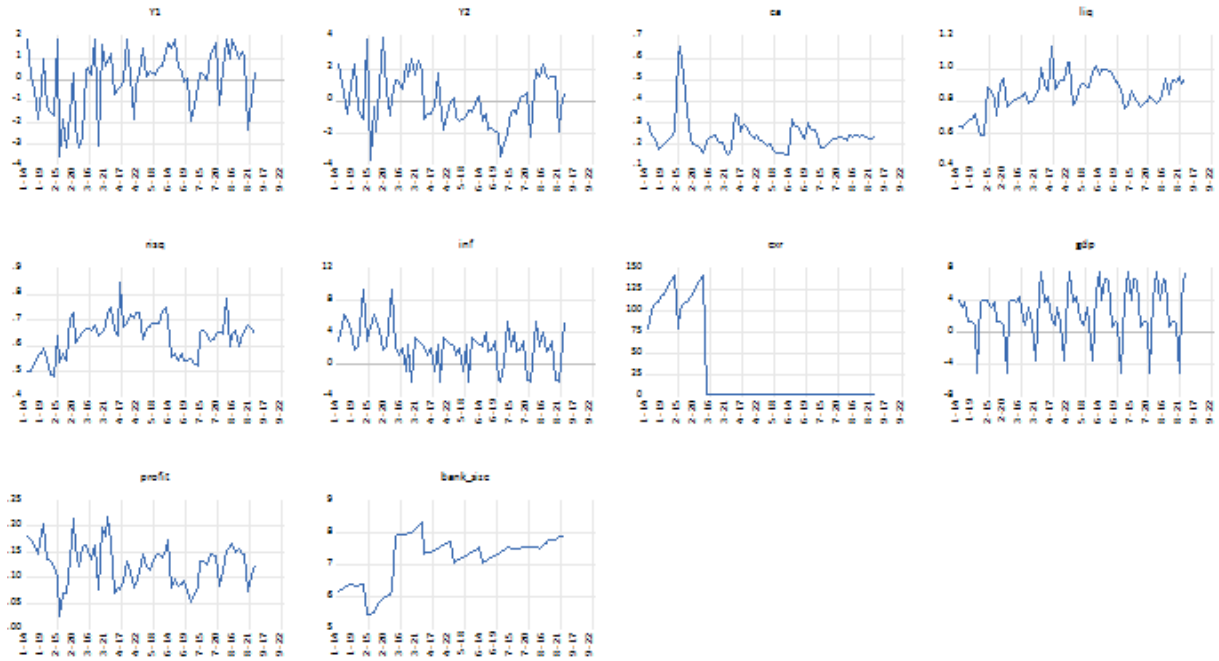

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يشير الشكل رقم (04-02) بشكل واضح إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة هي سلاسل متجهة ومتزايدة نحو الأعلى، في شكل علاقة خطية ذات اتجاه موجب متأثرة بالظروف الاقتصادية والسياسية ألتي تؤدي إلى تذبذبها صعودا ونزولا (أي لها متوسط وتباين غير ثابتين عبر الزمن).

ولغرض تحويل السلاسل الزمنية إلى سلاسل مستقرة وجعلها قابلة للتقدير نقوم بأخذ الفرق الأول لها، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-03): التمثيل البياني للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2014-2022)

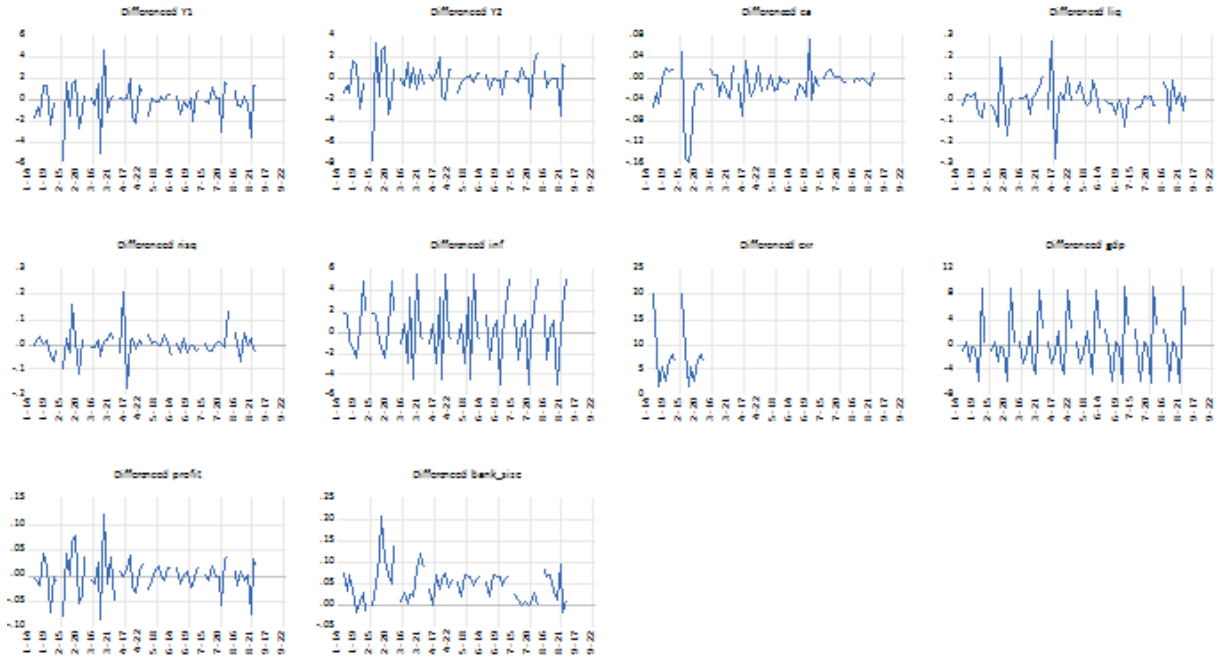

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

بعد أخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، نلاحظ أنها أصبحت أكثر استقرارا، حيث تم تسجيل تذبذبات حول قيم متوسطات ثابتة خلال فترة الدراسة، وهو ما قد يشير إلى ثبات وتكامل المتغيرات عند الدرجة 1.

2-2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية

تعتبر الاستقرارية ذات أهمية كبيرة، حيث يمكن أن تؤدي عدم استقرارية المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مضللة، وتحدث انحرافات في النتائج. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي عدم استقرارية السلاسل الزمنية إلى تكوين تماثلات عشوائية مشتركة تؤدي إلى الوصول إلى استنتاجات مزيفة. لذا من الضروري استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول. ومن أجل اختبار مستوى تكامل السلاسل الزمنية نجري اختبارات الاستقرارية للبيانات المقطعية الأكثر استعمالا والموضحة في الجدول رقم ؟ والتي تعتمد كلها على فرضيتين:

✓ **الفرضية الصفرية:** وجود جذر وحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر وحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

الجدول رقم (04-05): نتائج الاستقرارية.

في المستوى									
Vabs / Tests	Y1	Y2	CA	LIQ	RISQ	INF	GDP	PROFIT	BANK_SIZE
LLC	-6.15581 (0.0000)	-3.92811 (0.0000)	-3.81222 (0.0001)	-3.49131 (0.0002)	-4.07410 (0.0000)	-7.28974 (0.0000)	-4.05893 (0.0000)	-3.52065 (0.0002)	1.16947 (0.7879)
IPS	-2.52535 (0.0058)	-1.24209 (0.1071)	-0.22219 (0.04121)	-1.17776 (0.1194)	-1.10683 (0.1342)	-3.72313 (0.0001)	-1.85465 (0.0318)	-0.51701 (0.3026)	3.08138 (0.9990)
ADF-Fisher	35.6341 (0.0033)	24.2313 (0.0846)	21.7768 (0.1505)	29.3724 (0.0215)	27.1617 (0.0397)	47.3436 (0.0001)	28.7626 (0.0256)	18.3148 (0.3058)	11.0113 (0.8088)
PP-Fisher	45.0219 (0.0001)	21.0703 (0.1758)	27.9762 (0.0318)	27.3278 (0.0380)	30.2896 (0.0166)	25.2192 (0.0661)	13.0920 (0.6660)	14.2455 (0.5804)	29.8920 (0.0186)
بعد أخذ الفرق الأول									
LLC	-6.63241 (0.0000)	-8.28074 (0.0000)	-4.30926 (0.0000)	-7.56065 (0.0000)	-7.49524 (0.0000)	-10.7209 (0.0000)	-11.0288 (0.0000)	-6.99187 (0.0000)	-5.73885 (0.0000)
IPS	-3.06516 (0.0011)	-3.88814 (0.0001)	-2.01361 (0.0220)	-2.96594 (0.0015)	-2.67445 (00037)	-4.15869 (0.0000)	-4.60093 (0.0000)	-2.48407 (0.0065)	-1.55678 (0.0598)
ADF-Fisher	42.4196 (0.0003)	48.7397 (0.0000)	32.5469 (0.0085)	40.7434 (0.0006)	36.1614 (0.0027)	50.4338 (0.0000)	53.7659 (0.0000)	36.5078 (0.0025)	27.3834 (0.0374)
PP-Fisher	78.4654 (0.0000)	70.5892 (0.0000)	39.2540 (0.0010)	49.1188 (0.0000)	59.9159 (0.0000)	49.7068 (0.0000)	38.2018 (0.0014)	49.1878 (0.0000)	31.0488 (0.0133)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى (I0) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الاكبر من 5% في جميع الاختبارات (LLC ,IPS,ADF-Ficher, PP-Ficher)، وحتى يستقر قمنا بأخذ الفرق الأول للسلسلة واستخدمنا نفس الاختبارات السابقة لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي 5% وتأكيد عدم وجود جذر وحدة واستقرار المتغيرات.؛ وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة. وبما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى (الفرق الأول) أي أنها متكاملة من الدرجة (I1) فإننا نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الفرع الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

من خلال تقدير النموذج والتوصل إلى النتائج يتم تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك لمعرفة نوع الأثر، وتحديد جودة النموذج الذي تم اختياره.

أولا: اختبار التجانس Hsiao

تعد اختبارات تشخيص التجانس أو عدم تجانس معلمات النموذج من أهم الاختبارات التي يجب إجراؤها لتحديد هيكل معطيات بانل، لذا اقترح (Hsiao1986)عدة إجراءات للاختبار تسمح بتحديد الحالة التي يكون عليها من بين عدة حالات مختلفة، ويعتمد هذا الاختبار على مجموعة متفرعة من الاختبارات والفرضيات الفرعية كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل (04-04): اختبارات التجانس ل(Hsiao(1986

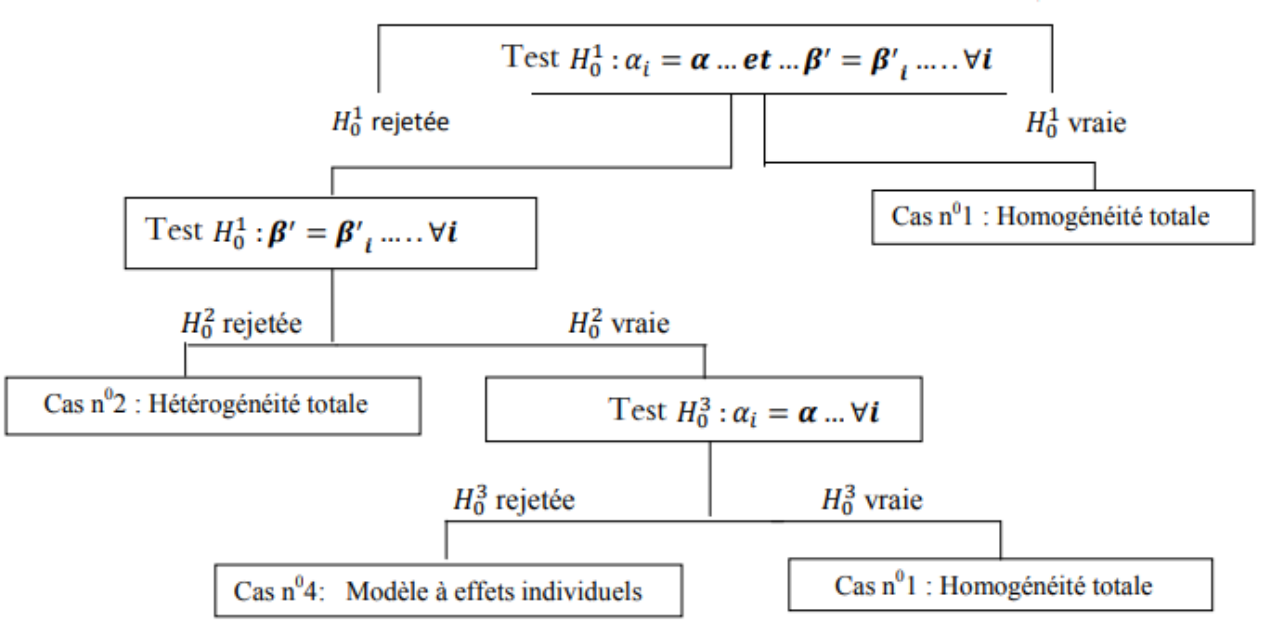

حيث انطلاقا من النموذج الاساسي الخاص بمعطيات بانل $(y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit} k_{it} +)u_i$

يمكن تحديد أربع حالات التي يمكن أن تكون عليها البيانات المقطعية، والتي يمكن الكشف عن هذه الحالات بواسطة اختبار Hsiao اخلاص بالتجانس [1] .

✓ **الحالة الأولى:** وهي حالة التجانس التام أو التطابق الكلي totale Homogénéité ، بحيث يكون تساوي أو تطابق تام بين المعلمات الثابتة ومعلمات المتغيرات المفسرة لكل البيانات المقطعية، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية أن تأثير المتغيرات المفسرة يكون نفسه بالنسبة لجميع العينات وكذا العوامل الثابتة الاخرى تكون نفسها .

✓ **الحالة الثانية:** وهي حالة عدم التجانس الكلي أو عدم التطابق totale Hétérogénéité ،بحيث يكون هناك اختلاف بين الثوابت واختلاف بين معاملات المتغيرات من عينة لأخرى (مفردات العينة

[1] عماد الدين إبراهيم علي، "**استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 43، العدد 2، 2023، ص. 167-168.

المدروسة)، و بالتالي نقول أنه يوجد نموذج مختلف، وفي هذه الحالة يتم رفض صيغة البينات المقطعية (معطيات بانل).

✓ **الحالة الثالثة:** وتتميز هذه الحالة بتطابق الثوابت الخاصة بالمفردات المدروسة، واختلاف بين المعاملات أي معنى هذا من الناحية الاقتصادية أن كل العوامل الثابتة الاخرى التي تفسر الظاهرة المدروسة تكون نفسها بالنسبة لجميع العينات أو المفردات، في حين يكون هناك تباين في تأثير المتغيرات المفسرة في النموذج، أي يوجد هناك أكثر من نموذج مختلف، وبالتالي نرفض صيغة البيانات المقطعية.

✓ **الحالة الرابعة:** وتتميز هذه الحالة بعدم تجانس أو تطابق الحدود الثابتة وتساوي أو تجانس معاملات المتغيرات المفسرة أي اختلاف الثوابت للمتغيرات المفسرة في العينات المدروسة، وبالتالي لهذا النموذج تأثيرات فردية ، وتعني هذه الحالة من الناحية الاقتصادية تساوي مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير الظاهرة المدروسة بين عينات الدراسة، مع وجود اختلاف في مساهمة تفسير باقي العوامل الاخرى والمتمثلة بالحد الثابت.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول(04-06):اختبار التجانس لـ Hsiao

الاختبار	F-stat	P-value	النتيجة
F1	4. 376208	4.43158	**قبول H0**
F2	5.595883	3.273350	**قبول H0**
F3	45.76113	1.0201167	**قبول H0**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قبول $H0^1$ يعني قبول أن النموذج الامثل هو نموذج التجانس الكلي، و قبول $H0^2$ يعني أن المعاملات β_i متجانسة أي متطابقة لكل البنوك محل الدراسة، وقبول $H0^3$ يعني أن الثوابت α_i متجانسة لكل الدول.

ثانيا: الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

يعتمد الاختبار على قياس معامل تضخم التباين (VIF)، حيث يُعتبر وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد عالي إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين تتجاوز الحد المقبول (10). يُجرى هذا الاختبار لضمان توافر بيانات مستقرة وموثوقة قبل تطبيق النموذج ، مما يسهم في دقة التحليل وتفسير النتائج بشكل أكثر صحة

وموضوعية.

الجدول رقم (04-07): نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة

Variance Inflation Factors
Date: 06/21/25 Time: 22:43
Sample: 2014 2085
Included observations: 72

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
CA	1.710706	19.35210	2.223657
LIQ	1.268076	162.6582	2.738529
RISQ	2.383672	170.3309	2.336481
INF	0.002011	4.431176	2.351099
EXR	2.14E-05	12.84887	9.085447
GDP	0.000882	2.722021	1.630625
PROFIT	7.174166	22.63632	2.074384
BANK_SIZE	0.082209	751.7414	7.376328
C	6.461696	1129.680	NA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

تحليل معاملات تضخم التباين (VIF) يُظهر أن قيم VIF لكل المتغيرات محل الدراسة تقع في نطاق مقبول (أقل من 10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة بارتفاع الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات في هذه البيانات، ما عدى متغير سعر الصرف EXR إذا سيتم حذفه نظرًا لارتفاع قيمة **VIFالمتمركز (9.05)**، مما يدل على وجود **تعدد خطي مرتفع** مع المتغيرات الأخرى، وهو ما قد يُضعف من دقة النموذج وموثوقية النتائج الإحصائية. وبالتالي يصبح نموذج الدراسة من الشكل:

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1 CA + \beta_2 LIQ + \beta_3 RISQ + \beta_4 INF + \beta_5 GDP + \beta_6 PROFIT + \beta_7 BANK_SIZE + \varepsilon_t$$

الفرع الثالث: اختبارات تحديد النموذج الملائم

تتمثل اختبارات تحديد النموذج التي تم اعتمادها في الدراسة في :

أولا: تحديد نوع الاثر في بيانات متغيرات الدراسة:

في الجدول الموالي، يتم تسجيل التقديرات لثلاثة نماذج مختلفة: نموذج الثابت المشترك (Pooled Model)، ونموذج الأثر الثابت(Fixed Effects Model) ، ونموذج الأثر العشوائي . (Random Effects Model)حيث يتم تقدير النموذج التجانس الكلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) ، ويقوم بتقدير نفس العلاقة لجميع الوحدات الفردية في العينة[1]. ما تقدير النموذج الثاني (نموذج الأثر الثابت)، فيتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على المتغيرات الوهمية (DVOLS) يتم تضمين متغيرات وهمية لكل وحدة فردية في النموذج، مما يسمح بتقدير تأثير ثابت خاص بكل وحدة[2] . أما تقدير النموذج الأخير (نموذج الأثر العشوائي)، فيتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) يفترض هذا النموذج وجود تباين عشوائي في المتغيرات التفسيرية عبر الوحدات الفردية[3] .

الجدول (04-08): نتائج تقديرات المربعات الصغرى

Model	Pooled	Fixed	Random
Cons.	-10.16057 (0.0000)	-0.511078 (0.9059)	**-10.16057** (**0.0000**)
CA	5.395669 (0.0028)	9.834420 (0.0000)	**5.395669** (**0.0000**)
LIQ	4.650649 (0.0021)	1.1919872 (0.1416)	**4.650649** (**0.0000**)
RISQ	-4.909609 (0.0210)	1.1763918 (0.4556)	**-4.909609** (**0.0001**)
INF	-0.158937 (0.0048)	-0.014420 (0.6569)	**-0.158937** (**0.0000**)
GDP	0.118551	0.029270	**0.118551**

[1] Aayale, J., Seffar, M., & Koutene, J., "**Financial Indicators, Stock Prices and Returns: Evidence from Banks Listed on the Stock Exchange of an Emerging Market (CSE)**", *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, vol. 3, 2022, p. 540.

[2] Borenstein, M., Hedges, L., & Higgins, J., "**A basic introduction to fixed-effect and random-effects models for meta-analysis**", *Research Synthesis Methods*, 2010, p 98 .

[3] Anna, C., Antonello, D., & Angelo, P., "**A Panel data approach to evaluate the Passenger Satisfaction of a Public Transport Service**", *Procedia Economics and Finance*, presented at *Innovation and Society 2013 Conference*, 2014, p 234.

	(0.0026)	(0.1902)	(**0.0000**)
PROFIT	28.14055 (0.0000)	39.48413 (0.0000)	**28.14055** (**0.0000**)
BANK_SIZE	0.625957 (0.0057)	-1.346637 (0.0205)	**0.625957** (**0.0000**)
R-squared	0.671107	0.911732	**0.6771107**
Prob(F-statistic)	0.000000	(0.000000)	**0.000000**
Durbin-watson stat	1.151336	2.076149	**1.151336**
Hausman Test	/	/	**155.386089** (**0.0000**)
Cross- section F	/	22.198013 (0.7459)	/

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

تختلف هذه النماذج في الفروض والطرق المستخدمة، وتقديم تقديرات مختلفة للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ولاختيار النموذج الأنسب نجري اختبار (Hausman Test) الذي يقوم بالمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الأثر الثابت. ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول 1 أعلاه، يتبين لنا أن قيمة احتمالية اختبار (Hausman Test) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تدفعنا هذه النتيجة إلى رفض فرضية العدم (مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة) نموذج التأثيرات العشوائية ليس الأنسب[1]. ومن أجل المفاضلة بين نموذج التجانس الكلي، ونموذج الاثر الثابت نجري اختبار فيشر المقيد. ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن نموذج التجانس الكلي هو النموذج الملائم للبيانات المدروسة.

ثانيا: اختبار جودة النموذج المختار (نموذج التجانس الكلي)

للتأكد من جودة أداء النموذج المختار (نموذج التجانس الكلي pooled model) نقوم بإجراء الاختبارين التاليين:

1- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

لاختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار معامل التحديد، ثم دراسة معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار فيشر.

[1] العقون زهرة، والعقون أم الخير، "**دراسة وصفية تحليلية لنموذج بانل**"، *المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي*، العدد 6، 2021، ص-ص. 108-109.

1-1-اختبار معامل التحديد (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.671107 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 67% من التغير الذي يحدث في مؤشر الكفاءة المركب، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 33% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ، وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$) والبالغة 0.635134. كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا (أي لا يوجد عامل آخر بين المتغيرات يؤدي إلى هذه النتيجة) ويثبت ذلك إحصائية داربن واتسن 1.151336 حيث أنها أكبر من معامل التحديد R^2 >DW.

1-2-اختبار فيشر: من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر (F) لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H_0**: لا توجد علاقة بين مؤشر الكفاءة المركب والمتغيرات التفسيرية أي النموذج غير معنوي.
- **الفرضية البديلة H_1:** توجد علاقة بين مؤشر الكفاءة المركب والمتغيرات التفسيرية أي النموذج معنوي.

أو من خلال قيمة **احتمالية فيشر:** فإذا كانت هذه القيمة أقل من (0.05) فإننا نقبل الفرضية البديلة. وبالنسبة للنموذج المدروس نجد أن Prob (F- statistic) أقل بكثير من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي)، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، وبالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائيا.

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بهدف التأكد من أن السلسلة تتوزع طبيعيا نقوم بجراء اختبار جارك بيرا، نلاحظ من خلال نتائج أن احتمالية jarque- bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ،ومنه نستطيع القول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال ثقة 95بالمئة.

الشكل(04-05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

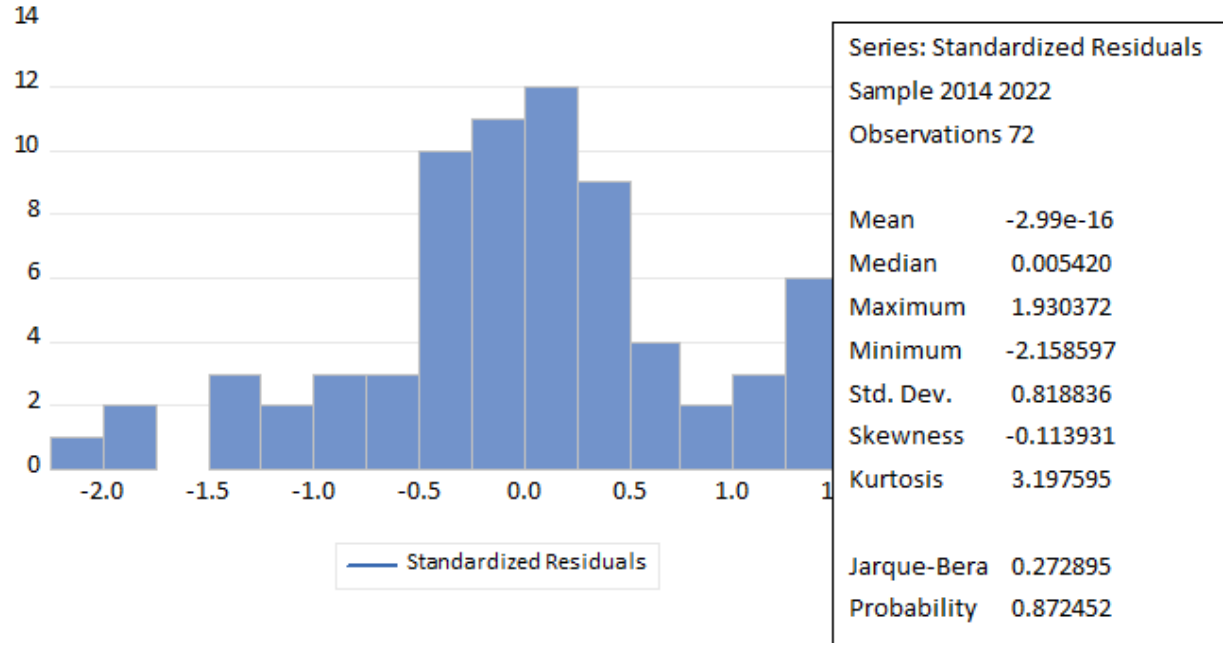

3- **المصدر**: مخرجات برنامج Eviews 12 .

4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(04-09): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 9
Cross-sections included: 8
Total panel observations: 72
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	29.30634	28	0.3971
Pesaran scaled LM	0.174567		0.8614
Pesaran CD	1.110206		0.2669

المصدر: مخرجات برمجية Eviews-.

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، نجد أن احتمالية جميع الاختبارات غير معنوية (أكبر من مستوى معنوية 5%)، وبالتالي نقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج المختار.

4. التحليل الاقتصادي للنموذج:

تشير نتائج تقدير العلاقة وفق نموذج الاثر الثابت بين متغيرات الدراسة إلى وجود:

❖ المخاطر: وجود علاقة عكسية ذو دلالة إجمالية معنوية بين المخاطر والكفاءة، وهذا راجع إلى طبيعة عمل البنوك الإسلامية حيث تعمل بدون ضمانات، فأي حالة من حالات التأخر يكون على البنك تخصيص موارد إضافية لمواجهة هذه المخاطر مما يؤدي على كفاءته.

❖ علاقة عكسية بين التضخم والكفاءة حيث كلما زاد التضخم كلما قلت الكفاءة، وكلما قل التضخم زادت الكفاءة، وهذا راجع إلى أن عند ارتفاع التضخم ترتفع التكاليف و تصعب تحقيق العوائد الثابتة.

❖ وجود علاقة طردية بين السيولة والكفاءة حيث كلما زادت نسبة السيولة زادت الكفاءة، وهذا راجع أيضا إلى طبيعة البنوك الإسلامية حيث كلما كانت نسبة السيولة أو الأموال السائلة عالية كلما كانت أكبر كفاءة بسبب قدرتها على مواجهة التعثرات المالية الغير متوقعة كما يمكنه تلبية احتياجات العملاء مما يزده من الثقة والرضا.

❖ وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال والكفاءة، حيث تؤدي ارتفاع نسبة كفاية رأس المال إلى تعزيز الاستقرار ومواجهة القروض المتعثرة مما يؤدي إلى استقرارها المالي.

❖ وجود علاقة طردية بين الربحية والكفاءة حيث تعتبر من أبرز محددات الكفاءة لما لديها من قوة تأثيرية كبيرة، حيث كلما زادت ربحية البنوك الإسلامية زادت كفاءتها.

❖ حجم البنك علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% حيث كلما زاد حجم البنك كلما زادت الكفاءة، وهذا راجع إلى أن العملاء لديهم موثوقية في البنوك كبيرة الحجم، ويفضلون التعامل معا أفضل من البنوك صغيرة الحجم.

❖ وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي والكفاءة البنكية حيث كلما زاد نمو الناتج المحلي كلما زادت الكفاءة في البنوك الإسلامية هذا يشير إلى زيادة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الكفاءة والقطاع المصرفي جزء رسمي في هذا النشاط.

المبحث الثاني: أثر المحددات الاقتصادية للكفاءة على الأداء الاقتصادي

المطلب الأول: تقدير النموذج

يمكن صياغة النموذج الثاني من الشكل التالي:

$$Y2 = \beta_0 + \beta_1 \ CA + \beta_2 \ LIQ + \beta_3 RISQ + \beta_4 INF + \beta_5 PROFIT + \beta_6 GDP + \beta_7 BANK_SIZE + \varepsilon_t$$

من خلال تقدير النموذج والتوصل إلى النتائج يتم تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك لمعرفة نوع الأثر، وتحديد جودة النموذج الذي تم اختياره.

أولا: اختبار التجانس Hsiao

الجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول (04-10): اختبار التجانس لـ Hsiao

الاختبار	F-stat	P-value	النتيجة
F1	1.038188	0.421220	قبول H0
F2	0.890029	0.600011	قبول H0
F3	1.650127	0.148755	قبول H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قبول $H0^1$ يعني قبول أن النموذج الامثل هو نموذج التجانس الكلي، و قبول $H0^2$ يعني أن المعاملات β_i متجانسة أي متطابقة لكل البنوك محل الدراسة، وقبول $H0^3$ يعني أن الثوابت α_i متجانسة لكل الدول.

ثانيا: الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد :

يعتمد الاختبار على قياس معامل تضخم التباين (VIF)، حيث يُعتبر وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد عالي إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين تتجاوز الحد المقبول (10). يُجرى هذا الاختبار لضمان توافر بيانات مستقرة وموثوقة قبل تطبيق النموذج ، مما يسهم في دقة التحليل وتفسير النتائج بشكل أكثر صحة وموضوعية.

الجدول رقم (04-11): نتائج معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة

Variance Inflation Factors
Date: 06/22/25 Time: 11:33
Sample: 2014 2022
Included observations: 72

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
CA	2.244434	18.85242	2.166241
LIQ	1.569982	149.5316	2.517528
RISQ	3.207088	170.1632	2.334181
INF	0.002201	3.600396	1.910303
GDP	0.001066	2.440427	1.461936
PROFIT	8.937908	20.94006	1.918939
BANK_SIZE	0.035738	242.6538	2.380997
C	3.205380	416.0983	NA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

تحليل معاملات تضخم التباين (VIF) يُظهر أن قيم VIF لكل المتغيرات قيد الدراسة تقع في نطاق مقبول (أقل من 5)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة بارتفاع الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات في هذه البيانات، و عليه سنعتمد على نفس المتغيرات دون حذف أي منها.

المطلب الثاني: اختبارات تحديد النموذج الملائم

تتمثل اختبارات تحديد النموذج التي تم اعتمادها في الدراسة في :

أولا: تحديد نوع الاثر في بيانات متغيرات الدراسة:

في الجدول الموالي، يتم تسجيل التقديرات لثلاثة نماذج مختلفة: نموذج الثابت المشترك (Pooled Model)، ونموذج الأثر الثابت(Fixed Effects Model) ، ونموذج الأثر العشوائي . (Random Effects Model)

الجدول (04-12): نتائج تقديرات المربعات الصغرى

Model	Pooled	Fixed	Random
Cons.	-12.85920 (0.0000)	0.737467 (0.9017)	**-12.85920** (**0.0000**)
CA	10.62690 (0.0000)	6.186126 (0.0027)	**10.62690** (**0.0000**)
LIQ	-0.834384 (0.5079)	-3.113152 (0.0854)	**-0.834384** (**0.4508**)
RISQ	5.028819 (0.0066)	9.741640 (0.0039)	**5.028819** (**0.0021**)

INF	-0.006956 (0.0026)	-0.046728 (0.2990)	**-0.006956** **(0.0026)**
GDP	0.014369 (0.0613)	0.041729 (0.1764)	**0.014369** **(0.6177)**
PROFIT	40.03183 (0.0000)	36.35989 (0.0000)	**40.03183** **(0.0000)**
BANK_SIZE	0.373073 (0.0528)	-1.446759 (0.0688)	**0.373073** **(0.0280)**
R-squared	0.806572	0.867324	**0.806572**
Prob(F-statistic)	0.000000	0.000000	**0.000000**
Durbin-watson stat	1.824696	2.326882	**1.824696**
Hausman Test	/	/	**26.100040** **(0.0005)**
Cross- section F	/	3.728577 (0.3272)	/

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

تختلف هذه النماذج في الفروض والطرق المستخدمة، وتقديم تقديرات مختلفة للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ولاختيار النموذج الأنسب نجري اختبار (Hausman Test) الذي يقوم بالمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الأثر الثابت. ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول 1 أعلاه، يتبين لنا أن قيمة احتمالية اختبار (Hausman Test) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تدفعنا هذه النتيجة إلى رفض فرضية العدم (مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة) نموذج التأثيرات العشوائية ليس الأنسب، وقبول الفرضية البديلة (مقدرة الآثار العشوائية متسقة) نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب. ومن أجل المفاضلة بين نموذج التجانس الكلي، ونموذج الاثر الثابت نجري اختبار فيشر المقيد. ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن نموذج التجانس الكلي هو النموذج الملائم للبيانات المدروسة.

ثانيا: اختبار جودة النموذج المختار (نموذج التجانس الكلي)

للتأكد من جودة أداء النموذج المختار (نموذج التجانس الكلي pooled model) نقوم بإجراء الاختبارين التاليين:

1) اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

لاختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار معامل التحديد، ثم دراسة معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار فيشر.

1-1-اختبار معامل التحديد (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.806572 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 81% من التغير الذي يحدث في الاداء الاقتصادي Y2، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 19% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ، وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$) والبالغة 0.785416. كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا (أي لا يوجد عامل آخر بين المتغيرات يؤدي إلى هذه النتيجة) ويثبت ذلك إحصائية داربن واتسن 1.824696 حيث أنها أكبر من معامل التحديد R^2 <DW.

1-2-اختبار فيشر: من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر (F) لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H_0**: لا توجد علاقة بين الاداء الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية أي النموذج غير معنوي.
- **الفرضية البديلة H_1:** توجد علاقة بين الاداء الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية أي النموذج معنوي.

أو من خلال قيمة **احتمالية فيشر**: فإذا كانت هذه القيمة أقل من (0.01) فإننا نقبل الفرضية البديلة. وبالنسبة للنموذج المدروس نجد أن Prob (F- statistic) أقل بكثير من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي)، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، وبالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائيا.

5- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بهدف التأكد من أن السلسلة تتوزع طبيعيا نقوم بجراء اختبار جارك بيرا، نلاحظ من خلال النتائج أن احتمالية jarque- bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ،ومنه نستطيع القول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال ثقة 95بالمئة.

الشكل(04-06): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

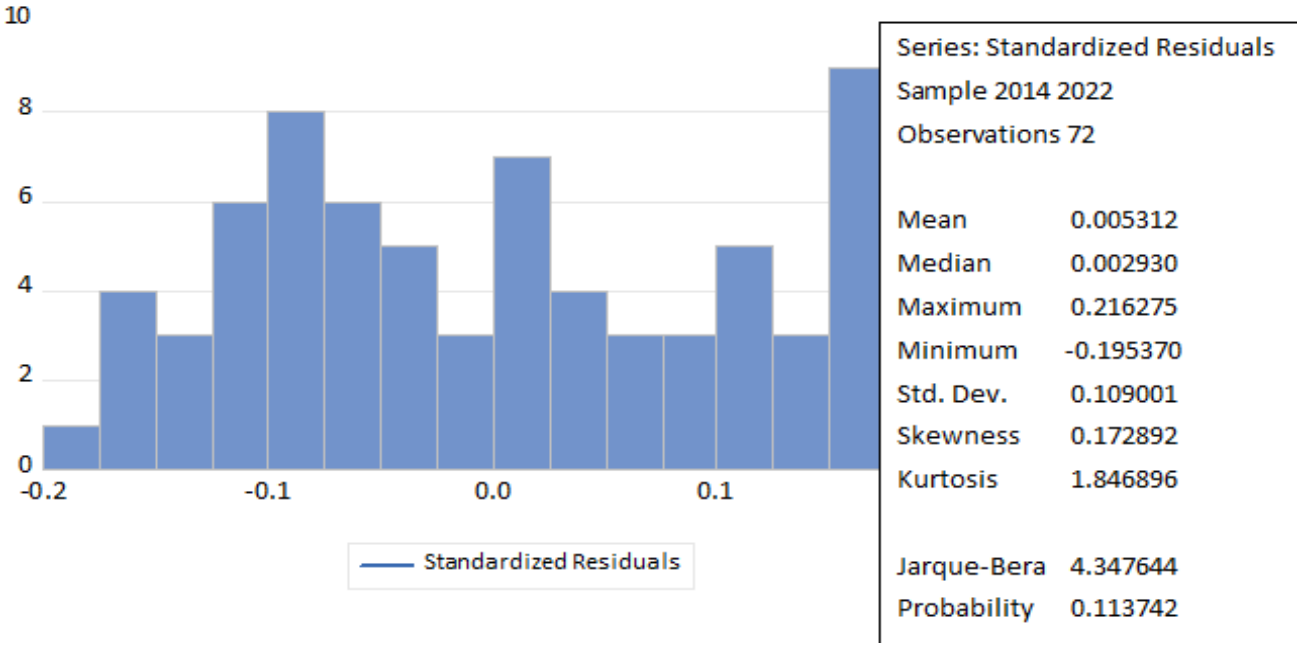

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

6- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(04-13): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
Equation: EQ01
Periods included: 9
Cross-sections included: 8
Total panel observations: 72
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	35.53482	28	0.1548
Pesaran scaled LM	1.006882		0.3140
Pesaran CD	0.354241		0.7232

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، نجد أن احتمالية جميع الاختبارات غير معنوية (أكبر من مستوى معنوية 5%)، وبالتالي نقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج المختار.

4. التحليل الاقتصادي للنموذج:

تشير نتائج تقدير العلاقة وفق نموذج التجانس الكلي بين متغيرات الدراسة إلى وجود:

❖ وجود تأثير إيجابي بين **كفاية رأس المال** والأداء الاقتصادي حيث كلما زادت كفاءة رأس المال كلما زاد الأداء الاقتصادي حيث كلما توسع البنك في عملياته واستثماراته فهو قادر على تغطية أي مخاطر محتملة الحدوث، وهذا يرجح كفة البنوك الإسلامية حيت يعطي لها استقرار وائتمانية أكثر من البنوك التقليدية.

❖ وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية والأداء الاقتصادي حيث كلما زادت مخاطر البنك كلما زادت أدائها، وهذا راجع ربما إلى قدرة البنوك الإسلامية إلى إدارة هذه المخاطر بشكل جيد لمواجهة اي تعثرات ممكنة الوقوع، فزيادة المخاطر عندما يكون متحكم بها بشكل جيد من البنك قد تؤدي إلى زيادة أدائه.

❖ **التضخم:** تأثير سلبي ذو دلالة معنوية أي كلما زاد التضخم يؤدي إلى زيادة التكاليف مع بقاء الإيرادات ثابتة مما يؤدي إلى تراجع في أداء البنوك الإسلامية، وكلما انخفض التضخم يرتفع أداء البنوك الإسلامية، وهو ما يوافق الطبيعة الاقتصادية .

❖ **الربحية:** تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين الربحية وأداء البنوك الإسلامية حيث كلما زادت الربحية كلما زاد الأداء، حيث زيادة الأرباح تزيد في نمو البنك وإمكانية استثمار أرباحه في مشاريع استثمارية أخرى وقدرة البنك على تلبية التزامات المالية خلال آجالها المحددة مما يعزز من مصداقيتها، ويشجع العملاء مع التعامل مع هذه البنوك.

❖ **حجم البنك:** تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين حجم البنك والأداء حيث كلما زاد حجم البنك كلما زاد الأداء، وهذا راجع إلى ربما توسع البنوك كبيرة الحجم في استثماراتها، وربما استقطاب أسواق جديدة خارج دائرة أسواقها، واستقطاب مستثمرين جدد مما يزيد من قدرتها ع تحقيق اقتصاديات جديدة.

❖ عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين السيولة والأداء كذلك بين الناتج المحلي الإجمالي والأداء.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تم تناول مجموعة من الأساليب القياسية المتقدمة التي يمكن الاستفادة منها في دراسة كفاءة البنوك الإسلامية. من بين هذه الأساليب، تم استعراض نموذج المركبات الأساسية الذي يسمح بتحديد العوامل المؤثرة على الأداء الاقتصادي بشكل أكثر دقة، بالإضافة إلى نماذج البانل التي تتيح تحليل البيانات عبر الزمن والمقارنة بين العديد من الوحدات الاقتصادية (مثل البنوك الإسلامية) في آن واحد.

كما تم تحديد نموذجين رئيسيين في الدراسة. النموذج الأول يهدف إلى تحليل أهم المحددات التي تؤثر في كفاءة البنوك الإسلامية، والتي تم تصنيفها إلى محددات داخلية وخارجية. تشمل المحددات الداخلية العوامل المرتبطة بإدارة البنك، مثل حجم البنك، الربحية، السيولة، المخاطر الائتمانية، كفاية رأس المال. أما المحددات الخارجية فتتعلق بالعوامل الاقتصادية ، مثل نمو الناتج المحلي، والتضخم.

بعد ذلك، تم دراسة تأثير هذه المحددات على الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية. أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا ملحوظًا لبعض المحددات الداخلية والخارجية على كفاءة هذه البنوك، كما أظهرت النتائج أن بعض العوامل قد يكون لها تأثير أكبر من غيرها على المدى الطويل على أدائها الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

ما يمكننا قوله أن دراستنا هذه سعت لمعالجة إشكالية رئيسية تتمثل في محددات كفاءة البنوك الإسلامية وأثرها على أدائها الاقتصادي، حيث قسمنا هذه الدراسة لأربع فصول فصلين نظريين وفصلين تطبيقيين قصد الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، فتم في الفصل الأول عرض ماهية البنوك الإسلامية والكفاءة البنكية وأنواعها ومحدداتها وطرق قياسها، أما الفصل الثاني فتم فيه عرض مفاهيم الأداء والأداء الاقتصادي ومحدداتهما وطرق تقييم الأداء، كمت جاء في الفصل الثالث قياس الكفاءة البنوك الإسلامية باستعمال أسلوب تحليل مغلف البيانات لعينة الدراسة بالإضافة لدراسة تحليلية لتحليل الأداء الاقتصادي للبنوك محل الدراسة باستخدام مجموعة من النسب متمثلة في العائد على حقوق الملكية العائد على الأصول منفعة الأصول، ، والتكاليف للإيرادات أما الفصل الرابع فجاء لدراسة تأثير محددات كفاءة البنوك الإسلامية على الأداء باستخدام نماذج البانل وكذلك تحديد محددات الكفاءة من خلال نموذج الأثر العشوائي، وتم التوصل في هذه الدراسة لمجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: النتائج:

❖ **نتائج الدراسة النظرية:**

✓ رغم الصعوبات التي واجهتها البنوك الإسلامية في بداياتها لكنها شهدت انتشارا واسعا بعد أزمة 2008 في كل دول العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، حيث تم إنشاء نوافذ إسلامية تقدم خدمات وصيغ إسلامية وتم تقنين مجموعة من القوانين التي توضح هذه الصيغ لاسيما النظامين 18-02 و20-02.

✓ بالإضافة لأهدافها الاقتصادية والتنموية، تهدف البنوك الإسلامية أيضا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي تخدم المجتمع كالزكاة والقرض الحسن.

✓ تعددت الكفاءة في البنوك الإسلامية فمنهم من يراها تخصيصا للموارد ومنهم من يراها تقليصا للتكاليف وزيادة للإيرادات، ومنهم من يرى في تعدد المنتجات كفاءة في النطاق ومنهم من يراها كفاءة للحجم.

✓ وجود العديد من العوامل والمحددات التي تحدد كفاءة البنوك الإسلامية فمنها ماهي داخلية أي تتعلق بالمحيط الداخلي للبنوك كحجم البنك جودة الأصول والودائع جودة السيولة وهناك من العوامل التي تتعلق بالمحيط الخارجي للبنك كالعوامل الاجتماعية والتقدم التكنولوجي والفتاوى الفقهية والعوامل الاقتصادية.

✓ هناك العديد من الطرق التي تساهم في قياس الكفاءة يمكن تقسيمها إلى طرق معلمية كطريقة حد التكلفة العشوائية وطرق غير معلمية كطريقة تحليل مغلف البيانات وطرق تحليلية كنموذج camles.

✓ وجود العديد من معايير تقييم الأداء يمكن أن نقسمها إلى أداء داخلي وأداء خارجي يتعلق بالبنوك كذلك يمكن أن يكون الأداء كليا على مستوى البنك ككل أو جزئيا على مستوى الأقسام. كذلك أداء على المدى القصير في العادة يكون سنة، وعلى المستوى المتوسط بين سنة و5 سنوات، وعلى المستوى البعيد أكثر من 5 سنوات.

✓ هناك العديد من الأطراف التي تهتم بتقييم الأداء تتمثل بالأساس في البنك بحد ذاته لمعرفة نقاط قوته وضعفه، البنك المركزي، المساهمون لمعرفة مدى قدرتهم على الاستثمار وتحقيق العوائد، العملاء والجمهور لمعرفة قدرة البنك على استمراريته.

✓ يمكن أن نقسم الأداء الاقتصادي في البنوك الإسلامية لمجموعة من المحددات كالمحددات المالية التي تساهم في معرفة قدرة البنوك على تحقيق الأرباح وإدارة المخاطر، كذلك وجود محددات تنموية من خلال مشاركة البنوك في الجانب التنموي كالمساهمة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع التنموية، بالإضافة لوجود محددات اجتماعية تساهم في تكوين وتحسين وحماية ورفاهية المجتمع ككل.

❖ **نتائج الدراسة التطبيقية:**

✓ بالنسبة للبنوك الجزائرية: كفاءة بنك البركة كانت أكثر نجاعة من نظيرتها في بنك السلام على مختلف مستويات الكفاءة سواء الكفاءة الثابتة والمتغيرة والحجمية وهذا راجع لقدم بنك البركة مقارنة ببنك السلام الجزائري.

✓ بالنسبة للبنوك السعودية: بنك البلاد أفضل من بنك الراجحي وبنك إنماء فيما يخص الكفاءة الفنية الثابتة مما يدل على الاستغلال الأمثل لموارده الثابتة مقارنة بهما، أما فيما يخص الكفاءة الفنية المتغيرة فنلاحظ بأن بنك الراجحي أفضل منهما ما يدل على الكفاءة التشغيلية العالية في إدارة موارده المتغيرة، أما فيما يخص الكفاءة الحجمية فإن بنك البلاد قريب جدا من المستوى الأمثل أي من حجم الإنتاج الأمثل.

✓ بالنسبة للبنوك الإماراتية: بنك أبوظبي أحسن من بنك الشارقة وبنك دبي من حيث الكفاءة الفنية الثابتة أي أن بنك أبوظبي يستغل في موارده الثابتة أفضل منهما. كذلك بالنسبة للكفاءة المتغيرة نلاحظ بأن بنك أبوظبي يستغل موارده المتغيرة أفضل منهما أي أنه يعمل تحت كفاءة تشغيلية عالية، أما الكفاءة الحجمية فنلاحظ بأن بنك الشارقة الإماراتي يعمل عند حجم قريب من المستوى مقارنة بالبنكين الآخرين.

✓ بالنسبة للبنوك محل الدراسة وجدنا أن البنوك السعودية تعمل بشكل كفؤ أفضل نوعا ما من كفاءة البنوك الإسلامية الأخرى، أما البنوك الإماراتية فقد كانت تعمل بمستوى كفاءة جيد رغم أنه لم يصل

للمستوى المطلوب، أما البنوك الجزائرية فقد كانت في مؤخرة الترتيب وهذا راجع ربما لتأخر دولة الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية والعمل في نظام تقليدي.

- ✓ من خلال دراستنا التحليلية للأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية نلاحظ أن نسبة التمويل للودائع مرتفعة نوعا ما وهذا راجع لطبيعة هذا النوع من البنوك، كذلك نلاحظ بأن البنوك شهدت تذبذبا في أدائها الاقتصادي خلال فترات معينة خاصة في سنتي 2014 و2022 بسبب أزمة البترول وجائحة الكوفيد على التوالي.
- ✓ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وذو تأثير موجب بين المحددات التالية (السيولة، كفاية رأس المال، الربحية، حجم البنك، ونمو الناتج المحلي) والكفاءة، من خلال ما تم التوصل إليه تبين أن الربحية من أبرز محددات الكفاءة.
- ✓ وجود علاقة عكسية بين المحددات التالية (المخاطر الائتمانية والتضخم) مع الكفاءة
- ✓ وجود تأثير إيجابي بين (كفاية راس المال، المخاطر الائتمانية، الربحية وحجم البنك) على الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية
- ✓ وجود تأثير سلبي بين التضخم والأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية محل الدراسة
- ✓ عدم وجود أي تأثير بين المحددين (السيولة، نمو الناتج المحلي) على الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات:

- الفرضية01: لا يوجد تباين في درجة كفاءة البنوك الإسلامية محل الدراسة

من خلال نتائج الدراسة تبين وجود تباين في كفاءة البنوك حيث امتازت البنوك السعودية والإماراتية بكفاءة جيدة مقارنة بكفاءة البنوك الجزائرية.

- الفرضية الثانية: هناك مجموعة من المحددات الداخلية متعلقة بنشاط البنك، وأخرى متعلقة بالاقتصاد الكلي تتحكم في مستوى كفاءة البنوك الإسلامية

من خلال نتائج الدراسة القياسية تبين وجود مجموعة من المحددات الداخلية تمثلت في حجم البنك، الربحية، المخاطر الائتمانية، السيولة، كفاية رأس المال ومجموعة من المحددات الخارجية تتمثل في التضخم، نمو الناتج المحلي تتحكم وتؤثر على كفاءة البنوك الإسلامية.

- الفرضية الثالثة: الغرضية 3: هل تؤثر كفاءة البنوك الإسلامية على أدائها الاقتصادي

من خلال دراستنا القياسية وباستخدام نموذج بانل تبين تأثير مجموعة من محددات الكفاءة على أدائها الاقتصادي متمثلة في كفاية رأس المال، المخاطر الائتمانية، الربحية وحجم البنك والتضخم.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

- ✓ يجب على البنوك الجزائرية الاستفادة من تجربة البنوك الخليجية لتعزيز كفاءتها.
- ✓ زيادة حجم عمليات البنوك الإسلامية من أجل تحسين أداء البنوك الإسلامية.
- ✓ تحسين أساليب وإدارة المخاطر الائتمانية
- ✓ تسهيل الوصول للمعلومات المالية والإفصاح بشكل شفاف عن القوائم المالية لفترات أطول من أجل تمكين الباحثين من القيام بدراساتهم.
- ✓ إشراك الباحثين في مجال المالية الإسلامية والبنوك في سن وتشريع القوانين من خلال القيام باستشاراتهم في المجال

رابعا: آفاق الدراسة

- ✓ دراسة مقارنة بين محددات كفاءة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؛
- ✓ دور كفاءة البنوك الإسلامية في تحسين جودة خدماتها؛
- ✓ أثر كفاءة البنوك الإسلامية على الأداء الاجتماعي؛
- ✓ تأثير العوامل الخارجية على الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية والتقليدية –دراسة مقارنة–.

قائمة المصادروالمراجع

أولاً: القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة

1. سورة الروم الآية 28.
2. سورة النساء الآية 12.
3. صحيح البخاري، **كتاب البيوع**، باب إثم من باع حر، حديث رقم 2114

ثانيا: الكتب

1) أبو بكر توفيق فتاح، **استثمار الصكوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

2) أحمد السعد، **فقه المعاملات**، الجزء الثاني، دار الكتاب الثقافي، د.ط، 2015.

3) حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، 2011.

4) حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، مجموعة يازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

5) حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية**، دار الهندوسية، مصر، 2009.

6) حسيين محمد سرحان، أحمد عارف العساف، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

7) حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **الاستثمار والتمويل**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان،2009.

8) حمزة محمود الزبيدي، **تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

9) خوني رابح، حساني رقية، **أساليب التمويل بالمشاركة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

10)دامودار جوجاراتي، ترجمة: هند عبد الغفار عودة، **الاقتصاد القياسي**، ج2، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

11)سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

12)السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

13)شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

14)شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

15)شوقيبورقبة، **التمويل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.

16)صادق راشد الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

17)صافي فلوح وآخرون، **تحليل القوائم المالية**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.

18)صالح الدين حسن السيسي، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دراسات نظرية وتطبيقية، الطبعة1، مصر، 1998.

19)طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

20)عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، طبعة الأولى، دار البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2021.

21)عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004.

22)عبد الناصربراني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

23)علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، **التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017.

24)علي سيد إسماعيل، **معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار حيثر للنشر، مصر، 2019.

25)فخري حسين عزي، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام، وقائع ندوة**، رقم 29، السودان،1993،

26)قيصر عبد لكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

27)محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2020.

28)محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل واستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي**، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

29)محمد حمود فهد بشير، **محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت**.

30)محمد عبد الكريم أحمد إرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008.

31)محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

32)محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، المنهل للنشر والتوزيع، الجزائر.

33)محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.

34)محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة1، القاهرة، مصر ،2013.

35)محمود علي السرطاوي، **الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2015.

36)مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

37) منير نوري، **التسيير العملي والاتصالات الإدارية المفاهيم والتطبيقات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

38)ناظم حسين عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

39)نايل عبد الحفاظ العوالمة، **إدارة المؤسسات العامة (الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن)**، دار زهوان للنشر والتوزيع، الأردن، 1993.

40)نعيم حسين، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

41)نعيم نصر داود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1) باها لقمان، **اليقظة الاستراتيجية كمدخل لتحسين الأداء بالمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة هيونداي موتور الجزائر**، رسالة ماجيستر، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014.

2) بن مداني صديقة، **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016–2017.

3) بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على الأداء في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجيستر، تخصص محاسبة وتدقيق، الجزائر03، 2011.

4) ابتسام ساعد، **دور أليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي**، التجربة الماليزية أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، 2017.

5) الجيلالي بوزياني، **ضوابط أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية لمجموعة من المصارف الإسلامية 2008–2010**، رسالة ماجيستر، اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحي فارس، المدية، 2012.

6) بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

7) بن قسمي طارق، **محاولة بناء نموذج لقياس كفاءة الاستغلال في المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

8) بن يخلف كمال، **دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية –دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر**، أطروحة دكتوراه، إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2016-2017.

9) بن حبيب طه، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة 1995-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

10) حميدي كلثوم، **محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017.

11) خالد محمد الحياصات، **علاقة كفاءة وفاعلية واستراتيجية إدارة الموارد البشرية بالأداء المؤسسي في المؤسسات الصحفية الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005.

12) عبد الله الطيبي، **قياس الكفاءة التقنية باستخدام تحليل مغلف البيانات الضبابي**، دراسة حالة شركات التأمين التجارية، الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار، الجزائر، 2022.

13) عبد الله بوعمامة، **محاولة اختبار كفاءة المؤسسات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021.

14) فهيمة حاجي، **تفعيل أداء الصيرفة الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة –دراسة حالة الصيرفة الإسلامية في دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، مالية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017.

15) قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر.

16) محمد عدنان بن الضيف، **الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

17)محمد عمر شكور، **العلاقة بين مكونات العائد على الأصول وفق نموذج ديبونت ومستوى القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

18)مسعودي عبد الحميد، **أثر تغير قيمة النقد على كفاءة البنوك التجارية دراسة تحليلية وقياسية لعينة من البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، جامعة أدرار.

19) محمد عبد الحميد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2003.

20)إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن ،2007.

21)آمال لعمش، **دور الهندسة المالية ي تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

22)زينب محمد المنيزل، **العوامل المؤثرة في منح التمويل في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التمويل والمصارف، قسم التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016.

23)سليمان بوفاسة، **تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

24)عبلة لمسلف، **الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.

25)محاد عريوة، **دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية**، دراسة مقارنة بين: ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة

ماجيستر، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–الجزائر تخصص إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، 2011.

26)محمد أحمد جابر جودا، **مدى ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

27)محمد بركل، عبد العزيز المزروع، **مشكلة التمويل في المصارف الإسلامية في سورية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، 2016/2015.

رابعا: المقالات

1) بدر ناصر مشرع السبيعي، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية الكويتية –الواقع والمأمول–**، مجلة روح القانون، المجلد الثاني، العدد 88، 2019.

2) خشان محمد روستم وعلي جلال حسين، **تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل إسمنت بازيان للمدة 2008–2020**، مجلة الجامعة الألمانية، المجلد9، العدد 2، 2022.

3) خنفري خيضر، بورنيسة مريم، **دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 27.

4) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية الأصول العلمية والتوجهات المستقبلية والتطبيقات العملية**، جامعة الطائف إدارة النشر العلمي، المملكة العربية السعودية،2013.

5) عبد العزيز طيبة، فايزة لقرع، **دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية – دراسة حالة المصرف الأردني**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد01، 2020.

6) عبد الغفور حسن كنعان المعماري وحافظ جاسم عرب المولى، **تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة 2002–2008** دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الرافدين العدد 99 مجلد 32، 2010.

7) غالم كمال وآخرون، **دور بطاقة الأداء المتوازن في اتخاذ القرارات المالية وترشيدها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

8) مي فتحي يوسف إبراهيم، **أثر القروض الخارجية على الأداء الاقتصادي في مصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 01، مارس 2021.

9) نصر علي حزام علوي الأحمدي، **أثر التغيير المنظمي في أداء البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية –دراسة ميدانية–**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 78، المجلد 10، 2023.

10)السعيد بريش، نعيمة يحياوي، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعالياتها**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد1، 2012.

11)إلهام يحياوي، **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية (حالة المؤسسة الجزائرية للتعليب)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.

12)بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMLES**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 1.

13)بن سالم سعدية، **المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية –تجربة البنك الإسلامي الأردني في ظل أزمة كوفيد 19–**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02 ،2021.

14)بودشيشة ريمة وكحول محمد يزيد، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة –دراسة احصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة (2016–2019)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد2، 2021.

15)بوغازي وداد، لعفيفي الدراجي، **أثر كفاية راس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 7، العدد 1، 2022.

16)جعفر سعدي، رشيد مناصرية، **أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صيدال**، مجلة أداء المؤسسات الجزائريةABPR ، المجلد2، العدد 15، 2019.

17)حاتم بن صالح أبو الجدائل، **الاستراتيجية فن تحويل الرؤية إلى واقع**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة ،2012.

18)حنان مبروك درحمون، **تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية–**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، 2018.

19)سارة عزايزية وآخرون، **المعوقات المؤثرة على استخدام بطاقة الأداء المتوازن –دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية–**، مجلة الباحث، العدد 17، 2017.

20)سجى محمد سلمان وجليلة عيدان، **تقويم الأداء الاقتصادي وانعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، العدد03، 2022.

21)سحر طلال إبراهيم، **تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، بغداد، العدد35، 2013.

22)سعد السيد شتري، ألفت علي مندور، **أثر الرفع المالي على مؤشرات الأداء المالي للشركة**، مجلة البحوث التجارية، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثالث، 2022.

23)سعيدي خديجة، **إشكالية تطبيق معيار كفاية راس مال البنوك الإسلامية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر.

24)سمرد نوال، **تجربة الأردن في العمل المصرفي الإسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 5، العدد 1، 2021.

25)عمار عصام السمرائي وآخرون، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية في مملكة البحرين**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 05، العدد 07، 2021.

26)قادة عبد القادر وبطاهر علي، **تقييم كفاءة المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008-2014م**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد 18، 2018.

27)كرار محمد حسن، **دور بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء بمؤسسات التعليم العالي السودانية–دراسة حالة جامعة الضغين**، مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021.

28)مبروكي مروة، **مساهمة مؤشرات البعد البيئي لبطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2015-2021**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 01، 2023.

29)محمد سعيد بن خليل المجاهد، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية في السلطنة**، الملتقى الأول للمالية الإسلامية، 2019.

30)محمد عبد الفتاح العشماوي، محمد عبد المقصود أحمد، سارة يوسف علي كاشف، **دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي دراسة حالة البنك الأهلي المصري**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الأول، جامعة المنوفية، 2022.

31)مرزوق، عبد العزيز علي، والمسيري، محمد فتحي، ومراد، هبة محمود، **أثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السادس، العدد15، 2020.

32)مونة يونس، **أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية**، مجلة الحقيقة، العدد43.

33)ناصر سليمان، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، 2013.

34)أكرم محمد حسن ميران، محمد حويش علاوي الشجيري، **انعكاسات تبني معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي –دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 69، 2022.

35) هباش سامي، بونقيب أحمد، **التطبيقات الناجحة لبطاقة الأداء المتوازن في البنوك –تجربة بنك طوكيو ميتسوبيتشي–، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018.

36) هباش سامي، **مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

37)يحي الخصاونة، **أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تحسين مصفوفة الأداء للمصرف – دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد7 العدد 14، 2013.

38)أحمد رحماني، ميمون موفق، **قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الوطن العربي**، دراسة تطبيقية لأكبر عشر بنوك 2013، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

39)جعدي شريفة، نمر محمد الخطيب، **قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر**، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، رقم 10، العدد 2.

40)حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج التكلفة العشوائية**، دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004-2008، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس والعشرون.

41)زهير بن دعاس، عويسي أمين، **صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الرابع، جامعة المسيلة، 2018.

42)زواتيني عبد العزيز، حاج الله مصطفى، **المورد البشري بين الكفاءة والفعالية**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 01.

43)شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي مع البنوك الإسلامية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد1، أفريل 2020.

44)ط.د شنافي سامي، أورزيق إلياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، أفريل 2020.

45)عمر بن دادة، وعبد السلام عقون، **تأثير النظام المصرفي على كفاءة البنوك الاسلامية**، دراسة قياسية، مجلة رؤى الاقتصادية.

46)غازي الرقيبات، **مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على الأداء**، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد الخامس، العدد الثالث.

47)مجدي علي محمد غيث، **حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة**، إسلامية المعرفة، العدد62، 2010.

48)محمد منصور الخزعلي، أحمد سالم خالد، **مقارنة كفاءة أداء البنوك المحلية والأجنبية في الأردن**، المجلد26، العدد4، المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت عمادة، 2020.

49)نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، عدد2، 2010.

50)فطيمة عليش، يوسف بوعيشاوي، **لوحة القيادة والأعمال المصرفية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي أفلو، 2020.

51) دحية عبد الحفيظ، **نظرة حول لوحة القيادة في البنوك العمومية التجارية الجزائرية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 05، 2008.

52)زينب بوغازي، رقاد سليمة، **لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

53)خلف الله كريم، بريكة السعيد، **نظام لوحات القيادة الحديث ودوره في تقييم الأداء المستدام دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد 10، 2018.

54)دجلة ابراهيم العزاوي، زوينة عبد القادر، **مقارنة الأساليب المستخدمة في تحديد المركبات الأساسية مع تطبيق عملي**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد13، العدد 45، 2007.

55)وشتة يحيى، عدوكة لخضر، **التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 03، 2015.

56)آزاد براهيمي، **دراسة تأثير درجة سيولة الأسواق المالية على القرارات التمويلية في المؤسسات الاقتصادية**، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، مالية المؤسسة، 2024.

57)حنان حراث، صالح عياد، **أثر البرامج الاستثمارية في تطوير السياحة الداخلية لتحقيق الميزة التنافسية – دراسة قياسية ومقارنة بين تونس والجزائر**، المركز الجامعي أحمد زبانة، الملتقى الدولي الخامس السياحة الداخلية بين الواقع والمعمول، غليزان، الجزائر، 2018.

58)عماد الدين ابراهيم علي، **استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، 2023.

59)العقون زهرة، العقون أم الخير، **دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل**، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد06، الجزائر، 2021.

60) عماد الدين إبراهيم علي، "**استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 2، 2023.

61) العقون زهرة، والعقون أم الخير، "**دراسة وصفية تحليلية لنموذج بانل**"، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 6، 2021.

62) نظام رقم 09-05، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، ص29

خامساً: التقارير

1- التقارير السنوية لبنك البركة 2013-2022

2- التقارير السنوية لمصرف السلام 2013-2022

3- التقارير السنوية لبنك الراجحي 2013-2022

4- التقارير السنوية لبنك إنماء 2013-2022

5- التقارير السنوية لبنك البلاد 2013-2022

6- التقارير السنوية لبنك الشارقة الإسلامي 2013-2022

7- التقارير السنوية لبنك أبو ظبي 2013-2022

8- التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي 2013-2022

قائمة المراجع الأجنبية:

1) Edward W Frees, Longitudinal and panel data analysis and applications in the social sciences, 1ed, Cambridge University Press, Cambridge, UK; New York, 2004.

2) Attouche H., La performance globale de l'entreprise revisitée, Revue des économies nord africaines, N0 5.

3) Aayale, J., Seffar, M., & Koutene, "Financial Indicators, Stock Prices and Returns: Evidence from Banks Listed on the Stock Exchange of an Emerging Market (CSE)", International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, vol. 3, 2022

4) Borenstein, M., Hedges, L., & Higgins, J., "A basic introduction to fixed-effect and random-effects models for meta-analysis", Research Synthesis Methods, 2010.

5) Anna, C., Antonello, D., & Angelo, P., "A Panel data approach to evaluate the Passenger Satisfaction of a Public Transport Service", Procedia Economics and Finance, presented at Innovation and Society 2013 Conference, 2014.

6) Greene, William, econometric analysis, 5 ed, Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, 2002.

7) Gujarati N Damodar, Basic Econometrics, , 4ed , The McGraw-Hill ,Boston 2004.

8) Wissam Yousef saleem abu khater, Using Principal Analysis in Functional Data, thesis of M sc, i n Applied Statistics, Faculty Of Economics and Administative Sciences, Al Azhar University Gaza, 2017.

9) Sidharth M , and other , Multivariate Statistical Data Analysis-Principal Component Analysis, (PCA), International Jornal Of Liwestoch Resarch, V07, N 05, 2017.

10) Robert obert ¸pratique des normes ifrs ¸ ed dunod 03¸paris¸2006.

11) Yansheng zhang, longer li, study on balanced scorecard of commercial bank in performance managment system, nanchng, china,2009.

12) Dahak nadjia, l'adaptation du blanced scorcard a l'établissement hospitalier spécialisé public en Algérie, revue dirassat, voll 11, N 01, 2020.

13) Alaa benhamida, la microfinance pour les femmes et le tableau de bord de gestion, msc, HEC Montréal, avril 2013.

المواقع الإلكترونية:

موقع بنك البركة، www.albaraka-bank.dz ، اطلع عليه يوم 31-01-2025، 10:35.

موقع مصرف السلام، https://www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

موقع مصرف السلام، https://www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

موقع بنم الراجحي، www.alrajhibank.com ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

موقع مصرف إنماء، www.alinma.com ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

موقع مصرف إنماء، www.alinma.com ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

موقع مصرف البلاد، www.bankalbilad.com ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

موقع مصرف الشارقة الإسلامي، www.sib.ae ، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

موقع مصرف أبوظبي الإسلامي، www.adib.ae، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

موقع مباشر، www.mubasher.info، تاريخ الاطلاع 31-01-2025.

قائمة الملاحق:

الملحق04-01: نتائج اختبار جذر الوحدة في المستوى وبعد أخذ الفرق الاول

Panel unit root test: Summary
Series: Y1
Date: 06/22/25 Time: 13:50
Sample: 2014 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-Sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.15581	0.0000	8	62
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.52535	0.0058	8	62
ADF - Fisher Chi-square	35.6341	0.0033	8	62
PP - Fisher Chi-square	45.0219	0.0001	8	64

Panel unit root test: Summary
Series: D(Y1)
Date: 06/22/25 Time: 13:51
Sample: 2014 2022
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-Sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				

Levin, Lin & Chu t*	-6.63241	0.0000	8	52
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.06516	0.0011	8	52
ADF - Fisher Chi-square	42.4196	0.0003	8	52
PP - Fisher Chi-square	78.4654	0.0000	8	56

Panel unit root test: Summary

Series: Y2

Date: 06/22/25 Time: 13:51

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.92811	0.0000	8	61
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.24209	0.1071	8	61
ADF - Fisher Chi-square	24.2313	0.0846	8	61
PP - Fisher Chi-square	21.0703	0.1758	8	64

Panel unit root test: Summary

Series: D(Y2)

Date: 06/22/25 Time: 13:52

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.28074	0.0000	8	52
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.88814	0.0001	8	52
ADF - Fisher Chi-square	48.7397	0.0000	8	52
PP - Fisher Chi-square	70.5892	0.0000	8	56

Panel unit root test: Summary

Series: CA

Date: 06/22/25 Time: 13:52

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.1687	0.0000	8	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.32565	0.0100	8	60
ADF - Fisher Chi-square	33.4605	0.0064	8	60
PP - Fisher Chi-square	26.1808	0.0515	8	64

Panel unit root test: Summary

Series: D(CA)

Date: 06/22/25 Time: 13:52

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.30926	0.0000	8	53
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				

Im, Pesaran and Shin W-				
stat	-2.01361	0.0220	8	53
ADF - Fisher Chi-square	32.5469	0.0085	8	53
PP - Fisher Chi-square	39.2540	0.0010	8	56

Panel unit root test: Summary

Series: LIQ

Date: 06/22/25 Time: 13:53

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.49131	0.0002	8	61
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-				
stat	-1.17776	0.1194	8	61
ADF - Fisher Chi-square	29.3724	0.0215	8	61
PP - Fisher Chi-square	27.3278	0.0380	8	64

Panel unit root test: Summary

Series: D(LIQ)

Date: 06/22/25 Time: 13:53

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.56065	0.0000	8	52
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.96594	0.0015	8	52
ADF - Fisher Chi-square	40.7434	0.0006	8	52
PP - Fisher Chi-square	49.1188	0.0000	8	56

Panel unit root test: Summary

Series: INF

Date: 06/22/25 Time: 13:53

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.28974	0.0000	8	59
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				

Im, Pesaran and Shin W-				
stat	-3.72313	0.0001	8	59
ADF - Fisher Chi-square	47.3436	0.0001	8	59
PP - Fisher Chi-square	25.2192	0.0661	8	64

Panel unit root test: Summary

Series: D(INF)

Date: 06/22/25 Time: 13:54

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.7209	0.0000	8	54
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-				
stat	-4.15869	0.0000	8	54
ADF - Fisher Chi-square	50.4338	0.0000	8	54
PP - Fisher Chi-square	49.7068	0.0000	8	56

Panel unit root test: Summary

Series: GDP

Date: 06/22/25 Time: 13:54

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.05893	0.0000	8	61
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.85465	0.0318	8	61
ADF - Fisher Chi-square	28.7626	0.0256	8	61
PP - Fisher Chi-square	13.0920	0.6660	8	64

Panel unit root test: Summary

Series: D(GDP)

Date: 06/22/25 Time: 13:54

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.0288	0.0000	8	48
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.60093	0.0000	8	48
ADF - Fisher Chi-square	53.7659	0.0000	8	48
PP - Fisher Chi-square	38.2018	0.0014	8	56

Panel unit root test: Summary

Series: EXR

Date: 06/22/25 Time: 13:55

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.69974	0.0035	2	16
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.52407	0.3001	2	16
ADF - Fisher Chi-square	5.12419	0.2748	2	16
PP - Fisher Chi-square	5.12419	0.2748	2	16

Panel unit root test: Summary

Series: D(EXR)

Date: 06/22/25 Time: 13:55

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.20410	0.0138	2	12
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.27638	0.1009	2	12
ADF - Fisher Chi-square	9.37597	0.0524	2	12
PP - Fisher Chi-square	18.4172	0.0010	2	14

Panel unit root test: Summary

Series: RISQ

Date: 06/22/25 Time: 13:56

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.07410	0.0000	8	61
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.10683	0.1342	8	61
ADF - Fisher Chi-square	27.1617	0.0397	8	61
PP - Fisher Chi-square	30.2896	0.0166	8	64

Panel unit root test: Summary

Series: D(RISQ)

Date: 06/22/25 Time: 13:56

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.49524	0.0000	8	52
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.67445	0.0037	8	52
ADF - Fisher Chi-square	36.1614	0.0027	8	52
PP - Fisher Chi-square	59.9159	0.0000	8	56

Panel unit root test: Summary

Series: PROFIT

Date: 06/22/25 Time: 13:56

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.52065	0.0002	8	61
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.51701	0.3026	8	61
ADF - Fisher Chi-square	18.3148	0.3058	8	61
PP - Fisher Chi-square	14.2455	0.5804	8	64

Panel unit root test: Summary

Series: D(PROFIT)

Date: 06/22/25 Time: 13:56

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.99187	0.0000	8	51
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.48407	0.0065	8	51
ADF - Fisher Chi-square	36.5078	0.0025	8	51
PP - Fisher Chi-square	49.1878	0.0000	8	56

Panel unit root test: Summary

Series: BANK_SIZE

Date: 06/22/25 Time: 13:57

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.16947	0.8789	8	62
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.08138	0.9990	8	62
ADF - Fisher Chi-square	11.0113	0.8088	8	62
PP - Fisher Chi-square	29.8920	0.0186	8	64

Panel unit root test: Summary

Series: D(BANK_SIZE)

Date: 06/22/25 Time: 13:57

Sample: 2014 2022

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.73885	0.0000	8	55
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.55678	0.0598	8	55
ADF - Fisher Chi-square	27.3834	0.0374	8	55
PP - Fisher Chi-square	31.0488	0.0133	8	56

الملحق 04-08: متغيرات الكفاءة

x1	x2	x3
1	0,998	0,998
0,954	0,812	0,774
0,925	0,747	0,691
0,824	0,632	0,521
0,936	0,743	0,695
0,883	1	0,883
0,982	0,584	0,574
0,989	0,546	0,54
0,934	0,567	0,53
1	1	1
0,259	1	0,259
0,757	0,704	0,533
0,833	0,423	0,352
0,86	0,639	0,549
0,791	1	0,791
0,837	0,57	0,477
0,83	0,43	0,357
0,797	0,537	0,428
0,885	0,904	0,801
0,923	0,898	0,829
0,922	0,85	0,783
1	1	1
0,487	0,788	0,384
0,976	0,999	0,974
0,967	0,858	0,83
0,917	0,941	0,863
0,909	1	0,909
0,764	0,869	0,664
0,816	0,857	0,699
0,822	0,867	0,713
0,876	0,842	0,737

1	1	1
0,965	0,802	0,774
0,896	0,573	0,513
0,989	0,705	0,698
0,795	1	0,795
0,973	0,978	0,952
0,987	0,777	0,767
0,997	0,805	0,802
0,992	0,793	0,787
0,973	0,797	0,776
0,948	0,87	0,825
0,983	0,853	0,838
0,98	0,945	0,925
0,977	1	0,977
0,97	0,976	0,947
1	1	1
0,985	0,831	0,819
0,958	0,841	0,805
0,859	0,857	0,736
0,772	0,984	0,759
0,974	0,502	0,489
0,877	0,689	0,604
0,711	1	0,711
0,808	0,976	0,788
0,827	0,94	0,778
0,828	0,911	0,755
0,932	0,983	0,916
0,962	0,988	0,95
0,979	1	0,979
0,729	0,829	0,604
0,924	0,878	0,811
1	1	1

0,884	1	0,884
1	1	1
0,981	0,966	0,948
0,947	0,926	0,877
0,921	1	0,921
0,889	1	0,889
0,92	0,478	0,44
0,926	0,666	0,616
0,802	1	0,802

الملحق 04-09: متغيرات الأداء الاقتصادي

y1	y2	y3	y4	y5
0,1809	0,0265	0,4403	0,0601	0,4892
0,1751	0,0212	0,3984	0,0533	0,5066
0,1639	0,0189	0,3593	0,0527	0,4815
0,1445	0,0143	0,2985	0,0478	0,5207
0,1883	0,0191	0,3317	0,0575	0,4492
0,2063	0,0242	0,3791	0,0639	0,4149
0,1348	0,0157	0,2888	0,0544	0,4904
0,1318	0,0148	0,3550	0,0417	0,5882
0,1208	0,0145	0,3391	0,0428	0,6038
0,1017	0,0392	0,5000	0,0784	0,5000
0,0248	0,0088	0,1579	0,0556	0,8421
0,0692	0,0201	0,3913	0,0513	0,4783
0,0714	0,0138	0,2941	0,0470	0,6176
0,137	0,0215	0,3390	0,0635	0,5254
0,2138	0,0310	0,4359	0,0712	0,3205
0,1608	0,0187	0,3966	0,0472	0,3448
0,1224	0,0140	0,3582	0,0391	0,3582
0,1608	0,0168	0,3951	0,0425	0,3457
0,1632	0,0222	0,5002	0,0444	0,4925
0,1529	0,0226	0,5187	0,0436	0,4813

0,1373	0,0210	0,4665	0,0450	0,4683
0,1636	0,0266	0,5735	0,0464	0,4265
0,078	0,0283	0,5945	0,0476	0,4632
0,1984	0,0264	0,5214	0,0507	0,4187
0,1823	0,0226	0,5113	0,0442	0,4299
0,2194	0,0236	0,5734	0,0412	0,3780
0,1711	0,0225	0,6002	0,0375	0,3308
0,0705	0,0156	0,4828	0,0324	0,4523
0,0801	0,0166	0,4799	0,0345	0,4159
0,0783	0,0169	0,4513	0,0375	0,4546
0,0937	0,0182	0,4361	0,0418	0,4004
0,1341	0,0249	0,5897	0,0422	0,3841
0,1129	0,0192	0,4519	0,0426	0,3720
0,0805	0,0125	0,3460	0,0362	0,3627
0,0882	0,0156	0,4063	0,0384	0,3559
0,1129	0,0180	0,4520	0,0397	0,3467
0,1467	0,0191	0,4120	0,0464	0,5880
0,1223	0,0154	0,3434	0,0448	0,6562
0,1136	0,0150	0,3123	0,0481	0,6873
0,1241	0,0149	0,3182	0,0468	0,6834
0,1418	0,0151	0,3252	0,0464	0,6751
0,1471	0,0161	0,3516	0,0459	0,6487
0,1398	0,0157	0,3524	0,0445	0,6476
0,1569	0,0170	0,4101	0,0414	0,5899
0,1733	0,0179	0,4471	0,0401	0,5531
0,0822	0,0145	0,3259	0,0445	0,3697
0,0984	0,0155	0,3466	0,0447	0,3431
0,0844	0,0122	0,3217	0,0380	0,3798
0,0865	0,0125	0,3218	0,0388	0,3710
0,0947	0,0114	0,2999	0,0380	0,3611
0,0725	0,0118	0,4444	0,0265	0,4769
0,0531	0,0076	0,3223	0,0235	0,4459
0,0668	0,0094	0,3601	0,0260	0,4041
0,0853	0,0110	0,4045	0,0272	0,3796

0,1316	0,0156	0,3820	0,0410	0,5472
0,1334	0,0163	0,3767	0,0434	0,6221
0,1252	0,0160	0,3628	0,0440	0,6346
0,1446	0,0195	0,4587	0,0424	0,6306
0,1429	0,0199	0,4365	0,0456	0,5705
0,1414	0,0206	0,4397	0,0469	0,5597
0,0835	0,0126	0,2994	0,0419	0,7025
0,1165	0,0170	0,4191	0,0406	0,5782
0,154	0,0263	0,5295	0,0497	0,4617
0,1583	0,0226	0,4403	0,0514	0,3210
0,1684	0,0256	0,5088	0,0503	0,2946
0,1485	0,0231	0,4690	0,0494	0,2660
0,1559	0,0217	0,4416	0,0492	0,2290
0,1466	0,0224	0,4266	0,0524	0,1988
0,1469	0,0220	0,3729	0,0590	0,1723
0,0733	0,0109	0,2406	0,0454	0,2077
0,1063	0,0158	0,3736	0,0423	0,2144
0,1263	0,0193	0,3937	0,0489	0,1931